كلية الدراسات العليا– معهد دراسات المرأة

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية وانعكاساته على أدوار المرأة الريفية الفلسطينية: عرابة نموذجاً

Transformation in Agricultural Modes of Production and its Effects on the Roles of Palestinian Rural Women: Araba as a Case Study

رسالة ماجستير

محمد إبراهيم محمد شكري رؤوف

تاريخ النقاش: 29 / 8 / 2020

إشراف: د. أميرة سلمي

لجنة النقاش

د. ريما حمامي **د. نداء أبو عواد**

" قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدارسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين "

2020

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا– معهد دراسات المرأة
برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية وانعكاساته على أدوار المرأة الريفية الفلسطينية: عرابة نموذجاً

Transformation in Agricultural Modes of Production and its Effects on the Roles of Palestinian Rural Women: Araba as a Case Study

رسالة ماجستير

محمد إبراهيم محمد شكري رؤوف

تاريخ النقاش: 29 / 8 / 2020

أعضاء لجنة النقاش

د. أميرة سلمي، رئيسة .....

د. ريما حمامي، عضوة .....

د. نداء أبو عواد، عضوة .....

" قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية من كلية الدارسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين "

شكر وتقدير

أقدم شكري العميق لكل من ساندني وقدّم لي الدعم المباشر وغير المباشر من الأقارب والأصدقاء، سواء في الفكرة ونقاش الأفكار والتنفيذ لهذا المشروع.

إلى مشرفتي ومرشدتي، الدكتورة أميرة سلمي، لملاحظاتها وتوجيهاتها طيلة مرحلة البحث، التي سهلت علي إنجاز هذه الأطروحة.

شكر خاص للدكتورة ريما حمامي والدكتورة نداء أبو عواد لما قدمتاه لي من دعم ومساندة في إنجاز هذا المشروع.

الشكر الجزيل لمعهد دراسات المرأة إدارة وكادراً

الشكر الجزيل لكل من قدم لي المساندة والمساعدة والمعلومة ممن قابلتهم، فكانت مساهماتهم القيمة جزءاً أصيلاً من هذه الأطروحة.

وإلى جميع الأصدقاء الذين لم يبخلوا بتقديم الأفكار القيمة والداعمة عبر النقاشات المتواصلة.

إهداء

إلى والدي العزيز... الرجل الذي ترك الأثر الطيب والثقة في كل من حوله.

وأيضاً إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها...تلك المرأة التي انحنت كل الكلمات بكامل هاماتها لتصفها وتصف صبرها وكفاحها إلا أنها لم ولن تستطيع.

إلى زوجتي الغالية... وأبنائي الأعزاء

لروح جدتي الغالية

إلى أخوتي وأخواتي

أهدي ثمرة عملي وجهدي هذا ...

قائمة المحتويات

إهداء ..... ب
قائمة المحتويات ..... ج
Abstract ..... ح
الفصل الأول: 1
المقدمة 1
أهداف الدراسة 6
آليه الدراسة ومنهجية البحث 7
الفصل الثاني: 18
عرابة كحالة دراسية 18
لمحة تاريخية عن عرابة 19
التعليم في عرابة 20
أنماط الإنتاج في عرابة 21
الفصل الثالث: 27
الإطار النظري ومراجعة الأدبيات 27
التحولات التحديثية: التنمية الرأسمالية في ظل الاستعمار 28
توغل الرأسمالية وتقسيم العمل العالمي 30
التنمية والتحديث ما بعد الاستعمار ودخول الرأسمالية 34
الأنماط الإنتاجية الزراعية في ظل حكومات التحرر وتوغل الليبرالية 35
آثار التحولات التحديثية على الشعوب في دول العالم الثالث 40
السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية وتغيير أنماط الملكية 41
التبادلات التجارية وفتح الأسواق 43
تهميش إنتاج اقتصاد الكفاف لصالح القطاعات الأخرى 44
التكنولوجيا الزراعية وإبادة المهارات المحلية 46
العلاقة بين النساء والموارد الطبيعية 47
التحولات التحديثية وانعكاساتها على النساء 50
تحولات أنماط الإنتاج في فلسطين 58

فلسطين تحت الحكم العثماني.....59
فلسطين تحت الانتداب البريطاني.....63
أنماط الإنتاج في فلسطين ما بين العام 1948-1967.....66
أنماط الإنتاج السائد في فلسطين بعد العام 1967- 1994.....70
أنماط الإنتاج السائدة في فلسطين بعد العام 1993.....73
المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي.....76
الفصل الرابع:.....82
الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة.....82
شكل الإنتاج التقليدي: اقتصاد الكفاف والتحول الذي طرأ عليه.....82
الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة 1948-1967.....83
الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة 1967-1993.....85
الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابه بعد العام 1993.....89
أنواع الحيازات الزراعية وانعكاساتها على أنماط الإنتاج في بلدة عرابة.....91
العمل على حصة.....93
العمالة الموسمية.....98
الفصل الخامس:.....111
أسباب التحول في أنماط الإنتاج الزراعي.....111
هجرة الأيدي العاملة.....111
الهيمنة على المواد الأولية.....113
السياسات التحديثية.....115
سياسة فتح الأسواق.....116
التحكم بالأسعار.....118
دخول التكنولوجيا الزراعية.....120
ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.....122
الفصل السادس:.....125
تحول أنماط الإنتاج وانعكاساته على أدوار النوع الاجتماعي.....125
تقاسم الأدوار بين الجنسين.....125

انخفاض مساهمه المرأة في قطاع الإنتاج الزراعي في بلدة عرابة 128
المكانة الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الزراعي 132
حرية الإنفاق والتملك واتخاذ القرار، والمكانة الاقتصادية للمرأة 136
تغير أنشطة المرأة الريفية وتحول مصادر الدخل 139
النتائج والتوصيات 148
القسم الأول: المعلومات الشخصية.....161
القسم الثاني: أسئلة تتعلق بالإنتاج الزراعي.....161
القسم الثالث: مساهمة النساء في الإنتاج الزراعي.....162
القسم الرابع: تقاسم الأدوار وتوجهات النساء 163

الملخص باللغة العربية

تشكل هذه الدراسة محاولة للمساهمة في دراسة آثار التحول في أنماط الإنتاج الزراعي الفلسطيني على أدوار النساء الريفيات، انطلاقاً من نظريات ارتباط المرأة الريفية بالموارد الطبيعية ارتباطاً وثيقاً يجعلها الأكثر تأثراً في التحولات التي تحدث على الأنماط الإنتاجية الزراعية، بفعل عمليات التحديث والتنمية الرأسمالية، وسياسات الاستيطان الكولنيالي في فلسطين.

تأخذ الدراسة حالة بلدة عرابة في شمال الضفة الغربية كنموذج أو حالة دراسية لهذه التحولات، وتعتمد على المقابلات المعمقة للوصول إلى تجارب النساء أنفسهن، وسماع أصواتهن، مع التركيز على المعرفة التي تمتلكها النساء الريفيات اللواتي انخرطن في الإنتاج الزراعي، وفهمهن لأسباب التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية في فلسطين، وآثار ذلك على القطاع الإنتاجي الزراعي الفلسطيني، والآثار المترتبة على هذه التحولات في مجتمعاتهن بشكل عام وعلى أوضاعهن الاجتماعية، والاقتصادية، وعلى أدوارهن بشكل خاص.

وقد وضحت الدراسة أهمية الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة الريفية، بالإضافة إلى المكانة الاقتصادية، والاجتماعية التي كانت تحظى بها المرأة المساهمة في العمل الإنتاجي الزراعي، كما وقد بينت الدراسة خصوصية الحالة الفلسطينية عن باقي دول العالم الثالث فيما يخص علاقات التبعية الناتجة عن هيمنة دولة الاحتلال على القطاع الزراعي الفلسطيني، بالإضافة إلى سياسات الاستيطان الكولنيالي التي مارستها دولة الاحتلال والتي تركزت على الاقتلاع والتهجير وسلخ المزارع الفلسطيني عن علاقته بأرضه بالتزامن مع إبادة المهارات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك فقد بينت الدراسة ومن خلال تجارب النساء ورؤيتهن لواقع القطاع الإنتاجي الفلسطيني، أن علاقات التبعية والهيمنة في القطاع الإنتاجي الفلسطيني لم تكن على مستوى طبقات المزارعين الفلسطينيين أنفسهم، بل هي علاقات تبعية هرمية واستغلال ما بين المزارعين اليهود والمزارعين الفلسطينيين، كما وأن تهميش أدوار النساء وأهمية عملهن في القطاع الإنتاجي الفلسطيني لم ينتج عن الهرمية الأبوية بقدر ما كان ناتجاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي عانت منها الأرياف الفلسطينية، بالإضافة إلى السياسات التحديثية والتنمية الرأسمالية التي عملت على تعزيز الثقافة الاستهلاكية وتغيير قيمة وأهمية واختلاف الحاجات الأساسية بين الماضي والواقع الحالي والذي بدوره عمل على التقليل من أهمية الأدوار التي تقوم بها النساء في وقتنا هذا.

كما وقد بينت الدراسة أن انخراط المرأة الريفية الفلسطينية في القطاع الإنتاجي الزراعي، ومشاركتها لمحيطها في إنتاجه، ومجابهتها لمشاكله الاقتصادية والإنتاجية قد أكسبها مهاراتها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية، والمعرفة العملية، وفهمها لأسباب التحول وآلياته وآثار هذه التحولات عليها بشكل خاص وعلى مجتمعها الفلسطيني بشكل عام، وهذا ما يميز النساء الريفيات في الماضي عن نساء الأرياف في وقتنا الحالي، وبالتالي فقد بينت الدراسة أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية لا يأتي من مشاركتها في البرامج التنموية، أو زيادة تحصيلها العلمي، أو إدماجها في سوق العمل وامتلاكها المشاريع الخاصة، بل يأتي من تعزيز دورها كفرد فاعل في مجتمعها ومحيطها.

Abstract

This thesis is a contribution to studying the impacts of transformations in the agricultural modes of production on Palestinian rural women. It takes as its theoretical point of departure the special relation between rural women and natural resources, and thus proposes that women are more affected by the changes in the modes of agricultural production, resulting from modernization processes as well as settler colonial policies targeting natural resources in Palestine.

The study investigates how rural women experience these changes. It takes Araba in the northern West Bank as a case study, and relies on in-depth interviews allowing for women's own voices and emphasizing the importance of the knowledge that women involved in agricultural work have. It also seeks to demonstrate how they conceive of and analyze these transformations and their impacts on the agricultural sector in Palestine, on their communities and their own social and economic status, as well as how they have affected the sexual division of labor.

The thesis demonstrates the importance of rural women's roles in agriculture, as well as the social and economic status they acquired through their contribution to agricultural work. The study also focuses on the specificity of the Palestinian context in comparison with other Third World experiences of a dependent economy. This specificity relates to the role of the Zionist settler colonialism in Palestine which aims through targeting the agricultural sector not only to dominate it but also to uproot Palestinians from their land by separating the Palestinian peasants from the land and transforming their mode of living and eliminating their indigenous skills and knowledges.

Moreover, the study shows through women's experiences and perceptions of the reality of the agricultural sector in Palestine that the relations of domination and dependency in economic production was not mainly between different classes of Palestinian farmers, but rather result from the hierarchical relations of exploitation between Israeli and Palestinian farmers. The marginalization of women's roles and its value in Palestinian production relations was not mainly due to patriarchy as much as to the economic and political conditions of the Palestinian rural sector, in addition to the role of modernization and consumerism in changing the prevailing conceptions of needs and necessities which contributed a great deal to the devaluation of women's work in the present, compared to the value attributed to their work in the past.

The in-depth interviews with the women from Araba, have shown that the involvement of women in agricultural production, their participation in the production process of their community, confronting its economic and production problems allowed them to gain skills and a practical knowledge that contributed to their understanding of the factors and mechanisms that lead to the transformation in the agricultural mode of production and its impacts on them as women and on the Palestinian society as a whole. A knowledge that is not readily available to younger generations of women in the rural areas who are targeted by economic and social empowerment projects, nor is such a knowledge one to be acquired through increasing levels of formal education or through integration of women in the modern labor market, for the knowledge as well as the economic and social status that these women enjoyed came from their roles as active agents in their community and environment.

الفصل الأول:

المـقدمة

مقدمة

يشكل قطـاع الإنتـاج الزراعـي أحد الركـائز الأساسية التـي يعتمـد عليهـا اقتصـاد مختلف بلدان العالم بمختلف تصنيفاتها كدول عالم ثالث أو الدول المتقدمة، ذلك أن القطـاع الإنتاجي الزراعي يعد الركيزة الأساسية لمختلف القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه يعد مصدر الحياة الأول لمختلف دول العالم.

وبشكل عام فإن دول العالم الثالث واقتصاداتها والأنماط الإنتاجية الزراعية فيها قد تأثرت تاريخياً بـثلاث مراحـل رئيسـية، حيـث تـأثرت بالسـياقات الاسـتعمارية والاسـتيطانية المحيطـة أثنـاء وجـود الاستعمار. ومن أوضح الأمثلة على هذا التأثر، تحول أنماط الإنتاج الإفريقي وتأثره بسياسات الدول الأوروبيـة المسـتعمرة، التـي هيمنـت علـى مصـادر إنتـاج الـدول الإفريقيـة، وسـلبت السـكان الأصـليين مهـاراتهم وحـولتهم لعمالـة غيـر مـاهرة، وحولـت أنمـاط إنتـاجهم بمـا يخـدم مصـالح الـدول الأوروبيـة بالإضافة إلى تحويل إفريقيا لسوق مفتوح لبضائع ومنتجات الدول الأوروبية.

وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة توغل السياسات الليبرالية والرأسمالية، حيث هدفت العديد من النظريات التحديثية والأنظمة الليبرالية والنيو ليبرالية إلى تعظيم الأرباح وتحقيق النمو الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه السياسات على الفئات المهمشة والفقيرة.

وتلتها مرحلة التحرر والسياسات الليبرالية الجديدة التي اتبعتها الحركات التحررية أو الأنظمة التي حكمت تلك البلدان بعد تحررها من الاستعمار، وقد شكلت الهيمنة على قطاع الإنتاج الزراعي والهيمنة على الموارد الطبيعية وموارد الإنتاج وتحولات أنماط السيطرة وحقوق الاستخدام لب الصراعات الدائرة بين التوجهات الاشتراكية والليبرالية وغيرها من النظريات الاقتصادية، التي تحاول إثبات صحة نظرياتها حول آليات الاستخدام الأفضل لهذه الموارد، فسعت الحكومات التي اتبعت النظم الاشتراكية إلى إلغاء حقوق الملكية وتعزيز فكرة العمل الجماعي وأن هذه الموارد ملك للجميع ويتوجب على الجميع استخدامها بما يخدم مصالح الشعب عامة، بينما عملت الأنظمة الرأسمالية على تعزيز حقوق الملكية، والحرية والفردية وتعظيم الأرباح من خلال استغلال هذه الموارد، وتعد التجربة المصرية التي سيتم نقاشها لاحقاً من التجارب الواضحة على السياسات التي اتبعتها الحكومات في دولة العالم الثالث في إدارة موارد البلدان التي تم تحريرها من الاستعمار.

أما بما يخص السياق الفلسطيني، فقد تذبذبت هذه التحولات نتيجة العديد من التحولات السياسية التي مرت بها المنطقة، حيث أن التوجه والتحول من اقتصاد الكفاف قد بدأ في مرحلة الإصلاحات العثمانية، وفي مرحلة الانتداب البريطاني ولكن هذا التحول سرعان ما توقف في مرحلة النكبة حيث عاد مزارعو الضفة الغربية للتركيز على اقتصاد الكفاف، ومن ثم عاد التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية للظهور في مرحلة ما بعد احتلال الضفة الغربية، نتيجة السياسات الاستيطانية الاستعمارية التي فرضتها دولة الاحتلال، والتي عمل الاحتلال فيها جاهداً كأي استعمار استيطاني على إزالة الشعوب الأصلية عن الأرض ومحو هويتها من خلال عدة آليات، كالسيطرة على الموارد الطبيعة، وتغيير الأنماط الاجتماعية، والاقتصادية، ويظهر ذلك جلياً من خلال سيطرته على ما يزيد عن 85% من الموارد المائية الفلسطينية (سلطة المياه، 2016)، وتجييرها لصالح الإسرائيليين

والمستوطنين، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها والهيمنة على موارد الإنتاج والتحكم بالأسواق الفلسطينية وتحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى تابع لاقتصاد دولة الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك فإن ما يميز الحالة الفلسطينية عن غيرها من دول العالم الثالث هو الأهداف والسياسات التي اتبعها الاحتلال، والتي سعت جاهدة لاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وسلخهم عن أرضهم، مما أحدث تغيرات هائلة على جميع الأصعدة ويظهر ذلك في التهجير، وتمكين المستوطنين على حساب المزارعين الفلسطينيين، حيث يتوفر للمستوطن كافة السبل المتاحة لتمكينه على حساب المزارع الفلسطيني، فيتوفر له كميات وفيرة من المياه الزراعية التي تجعله قادراً على زراعة المنتجات التي يريدها، فيما يعاني سكان الأرياف الفلسطينية من شح الموارد المائية التي حصرت إنتاجهم في محاصيل معينة لا تعتمد على الري، ويتم توفير التكنولوجيا الزراعية الحديثة له، وآليات وتقنيات الزراعة الحديثة، وقد أحدث ذلك تغيرات على أنماط الإنتاج والدخل والنشاطات الزراعية وعلى الأنشطة الاجتماعية اليومية التي يمارسها كل من الرجل والمرأة في الريف الفلسطيني.

إن الهيمنة على القطاع الإنتاجي الزراعي للمجتمع الفلسطيني الذي يعد مجتمعاً زراعياً، وتعتبر الزراعة فيه مصدر الإنتاج الرئيسي الذي يزود العائلة الفلسطينية بالحاجات الأساسية المعتمدة على اقتصاد الكفاف الذي تشارك بإنتاجه العائلة بأكملها، ذكورها وإناثها، صغارها وكبارها، قد انعكست على العديد من مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بطبيعة الإنتاج، وعلاقات العمل، وطبيعة الملكيات الزراعية، وشبكة العلاقات الاجتماعية.

كما وأنها قد تأثرت بمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين، فبعد النكبة فقد العديد من المزارعين الفلسطينيين في أراضي الـ 1948 ملكيتاهم الزراعية، وهجروا من أراضيهم إلى العديد

من الدول العربية، وقسم كبير منهم انتقل للعيش في الضفة الغربية وتحولوا من مزارعين منتجين يقومون بإنتاج حاجاتهم الأساسية وتسويق الفائض إلى أيدي عاملة ملتحقة بسلم البطالة، أو تبيع قوتها كقوى عامله في قطاعات مختلفة، أو في القطاع الزراعي في الضفة الغربية كعمالة موسمية.

بالتالي فقد انعكست الهيمنة على الموارد الطبيعية والسيطرة على الأراضي وسياسات التمييز بين المزارع الفلسطيني والمزارع الإسرائيلي والتضييق على الأول، ومن ناحية أخرى التمييز القائم في تنمية القطاع الزراعي بين الضفة الغربية والضفة الشرقية نتيجة حكم الأردن في تلك الفترة، على أنماط الإنتاج الفلسطيني، وعزوف المزارعين عن العمل في الإنتاج الزراعي وتحولهم لعماله غيرة ماهرة في السوق الإسرائيلي، أو الهجرة للدول العربية والأوروبية بحثاً عن مصادر دخل بديلة، وأصبحت الأراضي التي كانوا يزرعونها أراض خالية من المنتجات الزراعية التي اعتادوا على زراعتها وإنتاجها.

فبعد احتلال الضفة الغربية تحول الرجال للعمل في الداخل الإسرائيلي، أو هاجروا للعمل في دول الخارج وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الأدوار التي تقوم بها النساء الريفيات وخاصة أن المرأة في المجتمعات الريفية كما تشير العديد من الأدبيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموارد الطبيعة وأساليب إدارتها، وذلك بسبب تقاسم الأدوار الأسرية حيث تقول أنابيل رودا (Rodda,1997) أن المرأة تشكل الخط الأمامي للتعامل والاستفادة من هذه الموارد، وعلى الصعيد الاقتصادي تبين الإحصاءات أن نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في النشاط الزراعي 32% من الـ 16% التي تشكل نسبة مساهمتها في قوى العمل، كما وتشكل ما نسبته 10% من إجمالي العمالة الدائمة في القطاع الزراعي، وتشمل هذه النسبة العمل في الحيازات الزراعية التي تشكل نسبة حيازة المرأة لها فقط 6.8% من مجمل الحيازات الزراعية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعكس التدني المستمر بالنسبة للدور

الكبير الذي كانت تقوم به المرأة في هذا القطاع، والذي يشكل مصدر دخل لمئات آلاف الأسر الفلسطينية (السروجي، 2016).

كما أن الأدوار والأنشطة التي تقوم بها المرأة في قطاع الإنتاج الزراعي عادة ما تكون مساهمة غير رسمية، من خلال المشاركة في زراعة الأرض العائلية والحدائق المنزلية والمشاركة في قطاف الزيتون والحصاد والعمل في مزارع العائلة والمساهمة في إنتاج اقتصاد الكفاف الذي يعتمد وبشكل كبير على الموارد المائية والطبيعة المتاحة، وبالتالي فإن الهيمنة على قطاع الإنتاج الزراعي الفلسطيني وموارده من شأنها التأثير على معدلات الإنتاج وعلى دخل الأسرة الذي تساهم به المرأة.

وهذا يقودنا للتساؤل حول مدى وكيفية تأثر المرأة الريفية الفلسطينية بالتحولات التي طرأت على أنماط الإنتاج الفلسطيني، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستسعى لتقصي آثار التحولات على أنماط الإنتاج الزراعي الفلسطيني: بالتحديد آثار التحول من زراعة اقتصاد الكفاف إلى زراعة المنتجات الربحية على المرأة الريفية الفلسطينية، حيث سيتم أخذ بلدة عرابة كحالة دراسية، وسيكون التركيز في الدراسة على ثلاثة محاور.

سيتم التركيز في المحور الأول على دراسة التحولات الزراعية التي حدثت في الضفة الغربية منذ العام 1948 وحتى العام 1993، حيث أن هذه الفترة رافقها تحولات سياسية واقتصادية عديدة في الضفة الغربية تمثلت بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين في العام 1948 وحكم الأردن للضفة الغربية، ومن ثم تبعها احتلال الضفة الغربية في العام 1967 وبدء فرض سيطرة الاحتلال على القطاع الزراعي الفلسطيني، من خلال عدة سياسات تمثلت في السيطرة على الأرض وعلى الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي وفتح السوق الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية، وهجرة العديد من المزارعين

الفلسطينيين للعمل في مختلف دول العالم، كما وتخلل هذه الفترة انفتاح السوق الفلسطيني على الأسواق الإسرائيلية وما رافقه من تحولات على أنماط الإنتاج الفلسطيني.

ثانياً سيتم التركيز على استكشاف آثار هذه التحولات على المزارعين الفلسطينيين، والعمال الزراعيين الفلسطينيين بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص من خلال تحليل آثار التحولات الزراعية على أدوار المرأة الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين النساء من حيث العمر، وطبيعة المساهمة في الأعمال الزراعية، وحجم الملكيات الزراعية إذ أنه وبالرغم من وجود آثار مشتركة لتحول أنماط الإنتاج على النساء بشكل عام، ولكن سيتم دراسة هذه التحولات وارتباط تأثيرها باختلاف طبيعة مساهمه المرأة، والطبقة أو الفئة التي تنتمي إليها.

وأخيراً، سيتم تحليل آثار هذه التحولات على أدوار النساء الريفيات وأنشطتهن وعلى علاقات القوة، وعلى طبيعة مساهمة المرأة في القطاع الإنتاجي الزراعي، وعلى فرص العمل المتاحة لهن وما هي البدائل التي توجهن إليها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى تحليل آثار التحول في أنماط الإنتاج الزراعي الفلسطيني على أدوار النساء الريفيات واستكشاف آثار هذه التحولات على طبيعة الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية. سيتم الوصول إلى الهدف العام للدراسة من خلال تحقيق ثلاثة أهداف مرتبطة به: حيث أن الهدف الأول هو تسليط الضوء على الأنماط الإنتاجية السائدة في البلدة واستكشاف التحولات التي حدثت عليها، وما هي أسباب هذه التحولات.

أما الهدف الثاني فهو تحليل آثار هذه التحولات على المرأة في بلدة عرابة مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين النساء في البلدة، من حيث طبيعة المساهمة في الإنتاج الزراعي، والطبقة، وسيتم من خلال تحقيق هذ الهدف تبيان اختلاف آثار التحول الزراعي على نساء البلدة وفقاً لطبيعة المساهمة في عملية الإنتاج الزراعي.

كما وسيتم تحليل هذه الاختلافات بين النساء بتعمق أكبر من خلال الهدف الثالث لهذه الدراسة، والذي سوف يسلط الضوء على قضايا تغير أدوار المرأة في عملية الإنتاج وعلاقتها بأدوار النوع الاجتماعي، وربط هذه التحولات وآثارها بالجيل الذي تنتمي إليه المبحوثات، وطبيعة مساهمتهن، وأدوارهن التي اعتدن القيام بها.

آليه الدراسة ومنهجية البحث

لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة فقد تم استخدام أسلوب البحث الكيفي؛ الذي يعرف على أنه أسلوب الدراسة التي من خلالها يقوم الباحث بجمع المعلومات وتحليلها بطريقة استقرائية، للكشف عن مشكلة اجتماعية معينة من خلال بناء صورة معقدة وشمولية، حول ظاهرة معينة عن طريق الفهم المتعمق للظاهرة والوصف الشمولي لها (القرني، 2008). أما فيما يخص بلدة عرابة، فإن المشكلة الاجتماعية التي سيتم دراستها هي ظاهرة التحول من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى إنتاج المحاصيل الربحية، مثل: زراعة التبغ؛ حيث أن هذه الظاهرة لم تأتِ تلقائياً، بل جاءت نتيجة للعديد من التحولات السياسة والاقتصادية، التي أجبرت المزارعين على التوجه لزراعة مثل هذه المنتجات، وربط هذا التحول بأدوار النساء، على مستوى مساهمتهن بالإنتاج الزراعي، ومصادر دخلهن بالإضافة إلى تأثيره على طبيعة الأدوار التي يقمن بها.

وفي حالة عرابة فإن دراسة آثار تحول أنماط الإنتاج على أدوار النساء في البلدة، قد تمت من خلال دراسة تجارب النساء أنفسهن، وطبيعة تفاعلهن مع التحول في أنماط الإنتاج، وطبيعة تأثير هذا التحول على حياتهن وتجاربهن الشخصية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مواقع النساء من حيث العمر، والطبقة، وطبيعة المساهمة في العملية الإنتاجية.

كما ويشير جولدمان في القرني (2008،67) إلى أن الباحثين في مهن العلوم الإنسانية يجب عليهم التقليل من الاعتماد على دراسة البحث التجريبي، والاتجاه نحو أساليب أكثر واقعية وتعمقاً في كيفية تفاعل العينة التي أجرى البحث عليها مع الظاهرة المدروسة، وكيف يعيشونها، وكيف يتعايشون معها، من خلال تجاربهم الشخصية وتحليل المحتوى. إذ أن هذه الأساليب تساهم في الفهم المتعمق لأبعاد المشكلات التي يواجهها المبحوثون. كما ويساعد هذا الأسلوب على فهم أسباب ظاهرة التحول في أنماط الإنتاج في البلدة وتحليل آثارها وانعكاساتها على طبيعة الأدوار الملقاة على عاتق المرأة فيها.

إضافة إلى ذلك فإن العديد من الأدبيات النسوية تميل إلى استخدام البحث الكيفي، وذلك لأنه الأقرب إلى فهم طبيعة تفاعل النساء مع الظواهر المحيطة، كما وقد شددن على أن استخدام البحث الكمي يعمل على إخفاء أصوات النساء، واعتبارها كشيء إحصائي، وبالتالي يخضعهن للاستغلال مرة أخرى، وبذلك يساعد البحث الكيفي على تجنب اعتبار النساء عنصراً محايداً، كما يحدث في البحث الكمي (Bryman, 2012). ففي البحث الكمي يتم التركيز على متغيرات محددة مسبقاً، وعلى ما هو معرف مسبقاً بعكس أسلوب البحث الكيفي الذي يبحث عن تفاصيل هذه المتغيرات، وكيف حدثت وكيف تفاعلت النساء معها. وبالتالي فإن هذا الأسلوب يتيح الفرصة للنساء لإظهار أصواتهن وإبداء

آرائهن والتعبير عن كيفية التعامل مع الظواهر المبحوثة، ومدى ارتباطهن وتأثرهن بها وكيف يردن التعامل معها أو تغييرها أو ما هي ردة فعلهن وطموحاتهن للتعامل مع هذه الظاهرة. كما ويساعد الأخير على تعميق فهم توجهات النساء وسماع أصواتهن بما يخص الإجراءات والتوجهات التي يجب اتخاذها للتفاعل مع حل ظاهرة أو مشكلة معينة، بما يخدم توجهاتهن وتطلعاتهن واحتياجاتهن.

وتضيف Maria Mies (1993) أن أسلوب البحث الكمي يعمل على إخفاء أصوات النساء، إما عن طريق تجاهلها أو إغراقها بالحقائق الرقمية الإحصائية. وفي حالة عرابة فإن عدد النساء العاملات أو غير العاملات، أو مقدار التحول بالدخل ليس ذا أهمية مقارنة بآثار هذه التحولات على تجاربهن الشخصية، وحياتهن العملية.

ويقودنا هذا الأسلوب إلى اعتماد أسلوب دراسة الحالة الذي يركز على النساء في بلدة عرابة وأخذ التحول في أنماط الإنتاج في بلدة عرابة، وطبيعة تفاعل النساء معها كحالة دراسية تشكل نموذجاً لباقي الأرياف الفلسطينية المتشابهة الظروف، وذلك أن دراسة الحالة في العلوم الاجتماعية تعتمد على جمع العديد من المتغيرات والعوامل المنفصلة نسبياً والربط بينها واستكشاف آثارها (Stake, 1978).

وفي هذا الدراسة تشكل عرابة مجتمع الدراسة لما توفره من حالة دراسية تجتمع فيها العديد من الظواهر المتعلقة في تحول أنماط الإنتاج والتقسيم الطبقي، والمكاني، في البلدة. وتنعكس فيها معظم التحولات الإقتصادية والسياسة التي مرت بها فلسطين بشكل عام والريف الفلسطيني بشكل خاص، حيث أن التحولات التي حدثت على قطاع الإنتاج الزراعي والعديد من الظواهر الأخرى، كالهجرة إلى الدول العربية بعد العام 1967، والهجرة الداخلية إلى المدن، والاتجاه للتعليم، وتفاوت مصادر الدخل، واختلاف مساهمة المرأة في القطاع الإنتاجي الزراعي، وبالتالي فإن عرابة تشكل حالة تعكس واقع

الأرياف الفلسطينية بشكل عام، وذلك أن معظم تحولات الإنتاج في الريف الفلسطيني ترتبط بالسيطرة على الموارد الطبيعة من قبل الاحتلال سواء بالسيطرة على الموارد المائية، ومصادرة الأراضي، ومنع حرية التسويق والتنقل، ومنافسة المنتجات الريفية الفلسطينية بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، وفتح الأسواق الإسرائيلية، وهجرة الأيدي العاملة الفلسطينية، بالإضافة إلى سياسات الدول المانحة، وبرامج التنمية التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية في الأرياف، والتي ساهمت بالعزوف عن قطاع الإنتاج الزراعي إلى قطاعات أخرى كقطاع الخدمات والتوظيف أو زراعة المنتجات الربحية.

ومن الطبيعي أن تؤثر تلك التحولات على أوضاع النساء الريفيات اللواتي اعتدن على المساهمة في الإنتاج الزراعي في البلدة، سواء كنساء عاملات في القطاع الزراعي، أو كمساهمات في المزارع العائلية أو مالكات للأراضي الزراعية، إلا أنه ونتيجة هيمنة دولة الاحتلال على الموارد الطبيعة في الأرياف الفلسطينية بعد احتلال كل من أراضي الـ 1948 والضفة الغربية في العام 1967، قد انعكست بشكل مباشر على أدوار النساء الريفيات، وعلى فرص العمل المتاحة لهن، بالإضافة إلى أن صعوبة الوصول للموارد الطبيعية قد ساهم بالعزوف عن القطاع الزراعي، وبالتالي فقدان النساء لمصادر دخلهن، أو بسبب هجرة الرجل للعمل في الداخل الإسرائيلي، أو خارج فلسطين وانتقال مسؤولية رعاية العائلة وتأمين احتياجاتها للمرأة في البلدة، وبالتالي التأثير على طبيعة الأدوار التي تقوم بها. وبذلك فإن هذه الدراسة ستركز على بلدة عرابة كحالة دراسية تعكس واقع الأرياف الفلسطينية من خلال دراسة طبيعة التحول في أنماط الإنتاج وانعكاسات ذلك على تقاسم الأدوار والتجارب الشخصية للمرأة في الأرياف الفلسطينية.

تكونت عينة الدراسة من مجموعة من النساء في بلدة عرابة، وقد تم تقسيم العينة إلى ثلاثة أجيال عاصرت المراحل التاريخية للتحولات الاقتصادية في فلسطين، حيث يتكون الجيل الأول من النساء في بلدة عرابة واللواتي تبلغ أعمارهن بين75– 85عاماً، حيث يعتبر هذا الجيل من النساء شاهداً على النكبة الفلسطينية عام 1948 وما تبعها من مصادرات للأراضي الزراعية، والموارد الإنتاجية، والتهجير، والتحول في أنماط الإنتاج في تلك الفترة، فبعد فترة النكبة فقد العديد من الفلسطينيين أراضيهم، ومصادر رزقهم، وهُجِّروا إما لمناطق أخرى في فلسطين أو خارج فلسطين كلياً، وفقد العديد من أهالي الضفة الغربية مصادر دخلهم، ففي عرابة مثلاً اعتمد العديد من الشباب على العمل في حيفا وعكا واعتادوا أن يبيعوا بعض منتجاتهم في المدن التي تم احتلالها في عام 1948، وبالتالي شحَّت مصادر الدخل واضطر العديد من سكان الأرياف إلى مقاسمة رزقهم مع إخوانهم المهجرين من الداخل الفلسطيني.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الفئة من النساء تعد من النساء اللواتي عاصرن مرحلة الزراعة العائلية التي كانت تشرف عليها العائلات الممتدة التي كان يعتمد دخلها على إنتاجها الزراعي كمصدر لاقتصاد الكفاف، وبالتالي كانت مساهمة المرأة في هذا القطاع تعتبر مساهمة في تامين البقاء لها ولعائلتها.

ويتكون الجيل الثاني من النساء اللواتي تبلغ أعمارهن بين 55–74 عاماً وسيتم مقابلتهن لاستكشاف التحولات الاقتصادية التي رافقت هزيمة عام1967، حيث تم مصادرة ما يقارب 6000كم^2 من أراضي الضفة الغربية إبان تلك الهزيمة، وكانت هذه الأراضي تستخدم كمصدر للرزق والإنتاج

الزراعي وبذلك تعتبر هذه المصادرة والسيطرة على الموارد الطبيعية والمائية ومصادر الإنتاج بمثابة فرض حصار اقتصادي على الفلسطينيين.

أما في عرابة فقد دفعهم ما حدث إلى البحث عن مصادر دخل بديلة، وفقدت العديد من النساء في تلك الفترة مصادر دخلها، كما فقدت العديد من العائلات الفلسطينية الأراضي الزراعية التي كانت تعتبر مصدر الدخل للعائلة، والذي كانت تساهم به المرأة الفلسطينية مع عائلتها أو منفردة بالإنتاج كما فصلنا سابقاً، ولذلك فقد تم مقابلة النساء اللواتي عاصرن النكسة لاستكشاف آثارها على طبيعة الأدوار التي قمن بها تلك الفترة، وعلى مصادر الدخل وأنواع الإنتاج المتاحة لهن ومساهمتهن في الأعمال الزراعية.

أما الجيل الأخير فهو جيل النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 35–54 عاماً، حيث شهدت هؤلاء النساء العديد من التحولات الاقتصادية والزراعية والإنتاجية، فعلى صعيد الإنتاج الزراعي لعرابة فقد تم العزوف عن العديد من المنتجات الزراعية التي كانت تزرع في سهل عرابه مثل البطيخ والشمام والتوجه لزراعة منتجات زراعية ربحيه مثل زراعة البامية، والفقوس والدخان.

بالإضافة إلى العديد من التحولات في طبيعة مساهمة المرأة في الإنتاج، فقد انحصرت مساهمتها الموسمية في قطاف الزيتون أو شك الدخان وتنشيفه وتجهيزه للفرم، وفي أواخر الثمانينيات ازداد توجهها لقطاع التعليم وغيرها من المهن والمشاريع الصغيرة التي تعمل على توفير مصدر دخل آخر للعائلة مثل افتتاح مشاريع تجارية مثل الدكاكين الصغيرة أو محلات الأدوات المنزلية أو التوجه للعمل في المحلات التجارية وغيره.

ولضمان شمولية العينة فقد تم مراعاة التقسيم العمري للنساء، والفوارق الطبقية والمنطقة وطبيعة العمل، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المرأة وعائلتها في القطاع الإنتاجي الزراعي في البلدة وفقاً للتقسيمات الموجودة فيها.

حيث تنقسم المساهمة في القطاع الإنتاجي الزراعي في البلدة إلى ثلاثة تقسيمات متداخلة: الأولى هي فئة كبار المزارعين في البلدة، والثانية صغار المزارعين الذي يعملون باستئجار الأراضي للإنتاج الزراعي، والفئة الثالثة هي فئة العمال الزراعيين الذين يعملون بالأجر اليومي. ولتغطية الفوارق وطبيعة العمل وطبيعة المساهمة في أنشطة الإنتاج في البلدة، فقد تم مقابلة نساء من فئات مختلفة حسب العمالة، وطبيعة الملكية، وطبيعة الإنتاج الذي تقوم بها العائلة، وقد تم أيضاً مقابلة النساء اللواتي يعملن ضمن إطار العائلة، والنساء اللواتي يصنفن كعاملات موسميات، وزوجات كبار المزارعين في البلدة. وهكذا تكون العينة قد شملت مختلف الفئات العمرية والفئات العمالية وطبيعة المساهمة في القطاعات الإنتاجية في البلدة.

وقد تم جمع البيانات من خلال عقد المقابلات المعمقة التي يعرفها معن خليل عمر بأنها "عملية سبر غور حياة فرد غير معروف للباحث، بواسطة تحفيز وتذكير ذاكرة المبحوث حول المعلومات التي ترجع إلى الماضي، أو فيما يتعلق بحياته الشخصية أو محيطه الاجتماعي عن طريق طرح أسئلة تمهيدية للأسئلة الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بحياة وآراء ومواقف وقيم المبحوث. وتحدث هذه العملية وجهاً لوجه وتكون إجابتهم بشكل شفوي دون إلزام رسمي أو غير رسمي" (1983، ص 208). حيث أن هذا النوع من المقابلات سيتيح للباحث فرصة الخوض في تفاصيل التجارب الشخصية للنساء المبحوثات ومعرفة آثار التحول في أنماط الإنتاج على طبيعة

تجاربهن الشخصية وانعكاسات ذلك على طبيعة الأدوار التي يقمن بها، وانعكاساتها على الأعباء الملقاة على عاتقهن، كما وكانت هذه المقابلات مقابلات شبه منظمة، وهي كما يعرفها (Bryman,2012) بأنها المقابلات التي يكون لدى الباحث قائمة من الأسئلة والمواضيع المحددة التي يجب تغطيتها في المقابلة، ويترك للمتقابل حرية كبيرة في كيفية الرد على الأسئلة، ومن الممكن أن لا يتم طرح الأسئلة بالتسلسل الموجود في دليل المقابلة، ولكن يمكن التقاط بعض إجابات الأسئلة من خلال أجوبة النساء على الأسئلة الأخرى، ولكن يتم طرح الأسئلة على جميع المتقابلين ليتم تغطية جميع المواضيع الموجودة في دليل المقابلة.

وقد تم اختيار أسلوب المقابلات المعمقة وشبه المنظمة في حالات نساء عرابة لأنه سيتم نقاش تجاربهن الشخصية ووجهات نظرهن ومدى تأثرهن في تحول أنماط الإنتاج في البلدة، ومن الطبيعي إتاحة الفرصة لهن للحديث بأريحية عن هذه التجارب دون تقييدهن، بالإضافة إلى الاختلافات في الخلفية العملية والطبقية وعمر النساء اللواتي سيتم مقابلتهن. يعني أن أسلوب المقابلة شبه المنظمة سيمكن الباحث من طرح الأسئلة على النساء بالطريقة التي يراها الباحث أنسب وأفضل لأخذ المعلومات من النساء المتقابلات، حيث أنه من الممكن أن يتم طرح الأسئلة مع المرأة الكبيرة في السن بطريقة مختلفة عن المرأة صغيرة السن.

كما وتم اختيار المتقابلات بأسلوب كرة الثلج التي يعرفها (Bryman,2012) على أنها الأسلوب الذي يتم به تحديد مجموعة صغيرة من عينة البحث التي لها علاقة بإشكالية البحث وأسئلته، ومن ثم التوسع إلى باقي المشتركات عن طريق المشاركات في هذه العينة واقتراحاتهن لمشاركات أخريات لديهن الخبرة أو الخصائص المرتبطة بالبحث، كما ويتم تحديد أفراد العينة التالية بناء على

مخرجات المقابلة المعمقة الأولى، وبناء على ما يقدمه أفراد العينة من معلومات تهم إشكالية البحث. (مرابطي ونحوي، 2009).

وبناء عليه، قد تم إجراء17 مقابلة شخصية مع نساء من بلدة عرابة تربطهن علاقات مختلفة بالقطاع الزراعي للبلدة فمنهن من كانت مزارعة، ومنهن من عملت في القطاع الزراعي مع عائلتها، ومنهن زوجات مزارعين سابقين أو حاليين، ومنهن من ترأست أسرتها وعملت في القطاع الزراعي نظراً لغياب الزوج، ومنهن من عملن في القطاع الزراعي بأجر يومي أوما زالت تعمل.

وقد تم إجراء المقابلات المعمقة في الفترة الواقعة ما بين العاشر من كانون الأول للعام 2018 والخامس عشر من شباط 2019، واستغرقت فترة تحليل المقابلات المعمقة مدة شهرين تم خلالها التوجه لبعض المبحوثات مرة أخرى نتيجة بروز أسئلة جديدة أثناء التحليل، ونتيجة الحاجة للتعمق في مواضيع تثري نتائج التحليل حول وضع النساء في بلدة عرابة كحالة دراسية تعكس واقع التحول على الأنماط الإنتاجية الزراعية الذي تأثر بعلاقات التبعية، والاحتلال الإسرائيلي، ومختلف التغيرات التي حدثت على أنماط الإنتاج في الريف الفلسطيني.

وفي واقع الأمر وبالرغم من اختيار أسلوب كرة الثلج كأسلوب لاختيار العينة إلا أنه تم التركيز على أن تشكل العينة وتغطي جميع المراحل التاريخية التي بنيت عليها منهجية الدراسة، فقد تمت مقابلة أربعة نساء تتراوح أعمارهن ما بين 35 و54 عاماً، ويشكلن الجيل الذي عاصر أنماط الإنتاج بعد العام 1993، بالإضافة إلى سبعة نساء تتراوح أعمارهن بين 55 و74 عاماً وتشكل هذه الفئة الجيل الذي كان نشيطاً في العمل الزراعي بعد العام 1967، كما وتمت مقابلة ست نساء تزيد

أعمارهن عن 75 عاماً، وتشكل هذه العينة الجيل الشاهد على عصر النكبة وما بعدها من تحولات على الأنماط الإنتاجية الزراعية.

موقع الباحث:

ما دفعني للكتابة حول هذا الموضوع هو أنني ابن بلدة عرابة الذي عانى من انعدام مصادر الدخل وفرص العمل في البلدة، واتجهت للعمل في دول الخليج ومن ثم عدت للعمل في مدينة رام الله بعيداً عن بلدتي، وقد انعكس غيابي عن العائلة على والدتي بشكل مباشر وعلى أخواتي اللواتي طالما حاولن إقناعي بالعودة للبلدة والبحث عن مصدر دخل قريب، وأنهن عانين كثيراً نتيجة غيابي وابتعادي عنهن، فقد سعت والدتي جاهدة لتوفير مصادر دخل للعائلة مثل العمل في مهنة التصوير، وافتتحت دكانة صغيرة بجانب البيت سعياً منها لتأمين دخل يؤمن احتياجات عائلتنا، وبالرغم من امتلاكنا أكثر من أرض يمكننا العمل فيها، إلا أن والدي يقوم بتأجيرها لمزارعين آخرين مبرراً ذلك بأن العمل في القطاع الزراعي لا يكفي لسد احتياجات العائلة. وبالتالي قد دفعتني هذه الظروف التي مرت بعائلتي والكثير من أقربائي المزارعين الذين تركوا أراضيهم وتحولوا للعمل في قطاعات أخرى للبحث في أسباب هذا التحول وآثاره على البلدة بشكل عام وعلى النساء الريفيات بشكل خاص.

وقد تحدثت مع العديد من نساء البلدة حول موضوع الدراسة قبل البدء بها، وقد شجعن الفكرة نظرا لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لهن ورغبة في السعي لتحسين الواقع الذي يعشنه وهذا ما أعطاني الدافع لدراسة آثار التحول في الأنماط الإنتاجية على نساء البلدة وعلى أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية وعلى التحول في أدوارهن.

وحول موقعي كباحث ذكر يناقش قضية نسوية في مجتمع قروي تعد العلاقات فيه علاقات شبه مغلقة ما بين الذكر والأنثى، فقد انعكس ذلك على طبيعة إجراء المقابلات وآلية اختيار المبحوثات، إذ أنني قد واجهت صعوبة في مقابلة النساء صغيرات السن، وقد تغلبت على ذلك الأمر بالاستعانة بوالدتي ووالدة زوجتي وعمتها، فهن من قمن بالتنسيق مع جميع النساء المبحوثات على موعد المقابلة وآلية إجرائها، وقد رافقنني في جميع المقابلات التي تم إجرائها، وفي العديد من الأحيان كان يتم بدء النقاش مع المرافقات لي ومن ثم التدخل من طرفي للتركيز على النقاط التي تهم موضوع البحث، وفي أحيان أخرى قد تم طرح بعض الأسئلة من قبل المرافقات لي، وبالذات الأسئلة التي تخص تقاسم الأدوار بين المرأة وزوجها وآلية تقسيم الدخل وحرية إنفاقه، وفي الكثير من الأحيان استغرقت المقابلة أكثر من ساعتين للإجابة على جميع الأسئلة، وذلك لوجود العديد من النقاشات الجانبية بين المبحوثة والنساء الموجودات ولكن في واقع الأمر فإن هذه النقاشات الجانبية قد أَثْرَتْ موضوع البحث بمعلومات لم يكن من الممكن الحصول عليها دون وجود هذه النقاشات، مثل موضوع المهور والشروط التي كانت توضع في عقود الزواج سابقاً.

الفصل الثاني:

عرابة كحالة دراسية

تقع بلدة عرابة في الجنوب الغربي لمدينة جنين، وتبعد عنها 13 كيلومتراً، وكانت في العام 1908 تابعة لناحية الشعراوية الشرقية، ثم تبعت إدارياً في عهد الحكومة الأردنية إلى بلدة يعبد وفي العام 1955 تم فك تبعيتها لبلدة يعبد وإلحاقها بقضاء جنين. وتعد عرابة تاريخياً من أكبر قرى فلسطين مساحة حيث بلغت المساحات العمرانية فيها في العام 1944، 315 دونماً، وبلغ عدد سكانها في العام 1922، 2196 نسمة وكانت تعد ثاني أكبر بلدة فلسطينية بعد طوباس في تلك الفترة، وقد ارتفع عدد سكان عرابة عام 1952 بشكل ملحوظ نتيجة هجرة بعض العائلات الفلسطينية من الأراضي المحتلة عام 1948 إليها إلى 5672 نسمة، ومن ثم انخفض عدد سكان عرابة إلى 4865 نسمة في العام 1961، نتيجة هجرة العديد من الأيدي العاملة من فئة الشباب والذكور إلى الخارج، وعملهم في الدول العربية وخاصة الأردن والخليج العربي. وقد استمر الانخفاض حتى وصل إلى 4231 نسمة في عام 1967، منهم 2031 ذكور و2200 إناث. ويتبين من التعداد السكاني للعام 1967 أن الفئة العمرية من الأطفال هي الفئة الأكثر تعداداً في البلدة وخاصة الذكور، وهذا يبين انخفاض عدد الذكور المؤهلين للعمل نتيجة الهجرة للبحث عن مصادر الدخل، وبالتالي فقد انعكس ذلك على المرأة في البلدة من عدة جوانب منها أنها أصبحت مجبرة على القيام بالمهام التي كان يقوم بها الذكور، وهذا يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها، أو تحول أنماط الحياة الاجتماعية والإنتاجية في البلدة والتي من شأنها أن تنعكس على حياة المرأة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما

سيتم التركيز عليه وتحليله لاحقاً (حسين، 2010). ويبلغ عدد سكانها حالياً 12300 نسمة وفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني للعام 2016، وتبلغ مساحة أراضي عرابة 39901.

ويضيف فايز الحمد (1995) أن نسبة العمالة في البلدة بلغت في تلك الفترة 45% من التعداد السكاني للبلدة، ومعظم هذه العمالة من الحارة الغربية والحارة الوسطى اللتين شكلتا الطبقة العاملة في البلدة، نتيجة لعدم امتلاك سكانهما لمصادر الإنتاج والثروة، مما دفعهم للعمل بضمان الأراضي والعمل لدى العائلات الغنية في البلدة أو الهجرة للبحث عن مصدر للرزق يعيل عائلاتهم الفقيرة.

لمحة تاريخية عن عرابة

لا يختلف تاريخ عرابة عن تاريخ باقي المدن والبلدات والأرياف الفلسطينية، حيث أنه تعاقب عليها منذ القدم العديد من الحضارات والحكومات فخضعت لكل من الحكم المصري والآشوري والبابلي والفارسي وحكم الإسكندر الكبير وحكم الدولة السلوقية قبل الميلاد وخضعت لحكم الدولة الرومانية والبيزنطية والأموية والعباسية والفاطمية والأيوبية والمملوكية، إلى أن خضعت للحكم العثماني في العام 1550 ميلادي، ومن ثم حكم الانتداب البريطاني في العام 1920 ثم الحكم الأردني في العام 1953 حتى سقطت تحت حكم الاحتلال الصهيوني كباقي البلاد في العام 1967 (الحمد، 1995).

اشتهرت عرابة أيام الحكم العثماني لما مر بها من أحداث سياسية ارتبطت بحكم آل عبد الهادي لها، وللعديد من الأرياف الفلسطينية في المنطقة، وكغيرها من الأرياف الفلسطينية التي خضعت لحكم المشايخ الموالين للحكومة العثمانية كحكم آل جرار لصانور وآل طوقان في نابلس، ولكن ما ميز آل عبد الهادي اتساع نفوذهم وعلاقتهم الجيدة بولاة عكا والشام وطرابلس، حيث امتد نفوذ آل عبد الهادي في الحكم ليصل لمنطقة الشعراوية حتى وصلوا لحكم آيلة عكا ومنطقة جماعين نابلس ومدينة جنين

والعديد من أريافها، وقد ساهم هذا النفوذ في تعزيز التقسيم الطبقي والإقطاعي السائد في عرابة، وقد وصل نفوذهم لمدينة حيفا، وفي أواخر حكمهم قد تمردوا على الحكم العثماني ورفضوا دفع الضرائب مما دفع بالحكومة العثمانية إلى شن حمل عسكرية على عرابة أدت إلى قتل معظم الموالين لآل عبد الهادي ونهب وسلب عرابة لمدة ساعتين، وتدمير العديد من المباني ولم يبقَ منها سوى البيوت التي آوت الجنود الأتراك (الحمد، 1995؛ حسين، 2010).

بعد حرب العام 1948 تأثرت عرابة كباقي الأرياف الفلسطينية بالهجرات الداخلية من العائلات الفلسطينية المهجرة من القرى المحتلة في الداخل الإسرائيلي، كما وتأثرت بانقطاع مصادر الدخل في تلك الفترة والتضييق من الجانب الإسرائيلي على السكان، وعدم كفاية المصادر الإنتاجية في عرابة لأهلها والمهاجرين إليها، مما اضطر العديد من شبابها وسكانها إلى الهجرة إلى الدول العربية المجاورة بحثاً عن مصدر رزق بديل ويشير (الحمد، 1995) بأن حرب 1967 وسقوط عرابة بتاريخ 1967/6/8 تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي بعد انسحاب الجيش الأردني منها قد دفع العديد من أهالي عرابة للهجرة القسرية خارج البلدة إما للالتحاق برب الأسرة الذي هاجر إلى الدول العربية بحثاً عن الرزق، أو لضيق الموارد وانعدام مصادر الدخل في البلدة نتيجة سيطرة الاحتلال على الموارد المائية، وعلى سهل عرابة في تلك الفترة (الحمد، 1995، حسين، 2010).

التعليم في عرابة

ارتبط التعليم في بلدة عرابة بالإمكانات المادية المتاحة، وقد اقتصر سابقاً على الطبقات الغنية من آل عبد الهادي وأقربائهم، وعلى العائلات الغنية التي يمكنها إرسال أبنائها إلى المدن أو الدول المحيطة بحثاً عن التعليم، وذلك أن الشباب من الطبقات الفقيرة في البلدة كانوا يتجهون لسوق العمل

بحثا عن تأمين الرزق والدخل لعائلاتهم، وبذلك لم يتمكن أبناء العائلات الفقيرة من الالتحاق بالتعليم وإتمام تعليمهم.

كانت بداية التعليم في بلدة عرابة تعتمد على الكتاب وختم القرآن الكريم بدرجة أولى، وعندما تم تأسيس المدارس في عرابة كانت عبارة عن صفوف مستأجرة ومتفرقة وليست في مكان واحد، وهدف إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب مثل القسمة والضرب والجمع، وكان التعليم مجانياً والزامياً حتى الصف السادس الابتدائي ووصل عدد المتعلمين في العام 1944 إلى 297 جميعهم من الذكور، وكان التدريس في البلدة يقتصر على المرحلة الابتدائية المكونة من سبع سنوات، وكان من ينهي هذه السبع سنوات يحق له الالتحاق بسلك التعليم في البلدة أو القرى المجاورة. وقد تم افتتاح مدرسة ثانوية في البلدة للذكور في العام 1955 بالإضافة إلى مدرسة ابتدائية فقط للإناث في العام 1957، وبذلك ارتفع عدد الطلاب في البلدة إلى 1358 طالباً من الذكور والإناث، حيث كان عدد الطالبات الإناث 364 فقط، وهذا يدل على عدم الاهتمام والتركيز على تعليم الإناث في البلدة واقتصار التعليم على الذكور بشكل عام (الحمد 1995؛ حسين 2010).

أنماط الإنتاج في عرابة

اعتمد سكان عرابة سابقاً كباقي الأرياف الفلسطينية على الإنتاج الزراعي في البلدة، وذلك لوجود سهل عرابة فيها الذي يعد ثاني أكبر السهول المغلقة في فلسطين بعد مرج ابن عامر، ويضاف إلى الإنتاج الزراعي تربية المواشي وإنتاج الثروة الحيوانية في البلدة، كما وساهم توفر الموارد المائية في بلدة عرابة إلى تحقيق التنوع الزراعي، حيث كانت الموارد المائية في بلدة عرابة متوفرة بشكل شبه دائم، نتيجة وجود خمسة أودية منها وادي النص الذي كان يخترق سهل عرابة ويوفر المياه اللازمة للإنتاج

الزراعي في البلدة، بالإضافة إلى بئر الحفيرة الذي كان يعد المصدر الأساسي للري والزراعة وسقاية المواشي والاستخدام المنزلي لمياه الشرب والنظافة العامة.

كما وقد ساهم انتشار الأودية المحاذية لتلال عرابة مثل وادي المرداوي ووادي سالم ووادي دعوق في تركيز أهالي البلدة على زراعة أشجار الزيتون واللوزيات في مختلف أراضي عرابة، حيث أنه ومن المعروف أن زراعة أشجار الزيتون واللوزيات في الخمسة سنوات الأولى من عمرها تحتاج إلى السقاية المستمرة صيفاً، فكانت تستغل مياه هذه الأودية من قبل المزارعين لسقاية هذه الأشجار أو لجمعها في آبار منتشرة في تلال عرابة تستخدم لجمع المياه شتاءً، واستخدامها لسقاية هذه الأشجار صيفاً (حسين، 2010).

كما واعتبرت زراعة الحبوب تاريخياً وقبل بدء التحول في الأنماط الإنتاجية بعد هزيمة الـ 1967 هي المورد ومصدر الدخل الرئيسي لبلدة عرابة، حيث اعتمد أهاليها على عدة أنظمة اقتصادية كانت تحكم أعمال الزراعة في البلدة، مثل نظام المغارسة والذي يعطي الحق للمزارع بأخذ حصة من الأرض مقابل تشجيرها والعناية بالأشجار لمدة معينة، بالإضافة إلى نظام المزارعة بحيث يعمل المزارع في الأرض مقابل حصة معينة يأخذها من الإنتاج، وأيضاً نظام الضمان حيث يقوم المزارع بضمان الأرض وحراثتها مقابل نسبة معينة من الإنتاج وخاصة الزيت. كما وساد نظام التبادل مقابل الجهد فمثلاً كان الحراث يقوم بحراثة الأرض وتجهيزها للزراعة مقابل خُمس الإنتاج (حسين، 2010).

وكدليل على التنوع الزراعي في البلدة فقد تم زراعة ما يقارب 18850 دونماً من الحبوب وما يقارب 375 دونماً من الخضار وفقاً لإحصائية 1941، كما واعتمدت أيضاً على زراعة الأشجار المثمرة وأهمها الزيتون حيث يغطي ما مساحته 3370 دونماً من أراضيها بالإضافة إلى 800 دونم

من التين واللوز (الدباغ، 1991). ويضيف الحمد (1995) أنه في العام 1944، بلغت الأراضي المزروعة في عرابة 26930 دونماً، خمسة دونمات منها أشجار حمضيات و3568 دنما أراضي بعلية مروية و23357 دونماً مزروعة في الحبوب.

ويعود تاريخ هذا التنوع الزراعي في البلدة، إلى أصل جغرافيتها الطبيعية والتي تجمع ما بين التلال التي تكثر فيها أشجار الزيتون وما بين سهل عرابة. وقد توزعت ملكية أراضي عرابة ما بين أراض أميرية وأراض غالبيتها تعود لملكيات خاصة تم تسجيلها بأسماء ملاكها. وتقل نسبة الأراضي المشاع فيها حيث سُجلت هذه الأراضي في سجلات الطابو بأسماء ملاكها، وقد استغلوها في الزراعة والعمران. واشتهرت العديد من الأراضي بأسماء الأشجار السائدة فيها، مثل منطقة خلة التين وذلك لكثرة أشجار التين فيها، ومنطقة أبو الخروب. وقد شكل التنوع في تضاريس عرابة بيئة مناسبة وحيوية للتنوع في الإنتاج الزراعي فقد استغل السهل لزراعة الحبوب والمزروعات الشتوية والصيفية، فيما استغلت التلال لزراعة الأشجار المثمرة (حسين، 2010).

ويشير الحمد (1995) إلى أنه وبعد العام 1967 ونتيجة لتوفر الأسواق المحلية والخارجية مثل الكويت والسوق الإسرائيلي ونتيجه لوجود فائض ما يقارب 80% من الإنتاج في عرابة، قد تحول تركيز العديد من المزراعين إلى زراعة منتجات جديدة بهدف التجارة وتحسين الدخل مثل زراعة الدخان والبامية والبطيخ والشمام والبندورة والبطاطا والبصل، واستخدامها للمقايضة بالحبوب والبذور اللازمة للزراعة، أو بيعها في أسواق المدن أو للتجار الذين يبيعيون هذه المنتجات في الأسواق الإسرائيلية، كما وتركزت العمالة في البلدة على العمالة الزراعية التي كانت تشكل ما نسبته 90- 95% من

العمالة في البلدة، بينما شكلت كل من العمالة في التجارة والمواصالات والتجارة الحرة ما نسبته1% لكل منها و2% للعمالة في قطاع الإنشاءات أو البناء.

ولكن مع زيادة سيطرة الاحتلال بعد العام 1967 على اقتصاد الضفة الغربية بمرافقة التحولات التي أحدثها على السياسة التسويقية، وفتح الأسواق للعمالة الفلسطينية، ووضع القيود على استخدام بعض الموارد الأولية للزراعة والتحكم بأسعارها، بدأ الوضع بالتدهور والتحول إلى أنماط أخرى من الإنتاج وبدأ المزارعون بالعزوف عن القطاع الزراعي والهجرة والتحول إما لعمالة غير ماهرة في الداخل الإسرائيلي، أو كما ذكرنا فإن العديد من أبناء البلدة هاجروا إلى الدول العربية وخاصة الأردن ودول الخليج.

يشترك الواقع الفلسطيني بما يخص التحولات على أنماط الإنتاج مع العديد من دول العالم الثالث، من حيث التحولات الاقتصادية الحداثية وآثارها الاقتصادية والمجتمعية، والتحول من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى الإنتاج الربحي، وتوغل الرأسمالية والاستعمار الجديد المتمثل بالليبرالية وسياساتها.

ولكن تُعطى الحالة الفلسطينية جزءاً من الخصوصية عن باقي دول العالم الثالث، إذ أن فلسطين ومنذ مطلع القرن الماضي تخضع لاستعمار استيطاني لا زال متواجداً على الأراضي الفلسطينية، وقام بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى وحدات جغرافية متعددة لا توجد بين كل منها علاقات إنتاجية متصلة على أرض الواقع. ففي مطلع القرن الماضي كانت فلسطين خاضعة للحكم العثماني، ومن ثم الانتداب البريطاني، وفي العام 1948 خضع جزءاً من أراضيها للاحتلال الإسرائيلي، والجزء الثاني المتمثل بالضفة الغربية خضع لحكم الأردن، والجزء الثالث وهو غزة خضع للحكم المصري، وبعد العام 1993 خضع الاقتصاد الفلسطيني لحكمين مزدوجين حكم السلطة الوطنية

الفلسطينية المهيمن عليه من قبل دولة الاحتلال، والسياسات التي اتبعتها السلطة الوطنية الفلسطينية وخضعت بها لسياسات الدول المانحة. وبذلك تعددت السياسات التي تتحكم بالقطاع الإنتاجي الزراعي، وتعددت سياسات وإجراءات التسويق والاستيراد والتصدير في كل المراحل التاريخية المختلفة.

وبسبب هذه التعددية الجغرافية وتعدد السياسات فقد كان تأثر الإنتاج الزراعي في فلسطين يختلف باختلاف المنطقة الجغرافية وطبيعة الإنتاج ففي بلدة عرابة مثلاً، مصادرة الأراضي أو خصخصتها أو فرض السيطرة عليها من دولة الاحتلال كما في حالة باقي القرى والمدن الفلسطينية لا تشكل عاملاً رئيسياً في تحول أنماط الإنتاج في البلدة، ذلك أن الأراضي التي تمت مصادرتها لا تشكل نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في عرابة.

كما وأنه لم يتم مصادرة أراضي المزارعين أو منعهم من الوصول إليها إلا في حالات نادرة في مواسم الزيتون فقط، وفي الأراضي المحاذية للمستوطنة القريبة من البلدة، وبالتالي فإن فقدان المساحات الزراعية أو عدم الوصول إليها لم يكن سبباً رئيسياً أثر به الاحتلال على أنماط الإنتاج في بلدة عرابة إلا في حالات نادرة كما ذكرنا.

حيث تقول الحاجة زهية البالغة من العمر ستة وستون عاماً، والتي عملت في القطاع الزراعي بشكل مكثف ولا زالت تعمل حتى يومنا هذا مع عائلتها في الأراضي الزراعية الخاصة بهم، أن الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967 قد صادر مئات الدونمات التي كانوا يزرعونها، ولكن ليس في بلدة عرابة بل في بلدة السيلة الحارثية، وفي بعض مواسم الحصاد قام الاحتلال بمنعهم من الدخول إليها بحجة التدريبات العسكرية أو إعلانها منطقة عسكرية مغلقة نتيجة قربها من الجدار، وبالتالي قد تعرضوا لخسائر عديدة مما اضطرهم إلى تركها أراضي بور لغاية يومنا هذا، وبالتالي فإنه على صعيد

المزارع الفلسطيني الواحد قد تأثر إنتاجه الزراعي في منطقة معينة بطريقة تختلف عن منطقة أخرى، ففي بلدة السيلة الحارثية تم مصادرة العديد من الأراضي وبالتالي فالحاجة زهية وعائلتها لم يعودوا قادرين على متابعة عملهم الزراعي في تلك المنطقة، وأما في بلدة عرابة فقد استمر على ما هو عليه وتأثر بشكل أكبر بسياسات الاستيطان الكولنيالي والسياسات الرأسمالية التي تعزز أهمية العمل الفردي والحرية والملكيات الخاصة، بالإضافة إلى فتح الأسواق والتحكم بالأسعار والتحكم بالصادرات والواردات الفلسطينية من وإلى الدول المجاورة.

أما فيما يخص الأنماط الإنتاجية الزراعية الحالية في عرابة، وبالرغم من وجود تنوع في المنتجات الزراعية في السهل مثل زراعة البندورة، والشمام، والفقوس، والقمح والشعير والحمص ولكنها لا تشكل غالبية المنتجات أو بصفة أدق هي ليست الزراعات السائدة في البلدة، حيث أن المُنْتَجين الرئيسيين الذين يتم إنتاجهما هما الدخان والبامية مع التركيز على زراعة الدخان، إذ ظهرت أنماط إنتاجية، وعلاقات عمالية جديدة تمثلت بالسمسرة، وعمل النساء بالقطاع الإنتاجي الزراعي من المنازل، وطرق دفع أجور مختلفه عما كانت عليه في السابق، وسيتم نقاش هذا الموضوع بالتفصيل في فصل التحليل.

لذلك كان لا بد من تحليل التحولات التي حدثت على قطاع الإنتاج الزراعي الفلسطيني بالربط مع النظريات والأدبيات العالمية التي تحدثت وناقشت هذا الجانب مطولاً، بالتركيز على آثار هذه التحولات على النساء الريفيات في العالم الثالث بشكل عام وصولاً إلى بيان خصوصية التحولات في القطاع الزراعي الفلسطيني وآثارها على النساء الريفيات الفلسطينيات. وهذا ما سيتم نقاشه في الأجزاء التالية من هذه الدراسة. الفصل الثالث:

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى نقاش بعض الأطر النظرية، التي توضح آثار التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية، ودورها في تقاسم العمل الجنساني، من خلال نقاش النظريات التي توضح العلاقة بين النساء والموارد الطبيعية وتوضيح آلية الارتباط هذه من خلال تحليل الأدوار الإنتاجية التي تقوم بها المرأة الريفية، من خلال مساهمتها في القطاع الإنتاجي الزراعي سواءً بعملها ضمن الإطار الأسري، أو كعاملة في القطاع الإنتاجي الزراعي.

كما وستسعى الدارسة إلى تحليل آثار التحول في أنماط الإنتاج الزراعية على حياة المرأة الريفية من مختلف النواحي بالتركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتقاسم الأدوار الجنساني، والتغيير الذي يحدث على أنشطتها نتيجة هذه السياسات التي تبقى جزءاً من الرؤية الليبرالية التي تدعي أنه يمكن تحقيق التنمية من خلال تحرير الاقتصاد والنهوض به.

وكما ذكرنا في مقدمة الدراسة فإن تحولات أنماط الإنتاج الزراعي قد مرت بثلاث مراحل، تكاد تكون متشابهة في دول العالم الثالث، وهي التحولات الإنتاجية في ظل الاستعمار، ومرحلة دخول

الرأسمالية وتوغلها حيث أن هذه المرحلة تزامنت مع وفي بعض الأحيان سبقت مرحلة الاستعمار، والتحول على الأنماط الإنتاجية التي رافقت مرحلة التحرر وتأثرت بالسياسات التي اتبعتها حكومات ما بعد الاستعمار، والمتمثلة بمرحلة الليبرالية والاستعمار الجديد.

وعليه سيتم نقاش التحول على الأنماط الإنتاجية الزراعية وفقاً لهذا التأطير التاريخي، من خلال البدء بالتحولات التي رافقت الاستعمار، ودخول الرأسمالية ومن ثم الانتقال إلى التحولات على الأنماط الإنتاجية الزراعية في ظل حكومات التحرر وتوغل الليبرالية.

التحولات التحديثية: التنمية الرأسمالية في ظل الاستعمار

بحسب Rodney (1973) تعرف التنمية بأنها عملية متعددة الجوانب تعمل على جميع المستويات داخل المجتمع. فعلى الصعيد الفردي، تعمل على تحسين المهارة الفردية والكفاءة والحرية والإبداع، وعلى صعيد المجتمع فإنها تسعى إلى تطوير المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بتطوير وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا والتطور الاقتصادي الذي يهدف إلى تحسين سبل الإنتاج وتحسين الدخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ولكن هذه التنمية وتحقيقها لأهدافها تختلف باختلاف قدرة تلك المجتمعات على السيطرة على موارد الإنتاج ورؤوس الأموال والقدرة على السيطرة على قوى الإنتاج، وبذلك فإن هذه التنمية قد أدت إلى تطور بعض المجتمعات وخاصة الأوروبية منها، وقد زادت من تبعية معظم المجتمعات في القارة الإفريقية والآسيوية، وخاصة تلك الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي، وذلك لأن البرامج التنموية التي تنفذ في دول العالم الثالث قد تم التخطيط لها وتنفيذها بما يتوافق مع تحقيق المصالح الأوروبية، وبذلك فقد أنتجت أشكالاً جديدة من الهيمنة والتبعية والسيطرة على الموارد الطبيعية وقوى الإنتاج دون الحاجه للاحتلال العسكري.

كما وتعمل التنمية الاقتصادية في ظل الاستعمار على التوجه نحو زراعة وإنتاج السلع الربحية على حساب السلع والمنتجات الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى القضاء على التنوع الغذائي الذي كان ينتج وتعزيز التخصص في الزراعة؛ فَقُسّمت إفريقيا إلى بلدان تركز كل بلد منها على زراعة محصول ربحي معين، واستيراد باقي المنتجات التي بإمكانهم إنتاجها من بلدان أخرى، وأدى ذلك إلى تدفق الأموال باتجاه الشركات التجارية وشركات النقل والمصانع وزاد من التدهور البيئي.

كما وقد عملت الدول الأوروبية على استغلال الموارد الإفريقية، من خلال السيطرة على تلك الموارد وتصديرها إلى المصانع الأوروبية وإعادة بيعها في الأسواق الإفريقية، والتي رافقها بذل كل جهد في القضاء على المهارات الإفريقية، وإغراق الأسواق الإفريقية بالمنتجات الأوروبية وذلك للقضاء على المنافسة الداخلية لفائض إنتاجهم الذي يتم بيعه في تلك الأسواق، كما عملت الدول الأوروبية على تقطيع الصلات التجارية بين شرق إفريقيا وغربها، فمثلاً فرض البرتغاليون أنفسهم وسطاء للنقل البحري وتبادل البضائع بين الدول الإفريقية، وتحكموا بأسعارها وعمل الهولنديون على فرض حمل كمية معينة من السلع الهولندية على متن القوارب التي تنقل البضائع بين الهند وساحل العاج، وبالتالي فرض تسويق المنتجات الهولندية في كل من الهند وساحل العاج.

ويضيف Rodney (1973) أن الدول الأوروبية المستعمرة عملت على إغراق دول العالم الثالث بالمنتجات التي تنافس منتجات السكان الأصليين، وذلك للقضاء على نمط الإنتاج البارز في تلك الدول ودفع المزارعين الأصليين إلى تصدير المواد الخام بدلاً من تصنيعها وإنتاج المواد الاستهلاكية اللازمة منها، فمثلاً عملت أوروبا على إغراق الأسواق الإفريقية والهند بالأقمشة المصنعة في بريطانيا من القطن الإفريقي والهندي المُصدَّر من تلك الدول، فأصبحت المنتجات المحلية غير

قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، وبهذا الصدد يقول سمير أمين (1974) أن عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة ناتج عن افتقار تلك الدول للمهارات التي تمتلكها الدول الأوروبية، وافتقارها أيضاً للتقنيات التي تعمل على التقليل من التكلفة، فالعامل الإفريقي يبذل أضعاف الجهد والوقت الذي يبذله العامل في الدول الأوروبية لإنتاج نفس المنتج، وبالتالي فإن سعر المنتج الأوروبي يصبح أقل من سعر المنتج المحلي، فيصبح المحلي غير قادر على المنافسة ويصبح إنتاجه غير مجد بالنسبة للمزارع الإفريقي مما يدفعه للعزوف عن إنتاج تلك المنتجات.

كما أن دخول التكنولوجيا الزراعية إن رافقتها سياسات الاستيطان الكولنيالي من سياسات التهميش، وتركيز إيصال التكنولوجيا إلى الفئات القادرة على التماشي مع هذه السياسات وخدمة أهداف الغرب من تعظيم الأرباح وتوفير المواد الخام للمصانع وتوفير العمالة بأجور زهيدة، سيؤدي إلى إبادة المهارات المحلية، كما فعلت أوروبا في إفريقيا وباقي المستعمرين في الدول الفقيرة وتحويل تلك المهارات إلى أيدي عاملة غير ماهرة تعمل ضمن السياق الاستيطاني في المجالات التي يمكن الاستغناء عنها في أي وقت، كأعمال البنية التحتية والوظائف الخدماتية والإنشاءات أو كعمالة زراعية موسمية، وبالتالي يفقد السكان الأصليون مهاراتهم وحرفتهم وإمكانيات تطوير سبل الإنتاج واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتحسين إنتاجيتهم، مما يؤدي إلى اعتماد اقتصاد الدول النامية أو المستعمرة على اقتصاد السوق الذي تتحكم فيه الدول القوية (Rodda, 1997).

توغل الرأسمالية وتقسيم العمل العالمي

إن دخول الأنظمة الرأسمالية وتطبيق برامج التنمية كما يقول (1973) Rodney قد عملت على تغيير ملامح حياة السكان الأصليين، بالإضافة إلى تغيير شبكات العلاقات الاجتماعية والطبقية

والاقتصادية، والهجرات الداخلية، والتحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، التي كانت تعتمد على الخبرات المحلية. هذه التحولات التي شملت تحول المزارعين إلى عمالة مأجورة ترافقت مع تحولات في تقسيم العمل بين النساء والرجال، إضافة إلى التحولات في القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي التحولات في العلاقة بين النساء والمصادر الطبيعية وقدرتهن على القيام بأعمالهن التقليدية، بما فيها نشاطاتهن الإنتاجية الزراعية.

ونتيجة لما سبق يرى Rodney (1973) أن ما يميز تخلف اقتصادات الدول النامية هو غياب الصناعة، وإنتاج الغذاء غير الملائم بالإضافة إلى غياب الزراعة العلمية واستغلال معظم الإنتاج في الدول النامية من القوة الرأسمالية التي تخضعها لقيود تمنعها من تحقيق الاستفادة العظمى من مواردها المتاحة، وبحسب قوله، فإن هذه الأسباب تقود إلى التفاوت في كم ونوع الإنتاج وغياب الصناعات الرئيسية، مثل صناعة الصلب وتغييب الروابط بين القطاعات المختلفة، وبذلك لا تستجيب القطاعات الإنتاجية لمتطلبات القطاعات الصناعية في نفس البلد، ويؤكد أن صناعة هذا التخلف تتم باستغلال أمة لأمة أخرى، وبالتالي تعمل الأمة المهيمنة على إبقاء وضع الدول المتخلفة على ما هو عليه، فأوروبا مثلاً عملت على منع انتقال التكنولوجيا إلى إفريقيا إضافة إلى التركيز على الاستغلال لصالح الدول الأوروبية، فعلى سبيل المثال منعت إنشاء مصانع الأسلحة في نيجيريا وعرقلت إقامة السدود في دول مثل غانا ومصر التي تعمل على تطوير القطاع الزراعي واستنزافه لصالح القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى ذلك فإن التفاوت في القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعية منها، تعمل على تعزيز التبعية وفرض هيمنة دول المركز على دول المحيط، عن طريق استغلال دول المحيط، والسيطرة على مواردها، من خلال التبادلات التجارية غير المتكافئة بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث

فتقوم الدول الفقيرة بتصدير موارد الإنتاج سواء كانت مواد خام أو قوى إنتاج مثل الأيدي العاملة إلى الدول المتقدمة، بحيث تبقى أسعار هذه المواد خاضعة لسيطرة الدول المتقدمة وملزمة للدول الفقيرة، لذا فإنه عندما يتم إنشاء سبل اتصال بين مُجتمعين فإن عملية التغيير تُنشئ أنماطاً جديدةً من التواصل، والضعيف من المُجتمعين سيتأثر سلباً بهذا التواصل والتغيير وسيزداد مدى هذا التأثر السلبي بازدياد الفجوة بين المُجتمعين على حساب المجتمع الضعيف، وهذه الفجوة تؤدي إلى تعزيز تبعية الدول ذات الاقتصادات الفقيرة للدول القوية اقتصادياً، والتي تنتج عن التفاوت في القدرة الإنتاجية والقدرة على إبقاء إنتاج الدول الفقيرة تحت هيمنة الدول القوية وتجييره لمصالحها (أمين، 1974؛ Rodney, 1973).

إن تلك السياسات تعمل على تعزيز فكرة التقسيم العالمي الذي تحدث عنه Immanuel Wallerstein (1976)، فدول العالم ضمن النظام العالمي الحديث تقسم إلى ثلاث مجموعات: المركز/ الأطراف/ وشبه مركزية، حيث أن المركز يتكون من الاقتصادات القوية مادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وهي تشكل القوة المهيمنة على هذا النظام، وتشكل الاقتصادات شبه المركزية الاقتصادات التي تعمل على تطوير نفسها وتلحق بالركب التكنولوجي والاقتصاد العالمي، وتقع باقي الأنظمة في المحيط. وضمن هذا النظام فإن التنافس بين الاقتصادات قائم على الاقتراب من المركز من خلال النمو الاقتصادي والتكنولوجي، ومن هنا يتشكل الصراع وتقسيم العمل والهيمنة والاستغلال، حيث يسعى الجميع إلى الدخول للمركز من خلال تقوية الاقتصادات وتعزيز الإنتاج وتعظيم الأرباح وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، ووفقاً لهذا التقسيم فإن النظام العالمي الجديد سيعطي الحرية للرأسمالية بالتوسع وهذا سيعمل على إعادة تشكيل العلاقات الإنتاجية والدولية وسياسات صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

وبذلك يتم تقسيم العمل بحيث تركز الدول المركزية على الإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على تكثيف الإنتاج وحرية تنظيم الأعمال، والعمالة التي تمتلك المهارات العالية، التي تُنتج قيمة فائضة عالية نسبياً، وتركز باقي الدول على المشاريع الإنتاجية الصغيرة، التي لا تحتاج لرأس مال كبير أو عمالة ماهرة، كما وأنه ضمن تقسيم العمل العالمي هذا فإن وجود المجتمعات المستغلة من قِبل دول العالم الأول سيكون ضروري لتوفير مصادر الإنتاج للدول المركزية، ووفقاً لتقسيم العمل هذا فإنه يتم تعزيز الهيمنة من قبل الدول المركزية على الدول الهامشية التي يسود بها العمل بالسخرة، وإنتاج السوق الذي تختلف طبيعته بين تلك الدول فإنتاج السوق في أوروبا يعني تحقيق تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق الأخرى، بينما في الدول غير المركزية يرتكز إنتاج السوق على إنتاج المواد الأولية الربحية، التي يتم تصديرها لدول المركز دون النظر إلى حاجات المجتمع المحلي، وبالتالي لا يتم تنظيم العمل وفقاً لاحتياجات السوق وتكون تدخلات الدولة فيها ضعيفة ومرهونة بالتغيرات في السوق العالمي، إذ أنه ووفقاً لهذا التقسيم فإن كل من دول المركز والمحيط وشبه المحيط تختص بتقسيمة عمل معينة تخدم النظام العالمي الرأسمالي، حيث يكون نصيب دول المحيط العمل على إنتاج الموارد الأولية وإنتاج القوى العاملة، فهي دول معظمها يكون مستعمرات سابقة تتسم بعدم الاستقلال الاقتصادي أو التكنولوجي وتقوم بتقديم العمالة غير الماهرة التي تتقاضى أجوراً منخفضة تعمل على تخفيف تكاليف الإنتاج على دول المركز (Rodney,1973).

إن هذا الحديث عن علاقات التبعية والهيمنة وتحويل أنماط الإنتاج، بالإضافة إلى نظريات تقسيم العمل العالمي، التي تقود بالمجمل إلى تعزيز هيمنة الدول الرأسمالية القوية اقتصادياً على الدول الضعيفة وتعزيز تبعيتها وإنتاج تخلفها، قد كان له آثار مباشرة على سياسات الحكومات ودورها في

النظام الرأسمالي العالمي، ومن الطبيعي أن يكون له انعكاسات على الشعوب في كلا العالمين، وبالتالي فقد انعكست آثاره على مستوى سياسات الحكومات التي تلت الاستعمار، وقد انعكس ذلك على مستوى الشعوب والطبقات العاملة، لذلك وفي الجزء التالي من الدراسة سيتم التركيز على آثار هذه التحولات على النساء بشكل خاص، من خلال تحليل آثار العمليات التحديثية على أنماط الإنتاج وانعكاساتها على تقاسم الأدوار والأعباء التي ألقيت على عاتق المرأة الريفية.

التنمية والتحديث ما بعد الاستعمار ودخول الرأسمالية

لم تتوقف عمليات التنمية والتحديث في دول العالم الثالث بعد التحرر من الاستعمار واحتلال الأرض، إذ إن هذه العمليات قد استمرت إلى ما بعد الاستعمار من خلال الحكومات التي استلمت الحكم بعد التحرير.

وقد مرت عمليات التحديث بمرحلتين تاريخيتين متداخلتين، الأولى تمثلت بالتوجهات التي اتبعتها الحكومات في دول العالم الثالث، وقد اختلفت تلك التوجهات فمنها من اتخذ المنحى الرأسمالي، ومنها من اتبع النظام الاشتراكي، وفي هذه الدراسة أناقش كل من التجربة المصرية، والهندية، والتركية وذلك بهدف إلقاء نظرة على آثار توجهات الحكومات التحررية على أنماط الانتاج السائدة في تلك الدول واشتراكها في استغلال القطاع الزراعي واستنزافه لصالح القطاع الصناعي في تلك البلدان.

أما المرحلة الثانية التي لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، هي مرحلة الليبرالية والتنمية القائمة على الإنتاج الربحي، وتوقيع الاتفاقات التجارية وفتح الأسواق ونشر الثقافة الاستهلاكية في دول العالم الثالث. كما وسيتم تحليل عمليات التحول هذه ضمن توجهات تقسيم العمل العالمي عند والرشتاين إضافة لنظرية التبعية التي تتخذها الدراسة كإطار نظري.

الأنماط الإنتاجية الزراعية في ظل حكومات التحرر وتوغل الليبرالية

هدفت العديد من الحكومات التي تلت الاستعمار في دول العالم الثالث إلى اتباع سياسات التحديث والتحول الصناعي، فبعض الحكومات مثل حكومة أتاتورك في تركيا عملت على وضع القيود على حرية التجارة وهدفت إلى تقليل الواردات، والتركيز على التحديث الصناعي من خلال تعزيز تدخل الدولة وتطوير القطاع الإنتاجي الصناعي، كما واتبعت العديد من الحكومات سياسات عدة مثل احتكار تجارة بعض الشركات المملوكة من قبل الدولة لتحقيق السيطرة على فائض أرباح الإنتاج الزراعي، وفي بعض الدول مثل المكسيك اتبعت الحكومة سياسة إصلاح الأراضي وتأميم بعض القطاعات مثل قطاعات إنتاج الزيت، وسكك الحديد والتحكم بقيمة الجمارك على الواردات، وعملت على تشجيع الاستثمارات المحلية والعالمية من خلال تقديم الخصومات الضريبية، والاستثمار في البنى التحتية، وإقامة مناطق التجارة الحرة لمساعدتها على الاندماج في السوق العالمية (Young, 1993; Rapley, 1996).

وكذلك الأمر بالنسبة للتجربة المصرية التي شهدت العديد من التحولات الاقتصادية والزراعية، حيث سعت الحكومة لإجراء العديد من الإصلاحات للتخفيف من سيطرة القطاع الخاص على أنماط الإنتاج المصري، فعملت في الفترة 1952–1960 على زيادة الضرائب، والتوسع في الخدمات الاجتماعية، واتبعت سياسات الإصلاح الزراعي والتأميم وتوجهت إلى تأميم القطاع الصناعي، ومع توغل الفكر الاشتراكي في سياسات الحكومة المصرية التي تزعمها جمال عبد الناصر، فقد عملت الحكومة الثورية على إعادة توزيع الموارد، وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي في العام 1952، واتبعت الحكومة سياسات إحلال الواردات، ورفع الرسوم الجمركية على الواردات، واستصدار أنظمة التراخيص

اللازمة لاستيراد بعض السلع، كما وعملت على تشجيع الإنتاج المحلي واستهدفت الحكومة تطوير الإنتاج الصناعي، مع تحقيق التقدم في معدل الناتج القومي في تلك الفترة إلى أنه تركز على استنزاف القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي، فشهد القطاع الصناعي نمو يعادل 8% بينما توقف نمو القطاع الزراعي على زيادة بمعدل 3.5%.

وبالرغم من إصدار قانون الإصلاح الزراعي، وبالرغم من انتقال الملكيات الزراعية من أيادي كبار المزارعين إلى صغارهم، إلا أن طبيعة الإنتاج المطلوبة من قبل الدولة لم تحقق طموحات المزارعين الصغار فقد تم تقسيم الأراضي الزراعية المصرية إلى وحدات يقوم كل منها بإنتاج محصول معين، وبذلك تحول الإنتاج إلى إنتاج ربحي يعمل على تغطية متطلبات السوق وليس تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين الصغار (دياب، 2013).

كما وأن سياسات الدولة التي اتبعتها الحكومة الثورية كانت قائمة على استنزاف القطاع الزراعي لصالح التطوير الصناعي، ولهذا السبب رأينا الفارق الذي تحدثنا عنه في نمو القطاع الصناعي بشكل أكبر بكثير من نمو القطاع الزراعي، الذي تم استنزافه لصالح القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من تحقيق الزيادة في معدلات النمو إلا أن هذه التجربة والخطة الخمسية وسياسات الإصلاح التي اتبعتها الحكومة المصرية لم تقلل من الاعتماد على الخارج، فقد ارتفعت قيمة الواردات من 229 مليون في العام 1964 إلى 413 مليون جنيه في العام 1964، وقد ازادات مديونية الدولة وفشل القطاع الزراعي في سد هذا العجز الذي وصل إلى 232 مليون في العام 1965، مما قاد الحكومة في عهد السادات لإتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي والقبول بشروط صندوق النقد الدولي الذي حصلت منه على تسهيلات تقدر ب 720 مليون دولار استخدمت لتمويل العجز المتراكم من

العام 1965 حتى العام 1978، وقد شهدت تلك الفترة تحولاً جذرياً في السياسات الاقتصادية المصرية وإعادة تركيزها على القطاع الخاص والانفتاح التجاري والاقتصادي (دياب، 2013).

كما ويجب التركيز على أن التحول الصناعي يعني فرض القيمة التبادلية واعتماد الأسواق على العرض والطلب وبالتالي يزيد العرض على بعض المحاصيل الزراعية ويقل الطلب على الأخرى وهذا يعرض الفلاحين لخسائر فادحة، إذ أن تكلفة الإنتاج لبعض المحاصيل المطلوبة وبمواصفات معينة يزيد من تكاليف الزراعة، وبالتالي تصبح الزراعة مشروعاً خاسراً فيُجبر الفلاح إما على القبول بالخسارة أو وقف الزراعة أو بيع الأرض، وبالعادة يكون المشتري رأسمالي كمبرادور، كما أن فرض القيم التبادلية في سوق العمل يعمل على تحويل قدرات العمال إلى سلع قابلة للعرض والطلب والتفاوض والمنافسة، حيث يتقاضى العامل أجراً مقابل التنازل عن هذه القوى، أو تكريسها لخدمة الرأسمالي صاحب المشروع أو المصنع، فتلغى ملكيته الخاصة للقوى الممنوحة طبيعياً له، وتزداد المنافسة بين طبقات العمال لنيل رضا الرأسمالي، فيبذلون الجهد الأكبر ويرضون بالأجر الأقل لضمان بقائهم وحفاظهم على مصدر الدخل، فتصبح الطبقات العمالية والفقيرة عبارة عن سلع خاضعة للعرض والطلب والمنافسة والاستبدال (Marx, 1848; Rapley, 1996).

من الملاحظ أن هذه الخطط التنموية أحرزت بعض النجاح على صعيد معدل النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم الثالث، ولكن معدلات هذا النمو كانت مختلفة من بلد إلى آخر، فقد أحرزت بعض الدول تقدماً ملحوظاً في معدلات الدخل، مثل الدول المتقدمة صناعياً وعانت بعض دول العالم الثالث كما في أفريقيا من الركود وذلك لتأثرها بارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار البترول وأصبحت هذه الدول غير قادرة على السيطرة أو مجاراة هذا التضخم.

وقد قاد ارتفاع أسعار البترول إلى تدفق الأموال وازدياد غنى الدول المصدرة التي أودعت نقودها في البنوك الأوروبية مقابل فوائد، ولتحصيل تلك الفوائد قامت هذه البنوك بإغراق دول العالم الثالث بالقروض ذات الفوائد المرتفعة، وقد وجد هذه التوجه ترحيباً من دول العالم الثالث للحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع التنموية التي بدأت بها.

ولكن ما كان يحدث هو أن العديد من هذه البرامج قد فشلت، وبقيت ديونها على عاتق الدول، ومع ارتفاع أسعار الفائدة من قبل دول العالم الأول لمواجهة التضخم، تضاعفت ديون دول العالم الثالث وعادت عليها بآثار كارثية وأصبحت غير قادرة على سداد الديون، ومن هنا تدخلت العديد من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وغيره لتخفيف آثار هذه الديون، ووجدت دول العالم الثالث نفسها مجبرة على اتباع سياسات المؤسسات الدولية وإصلاحاتها من خفض الموازنات وتقليل النفقات على القطاعات العامة واتباع سياسات الخصخصة.

كما أن سياسات الدول المانحة والبنك الدولي تنعكس بشكل مباشر على القطاع الإنتاجي الزراعي من خلال تهميش القطاعات الزراعية، بالإضافة إلى تخفيض حصة الزراعة من موازنات الدول، والتركيز على الخصخصة والإنتاج الربحي، كما أن المزارعين الصغار يواجهون صعوبة في تقديم الضمانات المالية للحصول على القروض الزراعية التي تساعدهم على تحسين إنتاجهم، وبالتالي فإن السياسات المالية التي تتبعها تلك المؤسسات تعمل على تهميش القطاع الإنتاجي الكفافي الذي تحتاجه تلك البلدان وتوجيهه نحو الاقتصاد الرأسمالي القائم على تراكم الأرباح وتهميش الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي يقوم بها صغار المزارعين.

وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته بعض دول العالم الثالث نتيجة اتباع سياسات التحديث الصناعي، إلا أنه في ظل التضخم وارتفاع الأسعار وارتفاع مديونية هذه الدول قد انعكس سلباً عليها ونتج عنه ضعف أداء التصدير لهذه الدول، واقتصرت صادرات دول العالم الثالث فيما بينها، بالإضافة إلى اقتصارها على المواد الخام لدول العالم الأول واستيراد السلع الاستهلاكية أو استيراد التكنولوجيا والمعدات اللازمة للإنتاج من دول العالم الأول، كما وأن الأرباح من إنتاج السلع الأولية أصبحت لا تضخ لتطوير القطاع الصناعي كما في السابق، بل لسداد ديون الدولة بالإضافة إلى خفض استثماراتها لضمان المقدرة على سداد تلك الديون (Young, 1993; Rapley, 1996).

وهذا يظهر حجم التبادلات التجارية غير المتكافئة بين دول العالم الأول والثالث، وانعدام الكفاءة في التحكم بأسعار المنتجات والجمارك والإعفاءات الضريبة، مما ساهم في تراكم الأرباح لدى الشركات الكبيرة والتي بالعادة تكون مملوكة من المستثمرين الأجانب أو المستثمرين المحليين الأغنياء، وبالتالي فإن هذه الأرباح يتم نقلها إلى دولهم الأم على حساب الدول الفقيرة، أو تتراكم في أيدي النخبة وكبار الملاك والأغنياء في تلك الدول (Rapley, 1996).

إن تراكم المال في أيدي فئات معينة من المجتمع واقتصارها على كبار الملاك والأغنياء قد ساهم في خلق طبقة برجوازية رأسمالية همها الأكبر جمع القدر الأكبر من الأرباح، سواء بتجيير العلاقات والتبادلات التجارية وسياسات الدولة لصالحها أو باستغلال الطبقات الأخرى من الشعب، سواء أكانوا عمالاً أو مزارعين صغار أو نساء، وكان هم الطبقة البرجوازية في دول العالم الثالث جمع الأموال وتكديسها وسحق الأغلبية ومحو حقوق الطبقات الفقيرة المعدمة التي تسعى للقمة العيش،

وذلك من خلال العمل على تحويل أنماط الإنتاج والتوجه نحو التطور الصناعي وإخضاع السوق والتحديث التكنولوجي وإدخال التكنولوجيا الزراعية لأنماط الإنتاج.

ولكن السلبي في إدخال هذه التكنولوجيا والتركيز عليها انعكس على الفلاحين الصغار لصالح المزارعين الأغنياء، حيث أن هذه التكنولوجيا كانت باهظة الثمن، ولا يستفيد منها إلا القادرون على شرائها واستخدامها وإدارتها من كبار المزارعين، وبالتالي فقد أدت هذه السياسة إلى انعدام المساواة في إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيا وأصبح الفلاحون الصغار في الأرياف غير قادرين على مجاراة هذه التطورات والمنافسة، مما أجبرهم على العزوف عن القطاع الزراعي (Young,1993; Rapley, 1996).

لقد تأثرت العديد من الشعوب والطبقات المهمشة في دول العالم الثالث بالسياسات التحديثية والتحول نحو القطاع الصناعي، من خلال تحولات عديدة قادت إلى الهيمنة على الموارد الطبيعة، وتغير أنماط الملكية، وإبادة المهارات المحلية، وإهمال القطاع الزراعي وإدخال التكنولوجيا الزراعية، وتوقيع اتفاقات تبادلات تجارية غير متكافئة وفتح الأسواق والتحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، وبالتالي لا بد هنا من نقاش آثار هذه التحولات على الشعوب في دول العالم الثالث وهذا ما سيتم عرضه في الجزء التالي من البحث.

آثار التحولات التحديثية على الشعوب في دول العالم الثالث

اتسمت هذه المرحلة في هيمنة الدول الرأسمالية على دول العالم الثالث من خلال الهيمنة على الاقتصادات المحلية في دول العالم الثالث، من خلال العديد من السياسات والبرامج التنموية التي

هدفت إلى فرض سيطرة الدول القوية على دول العالم الثالث، دون الحاجة للوجود العسكري للدول الغنية في تلك الدول وهي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

وتتمثل هذه الهيمنة في فرض العديد من السياسات والبرامج التنموية التي هدفت إلى الانفتاح الاقتصادي المتمثل، بفتح الأسواق، وعولمة الاقتصاد، وإنشاء الاتفاقات التجارية غير المتكافئة ما بين تلك الدول وإدخال التكنولوجيا الزراعية الهادفة إلى تحسين الإنتاج وتكثيفه بما يتناسب مع متطلبات ومصالح الدول الرأسمالية المهيمنة على الاقتصادات العالمية.

كما أن آثار هذه التوجهات انعكست على العديد من السياقات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى مجتمعات دول العالم الثالث التي لا زالت تعاني من هذه السياسات التي تقود للعديد من التحولات مثل الهيمنة على الموارد الطبيعية المحلية، وتغيير أنماط الملكية، وانشاء التبادلات التجارية غير المتكافئة والتي تصب غالباً في مصلحة الدول الغنية، وتهميش اقتصاد الكفاف لصالح الإنتاج الربحي.

السيطرة على الموارد الطبيعية المحلية وتغيير أنماط الملكية

تعمل البرامج التنموية في دول العالم الثالث على تعزيز سياسات الخصخصة وحرمان الطبقات الفقيرة من الوصول للموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال تعكس تجربة تطبيق السياسات التنموية في إفريقيا حالة التحول من السيطرة المجتمعية وإدارة الممتلكات المشتركة إلى ملكية الدولة أو الأفراد والسيطرة عليها، بالإضافة إلى التوجه نحو الملكية الفردية وانحصار ملكية الأراضي بيد كبار الملاك والأغنياء، مما ساهم في انفصال الشباب الإفريقي عن عائلاتهم الممتدة وعن الأنشطة الزراعية ضمنها والتحول إلى العمل المدر للدخل الشخصي، أو كعمالة في زراعة المحاصيل الربحية، مما أدى إلى

تدمير اقتصاد الكفاف والتحول إلى زراعة المنتجات الربحية وتكثيف الإنتاج، وتدمير الموارد الطبيعية بما فيها التربة والمياه والغابات (Rodney,1973; Shiva,1988; Boserup,1970).

وتضيف Bina Agarwal (2014) بأن سياسة الخصخصة وحرمان الطبقات الفقيرة تعززها السياسات التحديثية الرأسمالية من خلال تغيير أنماط الملكية، وفرض سيطرة الدولة على الملكيات الزراعية، وإعادة توزيع ملكية هذه الأراضي والغابات وفقاً لما تقتضيه مصالح الدولة في إنتاج المحاصيل الربحية، وذلك من خلال فرض قيود على استعمال تلك الأراضي وعدم منحها للجميع، مما يساهم في عدم العدالة في التوزيع، وحقوق الاستخدام التي تفرض على المزارعين الفقراء طرق جديدة من الإنتاج، كما وساهمت سياسات هذه الدول في تعزيز التوجه لخصخصة موارد المجتمعات المحلية في أيدي القلة القادرة على تلبية شروط الدولة من تكثيف للإنتاج الزراعي، وزراعة المحاصيل الربحية واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

وكما ذكرنا فإن سياسات الخصخصة وحرية استخدام التكنولوجيا الزراعية تكون بحاجة إلى مصادر مادية وتقنية لا يمتلكها صغار المزارعين والفلاحين، وبالتالي عادة ما يكون المستفيدون من خصخصة هذه الموارد قلة من الذكور القادرين على تحقيق الشروط اللازمة، وبالتالي تنحصر حقوق الاستخدام على فئة قليلة من الشعب تقوم باستغلال باقي الفئات المهمشة من الفقراء والنساء الذين كانوا يستخدمون تلك الأراضي والموارد، من خلال النظم التقليدية للاستخدام مثل: المشاعات التي تم السيطرة عليها وخصخصتها ومنح حقوق استخدامها للمزارعين الأغنياء.

التبادلات التجارية وفتح الأسواق

تعمل النظم الرأسمالية على سن القوانين وتوقيع الاتفاقيات الملزمة دولياً، والتي تهدف إلى حماية التبادلات التجارية وفتح الأسواق وإدماجها عالمياً، والعمل على حماية التجارة الدولية، وتوفير سبل النقل الآمنة وفتح الأسواق في الاتجاهين فأصبحت دول المحيط مصدراً للمواد الخام والمعادن وسوقاً كبيراً مفتوحاً لبضائع دول المركز. بالإضافة إلى أن دول المحيط أصبحت سوقاً للبضائع غير الصالحة للاستخدام الأوروبي مثل: البالة والأسلحة القديمة، وبالتالي قد أتيحت الفرصة لتعظيم أرباح دول المركز بتوفير المواد الخام بأثمان بخسة وإيجاد سوق كبير حتى للبضاعة التي تعتبر تالفة وغير صالحة للاستخدام في تلك الدول، هذا ويساعد ذلك على تعزيز علاقات الاستغلال والهيمنة واتساع رقعة الفقر، وإجبار الطبقة المسحوقة على شراء المنتجات الاستهلاكية التي كانوا ينتجونها من الأسواق بعد تصدير المواد الخام وإعادتها للسوق الإفريقية على شكل منتجات استهلاكية، فأصبح الدخل لا يكفي لسد الحاجات الأساسية، واتسعت الفوارق الطبقية بين الفقراء والطبقات البرجوازية (Mies,2000 .(Rodney,1973

كما ويعود فتح الأسواق وإنشاء التبادلات التجارية بالمصلحة على الدولة القوية اقتصادياً وصناعياً، وعادة ما تكون هذه التبادلات ضارة بالشريك التجاري النامي أو الضعيف، حيث تحدد الدول القوية أسعار المنتجات الزراعية التي يتم تصديرها من الدول الفقيرة وتخضع هذه الأسعار لتخفيضات متكررة. وفي الوقت نفسه، تحدد أسعار السلع المصنعة أيضاً إلى جانب أسعار الشحن اللازمة للتجارة في سفن تلك الدول، وبهذا فإن أرباح معظم هذه التبادلات تتجه نحو دول المركز فيؤدي ذلك إلى تراكم رأس المال فيها (Rodney, 1973).

يلعب ضبط التعرفة والجمارك دوراً مهماً في سياسات فتح الأسواق، حيث تعمل سياسات الدول على التحكم بها بما يخدم المصالح الرأسمالية، ففي بعض الأحيان تعمل على رفعها على البضاعة المستوردة وذلك لتشجيع الصناعة المحلية وزيادة أرباح الاستثمارات المحلية سواء كانت دولية أو ملكاً للطبقة البرجوازية في البلدان، وفي بعض الدول تم تحريرها لزيادة حجم التبادلات التجارية وإعطاء الحرية لتنقل البضائع بين دول العالم الثالث ودول العالم الأول بغطاء الدولة، معلنين أن الهدف من ذلك هو تحرير التجارة والصناعة ومجاراة النموذج الأوروبي، فيزيد ذلك من فرض سيطرتهم على موارد الدولة وتصبح البرامج التنموية مشاريع استعمارية تقوم من خلالها الدولة باستغلال مواطنيها بشكل يهضم حقوقهم تحت غطاء حماية المنتج المحلي، وتصبح تدخلات الدولة لصالح تعزيز الملكية الفردية والاحتكارات وتقوم بتطبيق السياسات التي تفرضها العلاقات الرأسمالية، القائمة على تناقض الطبقات البرجوازية والعمالية التي تقع ضمن منظومة التشكيلات الرأسمالية، سواء كانت طبقات البرجوازية العالمية المتمثلة في برجوازية المركز أو الطبقات البرجوازية التي خلقها النظام الرأسمالي في دول المحور للحفاظ على المصالح الرأسمالية لدول المركز (أمين، 1974; Marx 1845)

تهميش إنتاج اقتصاد الكفاف لصالح القطاعات الأخرى

ضمن عمليات التحديث ولاحقاً لتلك التي قامت بها الحكومات المحلية، كان هناك ضرورة لتطوير القطاع الزراعي لتغطية احتياجات السوق المتزايدة في ظل التوجه نحو التصنيع، وقد عمل ذلك على استنزاف القطاع الزراعي لصالح التطوير الصناعي، وفي ظل تزايد الحاجة لمصادر الدخل والأرباح التي ينتجها هذا القطاع وضرورة ضخها لتغطية نفقات تحولات الدولة للتصنيع، توجهت الدولة والطبقات البرجوازية نحو تشجيع زراعة المحاصيل الربحية، وإدخال التكنولوجيا الزراعية،

واستخدام تقنيات الري الحديثة، وآلات الحصاد، والأسمدة الكيمائية بهدف تعظيم الإنتاج الهادف إلى تحقيق الأرباح التي كانت تضخ وتستخدم لتغطية نفقات التحديث الصناعي وتطويره.

ففي الهند أدى التحول إلى زراعة المنتجات الربحية اللازمة للسوق، ودخول الثورة الزراعية إلى فقدان صغار المزارعين أراضيهم بسبب الديون، وعدم قدرتهم على سداد الالتزامات المالية المترتبة على شراء المواد اللازمة للزراعة، مثل الأسمدة الكيميائية والآلات الزراعية فأجبرهم ذلك على التخلي عن أراضيهم إما ببيعها أو مصادرتها من قبل المرابين والبنوك، وبالتالي زاد ذلك من نسبة الفقر حيث أنهم أصبحوا عمالاً مزارعين بلا أرض، مما قادهم ليصبحوا عمالة زراعية في المزارع الكبيرة التي تعود ملكيتها للأغنياء، أو الهجرة إلى المراكز المحلية والتجارية، وبالتالي فقد انعكس ذلك على طبيعة ملكية الأراضي الزراعية، وانخفض عدد المزارع الصغيرة المساحة والتي تدار عائلياً وزادت نسبة المزارع الكبيرة المستأجرة من قبل المزارعين الأغنياء (Sen, 1982).

وتساهم الرأسمالية وعولمة الاقتصاد في تعزيز إنتاج المنتجات الربحية في بلدان معينة وفقاً لطبيعة الأرض والموارد المتاحة، وتوفر القوى العاملة بأجور رخيصة في كل بلد، فعمل ذلك على تعزيز فكرة التركيز على زراعة منتج واحد في البلد الواحد كإنتاج الفستق في السودان وإنتاج القطن في بلدان أخرى، وبالتالي استيراد باقي المنتجات من دول أخرى، فيساهم ذلك في ازدياد رقعة الفقر بين الفلاحين في دول العالم الثالث، نتيجة غزو المنتجات المستوردة ومنافستها لمنتجات المزارعين والفلاحين وعدم قدرة الفلاحين على منافسة هذه المنتجات، فقد أدى ذلك إلى تحويل أنماط الإنتاج الزراعي. ونتيجة لتراجع قدرة اقتصاد الكفاف على تغذية احتياجات السوق من المنتجات الأساسية، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية وضعف القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة.

التكنولوجيا الزراعية وإبادة المهارات المحلية

هدف إدخال التكنولوجيا الزراعية إلى تكثيف إنتاج المحاصيل الربحية اللازمة لسد احتياجات السوق، ولكن السلبي في إدخالها انعكس على الفلاحين الصغار لصالح المزارعين الأغنياء، حيث أن هذه التكنولوجيا كانت باهظة الثمن ولا يستفيد منها إلا القادرون على شرائها واستخدامها وإدارتها من كبار المزارعين، وبالتالي لم يكن هناك مساواة في إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيا، وأصبح صغار الفلاحين في الأرياف غير قادرين على مجاراة هذاالتطور (Young,1993).

كما أن الزراعة المكثفة للمحاصيل الربحية في إفريقيا عادت بآثار سلبية جداً على خصوبة التربة وإفقارها وزيادة تصحرها، ولم يتوفر للفلاح الإفريقي ما يكفي لسد حاجاته وحاجات أسرته المعيشية مع ارتفاع الضرائب والنفقات والأسعار، وبالتالي فإن زراعة المحاصيل الربحية أيضاً لم تعد مجدية للمزارع الإفريقي الذي لا يمتلك المهارات والقدرات الإنتاجية اللازمة للتماشي مع الأنماط الإنتاجية الحديثة، ومهارات استخدام التكنولوجيا الحديثة (Mies & Veronika 2000; Rodney 1973).

ومع دخول التوجهات الرأسمالية التي تركز على تكثيف الإنتاج لزيادة الأرباح، أصبحت التكاليف المالية على الفلاحين أكبر من السابق، إذ إنهم أصبحوا مجبرين على شراء البذور من السوق وليس الاعتماد على المحاصيل السابقة، كما أن الأسمدة الطبيعة لم تعد تكفي ويجب تدعيمها بالأسمدة الكيمائية التي يتم شراؤها أيضاً، كما أصبح الفلاحون مجبرين على تحسين تقنيات الري ومكافحة الآفات، وبالتالي ازدادت الأعباء المالية على الفلاحين (Sen, 1982).

وتعمل التكنولوجيا الزراعية على تكثيف الإنتاج نحو محاصيل معينة دون الأخذ بعين الاعتبار التوازن البيئي الذي تحققه الزراعة العضوية، لذلك فقد ساهم دخول التكنولوجيا في انعدام التوازن البيئي وإفقار التربة وضعف إنتاجها؛ نتيجة استنزافها من خلال تكثيف الإنتاج واستخدام الأسمدة الكيميائية، كما وأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي يعمل على تهميش المهارات والمعرفة الموجودة في التعامل مع الموارد الطبيعية في المجتمعات الأصلية، والتركيز على اكتساب مهارات جديدة ومعرفة علمية متجددة قادرة على التعامل مع هذه التقنيات يفتقر لها المزارعون الفقراء والطبقات المهمشة (Agarwal 2014; Rodney 1973).

العلاقة بين النساء والموارد الطبيعية

تنتقد التوجهات النسوية الأيكولوجية الهيمنة الأبوية في عمليات التحديث والتنمية وتراكم رأس المال والتطور التكنولوجي الذي أدخله الغرب على أنماط الإنتاج الزراعي في دول العالم الثالث، حيث أنهن يربطن بين هذه العمليات وبين الهيمنة على عمل النساء وأجسادهن، ومن ناحية أخرى الهيمنة على الموارد الطبيعية واستغلالها وتدميرها لصالح التراكم الرأسمالي، كما ويركزن على أن التوجه الذكوري في البرامج التنموية التحديثية الاستعمارية لا يأخذ بعين الاعتبار أي عمل لا ينتج ربحاً ولا يؤدي إلى تراكم رأس المال ولا يراها أعمالاً منتجة، مما يؤدي إلى إهمال دور الطبيعة في إعادة إنتاج نفسها تماماً، مثل عمل المرأة في إنتاج اقتصاد الكفاف وتأمين المأكل والمشرب لأنه لا ينتج فائض مادي ربحي (Mies, 1998; Shiva, 1988).

بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة هي الأكثر تأثراً بالهيمنة على تلك الموارد من باقي الفئات المهمشة نتيجة عدة عوامل ترتبط بأعمال النساء الإنجابية والإنتاجية؛ فجمع المواد الغذائية وتأمين

الحاجات الأساسية لعائلتها في حالة تدهور الموارد البيئية والسيطرة عليها يحتاج لوقت وجهد أكبر، كما وأن ندرة هذه الموارد تُلقي على عاتق النساء الريفيات أعباء ترهقهن في جمعها وتأمينها للعائلة، وبالتالي فإن تزايد الأعباء الملقاة على عاتق المرأة في المنزل تقلل من فرص مساهمتها في الأدوار الإنتاجية، مما يساهم في تهميش المكانة الاقتصادية والإنتاجية للمرأة وانخفاض معدلات دخلها التي تنخفض بزيادة تدهور الأوضاع البيئية في المناطق الريفية والسيطرة عليها ضمن السياقات الاستعمارية أو في ظل البرامج التحديثية القائمة على تراكم رأس المال (Mies, 1998; Shiva, 1988).

كما وترتبط النساء ارتباطاً وثيقاً بالموارد الطبيعة، من خلال إدارتها واستهلاكها وتعاملها معها نتيجة تقاسم الأدوار الذي يجعل المرأة في دول العالم الثالث تتخذ دور المدير والمسؤول المباشر عن تأمين المأكل والمشرب والبيئة الصحية واحتكاكها بالموارد الطبيعية، سواء كان ذلك بتوفير المياه الصالحة للشرب والطهي وأدوار النظافة الشخصية أو بتوفير المأكل والمشرب للعائلة، بالإضافة إلى أنه وفي الكثير من الأرياف تكون المرأة هي المسؤولة عن الحديقة المنزلية التي توفر سلة غذائية مهمة للعائلة، وتشارك في إنتاج المحاصيل الزراعية، والعمل في المزارع التي عادة ما تدار بشكل عائلي خاصة في المناطق الريفية، وبالتالي فإن المرأة هي الأكثر تأثراً بتوفر الموارد أو ندرتها وصعوبة الحصول عليها (Rodda, 1997; Momtaz 2008; Agarwal , 2014).

وتضيف (Mies, 1986) أن علاقة النساء بالطبيعة ناتجة عن تقاسم الأدوار المتعلقة بالأدوار الإنتاجية التي خَلقت علاقة خاصة تربط النساء بالطبيعة، لا تقوم على الهيمنة بل على علاقة تبادلية تشاركية مؤثرة ومتأثرة، حيث أن النساء في دول العالم الثالث والمجتمعات الفقيرة هي المسؤولة عن

إنتاج اقتصاد الكفاف الذي يعتمد بشكل مباشر على الموارد الطبيعية المتاحة، وبالتالي إن أي استغلال أو هيمنة على هذه الموارد الطبيعية سيكون له انعكاسات مباشرة على الأدوار التي تقوم بها النساء سواء الأدوار الإنتاجية أو أدوار إعادة الإنتاج.

وتضيف Shiva (1988) أن العنف ضد المرأة وضد الطبيعة لا يرتبط فقط بالأيديولوجيا ولكن أيضًا بشكل مادي. على سبيل المثال، تعتمد نساء العالم الثالث على الطبيعة من أجل كسب القوت لأنفسهن ولأسرهن ولمجتمعاتهن، وبذلك يصبح تدمير الطبيعة تدمير مصادر العيش للنساء وبدخول التكنولوجيا والبرامج التنموية قد تم تدمير هذه العلاقة الخاصة بين النساء والطبيعة والتي تصفها معظم الادبيات بأنها علاقة بقاء.

لا تختلف Agarwal (2014) مع Shiva (1998) في مفهوم ارتباط النساء مع الطبيعة حين تقول أن النساء والأطفال الإناث هن الأكثر تأثراً بتدهور الموارد الطبيعية؛ وذلك بسبب تقسيم العمل القائم حيث أن المرأة في المجتمعات الزراعية الفقيرة هي المسؤولة عن توفير السلة الغذائية، وأنها تساهم في دخل العائلة الفقيرة، بالإضافة إلى وجود الفوارق في توزيع موارد الكفاف داخل الأسرة الريفية، ويضاف إلى ذلك التفاوت الكبير في القدرة على الوصول إلى الموارد في الاقتصادات الريفية والحرمان من الاستفادة واستغلال التكنولوجيا الزراعية الجديدة لصالح الذكور بحجة أنهم الأقدر والأكثر مهارة في استخدامها، وبالتالي انحصار فرص عمل المرأة في الأعمال التقليدية أو المنزلية، ولكنها تنتقد توجه (Shiva,1998) في تعميم تجربة نساء الهند على باقي نساء العالم واعتبارهن فئة واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار الفوارق الطبقية والاجتماعية والجنسية والدينية، وطبيعة تقاسم الأدوار واختلافها من سياق إلى آخر، حيث تؤكد أن ارتباط النساء بالطبيعة يختلف من سياق إلى آخر، وأن

السياقات الاجتماعية والاقتصادية هي التي تحدد مدى احتكاك المرأة في الطبيعة، كما أنها تنتقدها في آلية ربط هذا التدهور البيئي بشكل أساسي بالاستعمار والتنمية وبرامج التحديث دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التهميش والتدمير للطبيعة والهيمنة المفروضة على كل من المرأة والطبيعة موجودة قبل دخول الاستعمار وبرامج التنمية والتحديث لدول العالم الثالث، مثل القوى المحلية وطبيعة الملكية وعلاقات السلطة والامتيازات المقدمة للرجال وتقسيم الأدوار السابق.

التحولات التحديثية وانعكاساتها على النساء

وعلى صعيد النساء كأحد الطبقات المهمشة في دول العالم الثالث، فقد عانت في ظل تطبيق السياسات الرأسمالية التي بدأت مع الاستعمار من تهميش مضاعف تمثل في صعوبة وصولها للتكنولوجيا الزراعية الجديدة، وتحول أنماط الإنتاج لأنماط إنتاج ربحية، وبالتالي ضعف اقتصاد الكفاف الذي تتركز فيه العمليات الإنتاجية للنساء والذي يكسبهن القدرة على تعزيز مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية.

كما قد ساهمت تلك السياسات بتعزيز الاستغلال الاقتصادي الذي عمل على تغيير معالم تقسيم العمل الجنساني القائم في تلك البلدان؛ ففي إفريقيا مثلاً كان الرجال يقومون بالمهمات الصعبة مثل قطع الأشجار وتجهيز الأرض وبناء المساكن والصيد، ولكن بعد تغلغل النظم الرأسمالية في تلك البلدان وهجرة الرجال بحثاً عن العمل، أصبحت العديد من تلك المهام الصعبة مسؤولية ملقاة على عاتق المرأة، كما أنه وفقاً للتنمية الرأسمالية فإنه ينظر إلى عمل المرأة على أنه تقليدي وإلى عمل الرجل كعمل حديث متأقلم مع معايير الرأسمالية، وبالتالي فإن عمله أهم وذو قيمة أعلى من عمل

المرأة وهذا التعميم وفقاً للنظم الرأسمالية أتى نتيجة تغيير معايير تقييم العمل وتقسيمه وتحديد العمل الذي ينطوي على جدارة والعمل الذي لا يتضمن ذلك (Rodney, 1973).

بالإضافة إلى ذلك تقتصر نظرة الإنتاج الرأسمالي على قوى الإنتاج والجهد الذي يبذله الرجل كقوة إنتاجية قابلة للقياس دون الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تقوم به الطبيعة والمرأة في إنتاج اقتصاد الكفاف، وتوفير مستلزمات الحياة من ماء وغذاء للعائلة والحفاظ على مقومات الحياة الأساسية، والمشاركة بالإنتاج الزراعي بعدة أشكال فإما أن تكون مالكة للأرض أو من خلال العمل غير المأجور مع العائلة أو بعمل مأجور موسمي، وبذلك فإن عمليات التنمية والممارسات الأبوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار الشراكة بين المرأة والطبيعة ولا تنظر إلى العمل غير المأجور الذي لا يقوم على قيمة تبادلية بل يقع ضمن اقتصاد الكفاف ستؤدي إلى نشوء أزمات بيئية واجتماعية وثقافية تزيد من معاناة المرأة وتهميشها (Agarwal, 2014; Mies 1988; Shiva, 1998).

فقد بينت بوزروب (Boserup, 1970) أن أنشطة المرأة في إنتاج الكفاف قد تم تهميشها في الدراسات الإحصائية حول الإنتاج ومعدلات الدخل، بالرغم من أن المرأة تلعب دوراً كبيراً في ذلك إلا أن إحصائيات التنمية تعتبر عمل المرأة وأنشطتها الزراعية عملاً غير إنتاجي، ولا يعتبر من ضمن قوى الإنتاج ومن ضمن تلك الأنشطة أنشطتها الزراعية سواء مع العائلة أو في ملكيتها أو في الحدائق المنزلية، وبالتالي فإن العملية التنموية وسياساتها التي شملت خصخصة لموارد الإنتاج قد ساهمت في تآكل حقوقهن التقليدية في استخدام الأراضي والموارد الإنتاجية، بالإضافة إلى أن هذه البرامج ساهمت في تعزيز إنتاج المحاصيل الربحية وتقويض الإنتاج الغذائي، وقد زادت من صعوبة وصول المرأة

للموارد الاقتصادية والانخراط في سوق العمل وحتى إن وجدت هذه الفرص فقد تدهورت أوضاع النساء نتيجة زيادة أعباء العمل الملقاة عليهن.

تنتقد (Beneria & Sen, 1982) السياسات التحديثية التي تعتمد المعايير الاقتصادية القائمة على تراكم رأس المال، وسياسات الإصلاح الهيكلي والتطوير التكنولوجي وتطوير وسائل الإنتاج، ذلك أن هذه السياسات تعمل على الفصل بين المنتجين الرئيسيين ووسائل الإنتاج، وتأثير رأس المال التجاري على مستويات الإنتاج، واعتماد السكان على بيع قوتهم العاملة وتحويله لسلعة قابلة للمساومة، وزيادة الهجرة، وازدياد نسب البطالة، وتضخم الثروة وتعزيز زراعة المنتجات الربحية اللازمة للتصدير دون النظر إلى الحاجات الأساسية للبلد، كما أن عملية التنمية هذه كانت أساساً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التقسيم الطبقي في دول العالم الثالث، حيث أنها عملت على زيادة ثروة أقلية من المجتمع مما أدى إلى ازدياد الفجوات الطبقية وانتشار البطالة بين أعداد كبيرة من الناس.

كما وأن المرأة تتأثر بالهيمنة على الموارد الطبيعة بشكل أكبر من الرجل، بسبب التفاوت بين كل من الرجل والمرأة في إمكانية الوصول واستخدام الموارد الإنتاجية والأراضي الزراعية، كما وأن التفاوت في الأجور بين المرأة والرجل في سوق العمل يجعلها مضطهدة بشكل أكبر، حيث أن المرأة تمتلك حقوقاً أقل في ملكية الأراضي الزراعية وحرية استخدامها، ففي الهند مثلاً يرتبط حق ملكية الأراضي بعضوية الشخص في المجالس القروية التي بالعادة تكون حكراً على الرجال، بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة تعاني من انخفاض فرص العمل وتذبذب في توفر فرص العمل الموسمية (Agrawal,2014).

كما أن سياسات الإصلاح على توزيع الأراضي التي اتبعتها دول العالم الثالث في إلغاء أنماط الملكية القائمة وتوزيعها على الفلاحين قد قامت على معايير كثيراً ما تكون ظالمة للمرأة، في حين أن معظم هذه المعايير تنطبق على الرجل المُنتج وفي حال حصول بعض النساء على حرية استخدام تلك الأراضي فإنها قد حصلت عليها من خلال تبعيتها للرجل.

وفي بعض المناطق التي يسمح فيها بتعدد الزوجات قد عانت بعض النساء من الظلم الناتج عن عدم تسجيلها إحدى الزوجات للحصول على الأراضي، وتسجيل زوجة واحدة وفي حالة الطلاق أو الانفصال فقد كانت المرأة تفقد ميزات استخدام هذه الأراضي.

كما أن المعرفة العلمية والمهارات التي تحتاجها التكنولوجية الحديثة في الأنماط الإنتاجية الزراعية الجديدة تساهم في تهميش المعرفة المكتسبة وخبرات النساء في التعامل مع الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة والآلات وطرق الزراعة والتسميد واستخدام المواد اللازمة للزراعة المكثفة، وقد عمل ذلك على تهميش المهارات الحالية الموجودة في تلك المجتمعات، وخاصة لدى فئة النساء اللواتي لم يحظين بالتدريب المهاري لاكتساب المهارت الجديدة اللازمة للتأقلم مع هذه التكنولوجيا. بالإضافة إلى انحسار تعليم وتدريب المهارات الجديدة على الرجال (Agrawal, 2014).

إن دخول التكنولوجيا والآلات التي أصبحت تقوم بالكثير من الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة قد أدت إلى تدني فرص العمل والمجالات التي يمكن للمرأة أن تعمل بها، كما أن استخدام الآلات قد صنف على أنه بحاجة إلى عمالة ماهرة. وبالتالي قد أدى ذلك إلى اعتماد عمل المرأة على الأعمال الموسمية التي تصنف أنها عمالة غير ماهرة يحتاجها المزارعون في مواسم معينة مثل مواسم الحصاد.

وقد قاد ذلك إلى ازدياد عدد النساء الباحثات عن عمل ضمن مجال ضيق من الفرص المتاحة، ساهم ضمن عوامل أخرى في انخفاض الأجور الممنوحة لهن مقابل أعمالهن هذه، وذلك لمنافستهن للحصول على فرص عمل وأصبحن يبذلن جهداً أكبر ووقتاً أكثر لضمان البقاء في أعمالهن (Agrawal, 2014).

بالإضافة إلى ذلك تكمن إشكالية النظام الرأسمالي بالنسبة للنساء بأنه اقتصاد قائم على الربح، من خلال استغلال القوى العاملة ولذلك فإن العمل الذي لا ينتج مالاً أو لا يدخل في عملية الإنتاج كقوى عاملة هو عمل لا يعطى أهمية حقيقية بالنسبة للنظم الرأسمالية، وبالعادة فإن عمل المرأة غير ظاهر ويقدم غالباً بالمجان، لذلك يتم استغلاله وتهميشه وهذا يعمل على تهميش دور المرأة في إعادة الإنتاج وتعزيز تبعيتها واستغلالها.

وتكمن الإشكالية الجوهرية بين الرأسمالية والنساء كما تدعي ميس (Mies,1989) بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النظام الرأسمالي والنظام الأبوي، بحيث تقوم الرأسمالية باضطهاد أعمال النساء من خلال النظام الأبوي الذي يصنف عمل النساء على أنه عمل منزلي وكفافي، وبالرغم من أهميته للنظام الرأس مالي فإنه لا يتم احتسابه في تكاليف الإنتاج، ولا يعطى الأهمية التي تعطى لعمل الرجل ضمن نفس النظام.

وانطلاقاً من هذا التوجه يتم تهميش أدوار النساء في إعادة الإنتاج من قبل النظم الرأسمالية، ويقود ذلك إلى التقليل من أهمية هذه الأدوار وتهميشها وإظهار العمالة النسائية على أنها عمالة ضعيفة، دورها ثانوي مقارنة بأدوار الرجل في العملية الإنتاجية، وبذلك يتم تكريس سياسات التمييز ضد المرأة ويعمل على تكريس فكرة إظهار النساء كربات منزل، وتعزيز أهمية دخل الرجل كمعيل

للأسرة، سواء في الدول الغربية أو في دول العالم الثالث في الدول الغنية ينتج عن تكريس صورة المرأة كربه منزل لا تدخل أنشطتها في العمليات الإنتاجية، فتُصنف كامرأة مستهلكة لا أهمية لأداورها في إعادة الإنتاج، وفي دول العالم الثالث فإن تكريس صورة المرأة كرَبَّة منزل يعمل على تهميش أدوارها، وتعزيز أهمية دخل الرجل المعيل، وبالتالي يعزز ذلك من سياسات التميز ضد عمل المرأة وتصنيف عملها كعمل مكمل لعمل الرجل في الأدوار الإنتاجية (Mies,1989).

وفي ظل النظام الرأسمالي القائم على تراكم الأرباح يتم استغلال المرأة بنفس المنطق الذي تتم به عملية استغلال الموارد الطبيعة، وذلك عن طريق الاستغلال البدني والبنيوي فكما تقوم الطبيعة بإعادة الإنتاج وتوفير الموارد الطبيعية بالمجان فإن المرأة تقوم بإنتاج القوى العاملة المستقبلية وتقدم خدماتها الأسرية وتعمل ضمن المزارع العائلية أيضاً بالمجان، وبالتالي فإن هذا العمل الذي لا ينتج نقداً ليس له أهمية في عمليات الإنتاج الربحي.

ويعمل النظام الرأسمالي على تعزيز تقسيم العمل الجنساني الذي يعزز من هيمنة الرجل والتقليل من أهمية أدوار النساء، إذ أن الرجل ضمن العملية الإنتاجية ووفقاً لهذه النظم هو مصدر دخل العائلة، وهو المدر للدخل ويبيع خدمات كقوى عاملة مقابل أجر وخدماته هذه تساهم في الإنتاج وتحقيق الربح. أمّا المرأة فهي التي تقوم بالأعمال المجانية غير المأجورة كرعاية الأبناء وإعادة إنتاج القوى العاملة المستقبلية، وبالتالي فإن هذا التوجه يعمل على تعزيز تبعية النساء وعدم استقلاليتهن وتعزيز الهيمنة الذكورية اللازمة لاستمرارية العملية الإنتاجية الرأسمالية. (Veronika & Mies, 2000)

ويرى الكاتبان أن التحولات التحديثية وبرامج التنمية الهادفة لإدماج المرأة في التنمية وإدخالها إلى سوق العمل، والأعمال الإنتاجية في بعض الأحيان تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق النساء، حيث أنها تركز على الأدوار الإنتاجية ولا تأخذ بعين الاعتبار الأدوار الإنجابية للمرأة، والمسؤولية الملقاة مجتمعياً على عاتق المرأة في رعاية الأطفال وتربيتهم وإعالة الأسرة وتوفير المصادر الغذائية لها، حيث أنه وفي حالة إدماج المرأة في العمليات الإنتاجية دون إيجاد حلول للأدوار الإنجابية من شأنها إلقاء مسؤولية مزدوجة على عاتق المرأة، ترهقها على صعيد الأدوار الإنجابية وتقلل من فرص دخولها في الأعمال مقابل الأجر بشكل كامل، ففي حالة دخلت، فأنها ستعاني على صعيد إنجاز الأدوار الإنجابية.

ومع تغير أنماط الملكية وتغير إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية، وصعوبة الاستفادة منها بالنسبة للطبقات المهمشة والفلاحين الفقراء، فقد أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة، وتغيير تقسيم العمل الجنساني، فقد أصبحت بحاجة لجهد ووقت أكبر لتأمين احتياجات العائلة من ماء وغذاء وخاصة في ظل غياب الرجل وتحوله إلى العمل في القطاعات المدرة للدخل، كما وأن تقسيم العمل هذا بالإضافة إلى الأدوار الإنجابية المتعلقة بالإنجاب وتربية الأطفال حولت النساء الحرفيات إلى عمالة مؤقتة أو موسمية، وصنفتهن في أسفل السلم الهرمي للإنتاج، إضافة إلى أن العلاقات الأبوية الناتجة عن عمليات التحديث والقائمة على علاقات الإنتاج الرأسمالي قد تفقد المرأة استقلاليتها الاقتصادية وتزيد من اعتمادها على الرجل الذي أصبح عمله المصدر الأساسي للدخل، ويضاف إلى ذلك تحول الفتيات إلى عمالة مهاجرة في المصانع، كما حدث مع نساء جنوب شرق آسيا وتحولهن إلى العمل في مصانع النسيج والإلكترونيات، هذا بما يخص الطبقات العمالية من النساء. أما على

صعيد النساء من الطبقات العليا فقد عملت هذه السياسات على تحول النساء وتركيزهن على العمل الإنجابي، وبالتالي زيادة اعتمادهن على عمل الرجل (Sen & Beneria,1982).

أدى التحول في الأنماط الزراعية إلى التغيير في علاقات العمل التي انقسمت إلى نوعين، الأعمال الدائمة التي تأثرت بدخول الآلات، وازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة القادرة على استخدام هذه الآلات وتميز بها الرجال عن النساء، النوع الثاني هو عمالة موسمية مثل العمل في مواسم الحصاد، وقد أثرت عليها التكنولوجيا حيث أصبحت الآلات تقوم بهذا الدور، وبالتالي فقد انخفضت فرص العمل الموسمية في المزارع الصغيرة التي تدار من قبل العائلات والمزارعين الصغار، وفي المزارع الكبيرة أيضاً ولكن مع اختلاف شدة المنافسة للحصول على فرص العمالة الموسمية من منطقة إلى أخرى، وقد شكل العمال من المناطق الريفية والمهاجرين معظم العمالة الموسمية، وتحولت هذه العائلات التي كانت تعمل في المزارع الصغيرة إلى عمالة مأجورة في المزارع الكبيرة، وبدأت ظاهرة العمل بالسخرة بالانحسار وتحولت العائلة إلى عمالة زراعية، تبحث عن العمل اليومي للحصول على النقد الذي يبقيهم على قيد الحياة (Sen, 1982).

نستنتج من كل ما سبق أن السياسات التحديثية غالباً ما تنتج علاقات تبعية، تعزز هيمنة النظم الرأسمالية على اقتصادات دول العالم الثالث، وتغير ملامح مجتمعات هذه الدول بما يخدم المصالح الرأسمالية من تغيير أنماط الإنتاج، ومعايير تقييم العمل وتغيير أنماط الملكية، وتجمع العديد من الأدبيات على ارتباط النساء بهذه التحولات وتأثرهن بها، من خلال التأثير على طبيعة الأدوار التي تقوم بها النساء وانحصار فرص العمل المتاحة لهن، وتحولهن إلى العمل في قطاعات أخرى مثل

قطاعات الخدمات، والزراعات التصديرية والمصانع كعاملات بأجر يومي يخضعن لظروف أكثر قسوة وأكثر استغلالية من عملهن في القطاع الإنتاجي الكفافي.

وبالرغم من أن فلسطين لديها ظروف مشابهة لتلك التي تعيشها الدول المستعمرة من هيمنة على مصادرها الطبيعية من قبل الاحتلال، بالإضافة إلى التأثر المباشر بالآثار التي ناقشتها من عمليات التحديث، والهمينة والتبعية لاقتصاد دولة الاحتلال، سيسعى البحث إلى دراسة آثار هذه التحولات في أنماط الإنتاج، وآثارها على تقاسم الأدوار الجنساني والأعباء الملقاة على عاتق المرأة الريفية الفلسطينية في سياق من الاستعمار الاستيطاني كسياق خاص بالمجتمع الفلسطيني، وسيقوم الجزء التالي من الدراسة بتسليط الضوء على أنماط الإنتاج الفلسطينة وأبرز التحولات التي حدثت عليها.

تحولات أنماط الإنتاج في فلسطين

في هذا الجزء من الدراسة سأقدم لمحة تاريخية حول تحول أنماط الإنتاج في فلسطين بدءاً بالعهد العثماني وحتى مرحلة ما بعد أوسلو والانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى نقاش دور السيطرة الإسرائيلية على موارد الإنتاج الفلسطينية ومراحل تطور هذه السيطرة وتحولاتها، ومن ثم سأتحدث عن برامج التنمية التي تنفذ في فلسطين، وتأثرها بهذه السيطرة وانعكاسات ذلك على قطاع الإنتاج الزراعي الذي كان يعد العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، وانعكاسات هذه السيطرة على تدهور هذا القطاع وانعكاسات ذلك على أدوار المرأة الريفية.

يرتبط تحول أنماط الإنتاج في دول العالم الثالث في تطور الاقتصادات في تلك الدول وفي كيفية تناغمها مع الاقتصادات العالمية، وتطبيق النيو ليبرالية الجديدة والسياسات الرأسمالية وسياسات الدول المانحة، ولكن عند دراسة التحولات في أنماط الإنتاج الفلسطيني فإن هذه الدراسة يتوجب عليها

الأخذ بعين الاعتبار السياقات التي مرت بها فلسطين من احتلال وتعدد الأنظمة السياسية الحاكمة بدءاً بالحكم العثماني ومروراً بالانتداب البريطاني، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948 وتقسيم فلسطين إلى مناطق تحكمها دولة الاحتلال، وغزة التي حكمتها مصر والأردن التي حكمت أيضاً الضفة الغربية حتى هزيمة العام 1967، وبهذا فإن السياسات الاقتصادية والإنتاجية في فلسطين تعددت في ظل هذه الظروف المحيطة، وأصبحت دراسة وتحليل تحولات أنماط الإنتاج أكثر تعقيداً بعد توقيع اتفاقية السلام وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي تمارس سلطات الدولة الحاكمة على جزء ضئيل من أراضي الضفة الغربية، والتي فرضت تطبيق السياسات الرأسمالية والنيو ليبرالية من خلال الخضوع لسياسات الدول المانحة تحت وطأة الاحتلال، فأصبح المزارع الفلسطيني متأثراً بكل هذه الظروف المعقدة والتي جعلته ضحية احتلال يصادر الأراضي والموارد الطبيعية وتحت سيطرة حكم ذاتي تمارس عليه السياسات التي يمليها المانحون لتحقيق المصالح الغربية ومصالح النخبة الفلسطينية.

فلسطين تحت الحكم العثماني

بقيت فلسطين تحت الحكم العثماني لما يقارب أربعمائة عام، مروراً بالعصر الذهبي للدولة العثمانية الذي امتاز بالانتعاش الاقتصادي والازدهار وانتعاش الزراعة والتجارة في فترة حكم سليمان القانوني. ولكن هذا الازدهار لم يدم طويلاً وتغير بين مد وجزر متأثراً بالتحولات السياسية والتحولات العسكرية وتعدد آليات الحكم في المنطقة، من حكم العائلات وسيطرة العلماء وحكم الزيدانية وأحمد باشا الجزار وخلافاتها مع قيادات العائلات، وصولاً إلى ازدياد النفوذ الأجنبي في فترة الحكم المصري

وتغلغل النفوذ الأوروبي في المنطقة خلال فترة بروز دور التنظيمات العثمانية في فلسطين (مناع، 1999).

شهدت فترة التنظيمات العثمانية تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة تمثلت في دخول المنطقة ضمن منظومة السوق الرأسمالية العالمية، وتفاعل النخبة المحلية مع النماذج الأوروبية الجديدة التي ازداد نفوذها مع ازدياد نفوذ الحملات التبشيرية في فلسطين، كما وشهدت هذه الفترة محاولات الدولة العثمانية تطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، وقد أدى ذلك إلى زيادة اندماج الأسواق المحلية مع الأسواق الدولية وإحداث تحولات في الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية والزراعية (ميعاري، 2005).

كما ولعب التغير في أساليب الملكية التي تحدثنا عنها في الإطار النظري، والسياسات التي اتبعتها الدولة العثمانية مثل خصخصة موارد الإنتاج الرئيسية، والتحول في مراكز الاقتصاد المحلية من الأرياف إلى المدن وظهور فجوات طبقية عميقة أتت على حساب الفلاحين والفقراء الذين أجبروا في كثير من الأحيان على التنازل عن أراضيهم لصالح كبار التجار والمرابين، بسبب العجز عن تسديد الديون، كما قام العديد من الفلاحين بتسجيل أراضيهم بأسماء كبار الملاك تهرباً من دفع الضرائب التي فرضتها الحكومة العثمانية على ملاك الأراضي، وساهم ذلك بنقل ملكية الأراضي من القرويين إلى كبار التجار وتحول المزارعين إلى الأعمال المأجورة، بعكس كبار الملاك والأغنياء الذين حققوا بدورهم عوائد مادية هائلة سواء بالسيطرة على موارد الإنتاج وتحقيق الأرباح أو بتجارة الأراضي وبيعها، وقد ساهم ذلك في ظهور الطبقات فاحشة الثراء وكبار ملاك الأراضي (مناع، 1999).

وكما يحدث في دول العالم الثالث من استصدار قوانين وأحكام تعمل على تغيير سبل الملكية، فإن قانون الأراضي الذي تم إصداره في العام 1858 بهدف تنظيم ملكية الأراضي وجباية الضرائب وإيجاد وسائل وآليات لتشجيع الاستثمار والإنتاج، عن طريق زيادة مساحات الأراضي المزروعة، قد لعب دوراً هاماً في الاندماج مع الأسواق الأوروبية وفي إعادة هيكلة ملكية الأراضي من أراض مشاع إلى ملكيات خاصة وتلته التشريعات والقوانين الإدارية التي نظمت تسجيل تلك الأراضي وإصدار سندات الملكية لها (مناع، 1999؛ ميعاري، 2005).

كما وقد ساهمت السياسات والقوانين التي سنتها الدولة العثمانية بتحويل تجارة الأراضي إلى تجارة مربحة للدولة، التي قامت ببيع العديد من الأراضي المصادرة من الفلاحين في المزادات العلنية ومنح الحرية للأجانب في استملاك الأراضي، في انتقال العديد من ملكيات الأراضي إلى إقطاعيين وكبار الملاك وإلى التجار والعائلات اللبنانية، وساهم ذلك في نشوء فئات برجوازية تجارية رأسمالية تمركزت في المدن.

كما وقد ساهم ذلك في نشوء فئة تجار الأراضي الذين تملكوا مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية عن طريق شرائها والتجارة بها، مثل اليهود واللبنانيين أمثال عائلة سرسك الذين ساهموا بدور كبير بتسريب الأراضي الفلسطيني إلى الحركات الصهيونية، التي أبدت اهتماماً كبيراً في شراء هذه الأراضي والاستيطان فيها، فنشأت العديد من المستوطنات اليهودية على أراضي قرى ومناطق واسعة مثل مستوطنة بيتحاتكيفا التي قامت على أراضي قرية ملبس التي باعها التاجر أنطوان كيان وسليم كسار (مناع، 1999).

وبهذا بدأت تتشكل طبيعة جديدة لملكية الأراضي وطبيعة استثمارها في المنطقة وبدأت الوكالات الصهيونية باستقطاب العديد من اليهود من شتى أنحاء العالم إلى فلسطين؛ بهدف إقامة الوطن القومي لهم ونشوء طبقة فقيرة جداً من الفلاحين الذين تحولوا إلى عمال في المزارع التي كانت ملكاً لهم.

ويضيف مناع (1999) إن الإنتاج الفلسطيني في العهد العثماني قد تركز على المنتجات التي يتم تسويقها في السوق المحلي من الحبوب والخضروات والفواكه، بالإضافة إلى زراعة القطن والزيتون اللذان يعدان مواد خام للصناعات المحلية مثل إنتاج القماش والزيت والصابون، وعلى زراعة الحبوب مثل القمح والشعير ويضاف إلى ذلك زراعة التبغ في التلال المحاذية للموارد المائية.

وقد شهدت تلك الفترة تطورات وتحولات واضحة في تطوير وسائل الإنتاج مثل إدخال الطواحين الهوائية والمائية واستخدام الجواريش التي تديرها البغال والأحصنة واستبدال عمل النساء في طحن الحبوب بهذه الوسائل الجديدة (عراف، 1997).

كما وشهدت تحول في أنماط الزراعة نتيجة اندماج الأسواق الفلسطينية مع الأسواق الأوروبية، فقد شهدت هذه الفترة تحولات واضحة في زيادة مساحات الأراضي المزروعة في الحمضيات وتضاعف عدد بيارات الحمضيات والبساتين إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه في الفترة السابقة في منطقة يافا، فقد أصبح القطن الذي يتم إنتاجه في مناطق عكا ونابلس يعد المنتج الزراعي الأكثر تصديراً للدول الأوروبية. كما وشاركت فلسطين في المعرض الدولي الذي أقيم في فيننا عام 1873، وقد تم عرض المنتجات الفلسطينية التي كان من أبرزها الحبوب والقمح والشعير والزيت والتبغ والنبيذ بالإضافة إلى المنتجات الحرفية خاصة الخشبية منها (مناع، 1999).

كما وازدهرت زراعة القمح والشعير في بئر السبع ومرج ابن عامر وبيسان وشهدت تلك الفترة ازدهار التجارة وحركة تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الأوروبية (عراف، 1997).

وتكمن المفارقة في أن الفلاح لم يكن المستفيد من هذا الازدهار، إذ أن الفلاحين وعائلاتهم استفادوا فقط في تأمين لوازم المعيشة الأساسية، وقد تراكمت الأرباح في خزينة الدولة وكبار الأعيان والتجار، فعمل ذلك على ازدياد الفجوات الطبقية وإعادة توزيع الأرباح وملكية الأراضي على أسس طبقية عملت على إعادة توزيع المناطق جغرافياً وفقاً لمراكز تراكم الثروة وحركة التجارة النشطة، وقد عمل ذلك على استقطاب المهاجرين الفلاحين الذين يعملون في الزراعة، وأيضاً استقطاب الاستثمارات الأوروبية إلى تلك المناطق وتهميش العديد من المناطق الفقيرة وخاصة الأرياف الفلسطينية التي أصبحت خِرباً بعد أن هجرها أهلها وتوجهوا لمراكز المدن التجارية مثل عكا ويافا (مناع، 1999).

فلسطين تحت الانتداب البريطاني

بدأ الاهتمام البريطاني بفلسطين بعد حرب البلقان عام 1912، واتسع التنافس البريطاني الفرنسي على السيطرة على بلاد الشام بعد انهيار الدولة العثمانية، وقد حاولت بريطانيا الدخول إلى غزة أكثر من مرة ولكنها فشلت نتيجة المقاومة الشديدة حتى استلام اللنبي القيادة، وبدأ بالدخول إلى فلسطين من بئر السبع ومن ثم غزة في العام 1917، ومن ثم الزحف إلى باقي المدن الفلسطينية (مناع، 1999).

شهدت هذه الفترة بدء تغلغل الرأسمالية في الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى تغلغل الرأسمال اليهودي بمساندة حكومة الانتداب البريطاني، وازدياد تجارة الأراضي وتحول ملكياتها إلى الوكالات اليهودية، عن طريق تجار الأراضي والسماسرة.

وقد زاد اهتمام الحكومة البريطانية بجلب الاستثمارات الخارجية وتطوير عمليات الاستيراد من الخارج، مما أدى إلى تحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية من زراعة الحبوب إلى زراعة الحمضيات، وذلك أن العائد المادي من زراعة الحبوب كان بالكاد يغطي تكاليف إنتاجه، فعزف الفلاحون عن إنتاج الحبوب وتوجهوا إلى إنتاج الحمضيات أو العمل في البيارات لصالح كبار الملاك، وقد انخفض دخل الفلاح من إنتاج الحبوب من 35% من قيمة دخله في العام 1930 إلى 28% في العام 1939، وقد حاولت الحكومة البريطانية رفع الضرائب على القمح المستورد لتشجيع زراعته (عراف، 1997؛ مناع، 1999).

عكست فترة حكم الانتداب البريطاني في فلسطين فترة تحولات اقتصادية واجتماعية ناتجة عن السياسات التحديثية التي يقوم بها المستعمر، من خلال فرض السياسات الجديدة التي تخدم مصالحه وتغيير سبل الملكية وإبادة المهارات المحلية وتحويلها لأيد عاملة، بالإضافة إلى التركيز على إنتاج المحاصيل الربحية بدلاً من إنتاج اقتصاد الكفاف.

فقد قامت السلطات البريطانية بتجيير موارد فلسطين لمصالحها الاقتصادية وتغيير العديد من السياسات التي كانت متبعة من قبل الحكومة العثمانية، مثل إلغاء سلطة الري التي أنشأتها السلطات العثمانية لاحتكار عمليات إنتاج التبغ، وقد قدمت المساعدات للحصول على أشتال التبغ لتحقيق مصالحها في احتكار سوق التبغ العالمية، إلا أنها تراجعت عن هذا الدعم وفرضت الضرائب على منتجي التبغ العرب وحظرت زراعته؛ لأنهم تفوقوا في ذلك على المزارعين اليهود وذلك لتعارض هذا الدعم مع التوجهات الاستيطانية الصهيونية في فرض سيطرة اليهود على وسائل الإنتاج والاقتصاد الفلسطيني (عراف، 1997؛ ميعاري،2005؛ Abu Awwad, 2011).

كما وأن عمليات شراء الأرض والتجارة بها عملت على تغيير سبل الملكية وانتقلت الملكيات الزراعية من المالكين الصغار، وتقلص وجود صغار المزارعين الذي عملوا على إنتاج اقتصاد الكفاف في تلك الفترة إما لصالح كبار الملاك أو بتسريب أراضيهم لليهود، فساهم ذلك في زيادة نسب البطالة وتحول العديد من المزارعين إلى سوق العمالة المأجورة التي كان يفضل عليها العمالة المأجورة اليهودية، وقد تحول نوع الاضطهاد الذي عانى منه الفلاحون من اضطهاد طبقي ناتج عن الهيمنة العثمانية والإقطاعية على أراضي الفلاحين وممتلكاتهم إلى اضطهاد استيطاني ناجم عن تسريب الأراضي إلى المستعمر اليهودي (عراف، 1997؛ ميعاري، 2005؛ أبو عواد، 2011)

كما وقد ساهم ذلك في تغيير البنى المجتمعية، فقد تفتت العائلات الممتدة التي كانت تعمل في مزارع العائلة وتحولوا إلى عمالة إما في المدن أو في الأراضي التي أصبحت ملكيتها تعود إما لكبار الملاك، أو للملاك الجدد أو لأصحاب الامتيازات التي كانت تمنحها السلطات البريطانية؛ لاستخدام الأراضي حيث ساهم ذلك في ظهور طبقات العمال الزراعيين بالإضافة إلى الطبقات الأخرى مثل الحرفيين وعمال البناء وعمال المصانع (ميعاري، 2005).

كما وأن الهجرة اليهودية لفلسطين في فترة الثلاثينيات وبتواطؤ من حكومة الانتداب البريطاني، عززت من هيمنة اليهود المهاجرين على الأنماط الزراعية في فلسطين (كنفاني، د.ت.).

وهذا يؤكد على أن ما يميز الحالة الفلسطينية عن دول العالم الثالث هي فكرة الاقتلاع، وسلخ المزارع الفلسطيني عن أرضه، وتهجيره، وإحلال المزارع اليهودي مكانه، حيث وصل عدد المهاجرين اليهود في العام 1935 إلى 138 ألف يهودي، وقد هاجروا إلى فلسطين بتسهيلات من الحكومة البريطانية التي رفعت شعاراً بأن هؤلاء اليهود قادمون للاستخدام. وبذلك فقد سيطر اليهود على ما

يقارب 90% من الامتيازات التي منحتها حكومة الانتداب للمزارعين، وفيما يخص النساء الفلسطينيات في تلك الفترة فقد تمت الهيمنة عليهن من قبل النساء الإسرائيليات، واستبدال العمالة النسائية بالعمالة اليهودية المهاجرة، حيث بلغت نسبة العمالة اليهودية والفارق في الأجور بين النساء العربيات واليهوديات 43.3% لصالح العمالة النسائية اليهودية (كنفاني، د.ت.).

وقد استمرت سياسات التحديث، والاقتلاع للوجود العربي والهيمنة العربية في فلسطين، وفرض هيمنة المزارعين اليهود والمؤسسات والشركات الصهيونية على الإقطاع الإنتاجي الفلسطيني حتى العام 1948، الذي شهد الاحتلال المباشر لأراضي 1948 وقيام الدولة اليهودية على 78% من أراضي فلسطين.

أنماط الإنتاج في فلسطين ما بين العام 1948-1967

تأثر الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة بعدة عوامل رئيسية أهمها متعلق بالاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1948، وبدء السيطرة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، حيث تركوا أراضيهم ومصادر رزقهم وساهم هذا التهجير في تجزئة الاقتصاد الفلسطيني وتغير أنماط إنتاجه.

والعامل الثاني هو ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الأردني الناتج عن حكم الأردن للضفة الشرقية من النهر، وما نتج عنه من اندماج وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الأردني والإسرائيلي معاً. وقد عملت إسرائيل على ضمان تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وإجهاض أي محاولات لقيام اقتصاد فلسطيني مستقل (Abu Awwad, 2011).

بالإضافة إلى ذلك فإن الخطط الإسرائيلية للسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية تمثلت في تطبيق العديد من السياسات الهادفة إلى تجريد الفلسطينيين من مواردهم الطبيعية، فبدأت بالتخطيط للسيطرة على الموارد المائية الفلسطينية التي كان مخططاً لها تزامناً مع التخطيط لقيام الدولة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية من قبل الحركة الصهيونية، جنباً إلى جنب مع مصادرة الأراضي الفلسطينية، حيث نشرت وزارة الخارجية البريطانية وثيقة سرية كتبها بن غورين في عام 1948، جاء فيها "علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا" (السهلي، 2012).

ويشير أبو هلال (1975) إلى أن سياسة التهجير والسيطرة على الأراضي الزراعية منذ العام 1948 وحتى أواخر السبعينات، قد ساهمت في انخفاض حصة العائلة الفلسطينية في الأراضي الزراعية إلى 20 دونماً للعائلة الواحدة، في حين أن المساحة التي كانت تحتاجها العائلة في تلك الفترة لا تقل عن 95 دونماً، وهذا يعكس حجم الخسارة في المساحات الزراعية التي كانت تؤمن الحاجات الأساسية للعائلات الفلسطينية قبل النكبة، وقد أدى هذا إلى فقدان ما يزيد عن 45% من الفلسطينيين لمصادر دخلهم وتحولهم لقطاعات أخرى بحثاً عن مصادر الدخل. كان هذا التأثير واضحاً على سكان الأرياف الذين يقدرون ب 80% من المهاجرين الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين يعانون من الفقر الجوع والبطالة بعد ما كانوا يشكلون غالبية المنتجين الزراعيين.

ويشير أحمد قطامش (2016) إلى تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي المحلي وتأثره بهذه التحولات السياسية، فقبل احتلال الضفة كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني تشكل 60% من الإنتاج الوطني وانخفضت إلى 45% بعد احتلال الضفة.

كما ويضيف (أبو هلال، 1975، 16) "أن النظام الأردني في تلك الفترة قد انتهج سياسة أقلية متعمدة ضد الضفة الغربية طوال فتره حكمه عليها، وذلك سعياً لإضعاف البنية الاقتصادية في الضفة الغربية وحرمانها من تطوير وسائل الإنتاج في القطاع الإنتاج الزراعي والاقتصادي؛ بهدف ضمان تبعية اقتصاد الضفة الغربية لاقتصاد الضفة الشرقية". وبالتالي فإن النظام الاقتصادي للضفة الغربية قد وقع تحت هيمنتين مباشرتين كل منهما يسعى لإضعاف اقتصاد الضفة في تلك الفترة، فبالإضافة إلى السياسة الأردنية التي تحدثنا عنها، فإن هيمنة الاحتلال الإسرائيلي عملت على إضعاف الاقتصاد الزراعي الفلسطيني في تلك الفترة من خلال السياسات التهجيرية التي اتبعتها.

فقد عمل الجانب الأردني على إعاقة إقامة المشاريع الإنتاجية في الضفة الغربية، وبالمقابل تسهيل إقامتها في الضفة الشرقية، وعمل أيضاً على تشجيع عمل أهل الضفة الغربية في القطاعات البعيدة عن القطاع الإنتاجي الزراعي، وتشجيع الهجرة، كما وفَرَضَ إنتاج بعض المنتجات الزراعية اللازمة للتصدير، وبالتالي إضعاف اقتصاد الكفاف الذي كان سائداً في الضفة الغربية.

وقد شكل التقسيم الجغرافي للأراضي الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1948 تحولاً في الأنماط الإنتاجية الفلسطينية نتيجة تقسيم الأراضي الفلسطينية لثلاث مناطق تخضع كل منها لحكومة وسياسات دولة مختلفة، حيث خضعت أراضي 1948 لحكم الاحتلال الإسرائيلي، وحكمت مصر أراضي غزة، وخضعت أراضي الضفة الغربية لحكم الأردن (المالكي ولدادوة، 2018).

ولكن ما يميز هذه الفترة هو اختلاف التحولات على أنماط الإنتاج الفلسطيني من منطقة لمنطقة، ففي الضفة كانت التحولات تختلف عن الأراضي المحتلة في العام 1948 وعن غزة، وحتى على صعيد المنطقة الواحدة فقد اختلف التأثر بين كل مدينة وأخرى أو على مستوى القرى، وذلك نظراً

لعدد من السياقات المرتبطه بالإنتاج الزراعي، فالقرى القريبة من أراضي 1948 والتي اعتمد تسويق إنتاجها سابقاً على الموانيء الفلسطينية مثل حيفا وعكا قد تأثرت بآليات وسبل تسويق وبيع المنتجات الزراعية. ويشير أبو هلال (1975) إلى اختلاف التأثرات التي تحدثنا عنها واصفاً فترة ما بعد احتلال الضفة الغربية وحتى العام 1975، فكبار المزراعين والأغنياء والتجار في أراضي الضفة الغربية قد حققوا بعض الأرباح المادية الناتجة عن نزوح الفلسطينين من أراضي الـ 1948 بعد احتلالها إلى الضفة الغربية، بسبب ازدياد الكثافة السكانية في الضفة الغربية، وازدياد الطلب على بعض المنتجات، وانخفاض الأجور نتيجة المنافسة بين الفقراء النازحين الذين أصبحوا بلا أرض أو عمل وكان كل ما يلمكونه هو بيع قدراتهم وقواهم كأيدي عاملة لا أكثر.

أما في قرى الضفة الغربية فقد اختلف الوضع، ففي بلدة عرابة كان تسويق المنتجات يعتمد على تصديرها للدول العربية عن طريق الأردن، وبالتالي لم يتأثر الإنتاج بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1948 بقدر تأثره بسياسات الحكومات الأردنية، وسياسات التمييز التي اتبعتها بين الضفة الغربية والشرقية.

كما وأن طبيعة الملكيات السائدة في الضفة الغربية وسيادة الملكيات الصغيرة التي تعمل على إنتاج اقتصاد الكفاف، لم يجعلها تتأثر باحتلال أراضي 1948، فصغار المزراعين كانوا يركزون على إنتاج اقتصاد الكفاف، وكبارهم قد تحولوا لتسويق منتجاتهم عبر الضفة الشرقية كبديلاً للموانئ والمنافذ التي تم احتلالها.

ولذلك، فإنه لا يمكن تعميم آثار التحولات على الأنماط الإنتاجية الزراعية بشكل كامل على جميع مناطق فلسطين، أو حتى على مناطق الضفة الغربية والأراضي المحتلة في العام 1948، فكل

منطقة أو قرية لها خصوصيتها، وانعكست آثار الاحتلال، والسياسات المتبعة وآليات الهيمنة بطرق مختلفة على القرى والأرياف الفلسطينية المختلفة.

أنماط الإنتاج السائد في فلسطين بعد العام 1967- 1994

بعد هزيمة العرب في العام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو، بسطت إسرائيل سيطرتها على العديد من المصادر المائية المحيطة كمياه نهر الأردن، ووسعت المنطقة المسيطر عليها في نهر اليرموك وعملت على تحويل مياه الأردن فعلياً للنقب، بالإضافة إلى أنها عملت على تغيير قوانين الملكية للموارد المائية، حيث أنها كانت تعتبر ملكية خاصة في القوانين المتبعة قبل الاحتلال (Dillman,1989). ووضعت الموارد المائية تحت إدارة الحكم العسكري للاحتلال وفرضت سيطرتها عليها، وقامت بمنع الفلسطينيين من حفر الآبار الارتوازية والاستفادة من الموارد المائية المتاحة، بالإضافة إلى السيطرة على استيراد المواد الزراعية اللازمة للإنتاج الزراعي، مما ساهم في انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج وقدرته على استيعاب القوى العاملة (Dillman,1989; Abu Awaad,2011).

كما وبدأت السلطات الإسرائيلية بعد العام 1967 بإصدار العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي تعمل على إحكام السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي، وتقييد حرية الفلسطينيين في استغلالها من خلال الأوامر العسكرية المتعلقة بالأموال المتروكة والممتلكات الخصوصية، والأوامر العسكرية المتعلقة بأملاك الحكومة، والأوامر العسكرية المتعلقة بتعليمات الأمن والأوامر العسكرية بشأن مصادرة الأراضي والأوامر المتعلقة بحرية شرائها، والسماح للشركات الإسرائيلية بالشراء، وقد ساهم ذلك في إحكام السيطرة على ما يقارب مليون و800 دونم (عبد الرازق والزغموري، 1992). وقد ساهم أيضاً

إنشاء المستوطنات مكان القرى الفلسطينية المهجرة واستغلال أراضيها الخصبة لصالح المستوطنين الإسرائيليين في انهيار القطاع الزراعي الفلسطيني.

وبذلك شكلت كل من النكبة ونكسة العام 1967 نقاطاً مفصلية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني، وذلك لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفرض قبضتها على المصادر الإنتاجية والاقتصادية بما فيها الأرض والماء الذين يشكلان عصب الإنتاج في أي مجتمع، وإقامة المستعمرات على أراضي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة واستغلال الموارد التي تمت السيطرة عليها لصالح سكان هذه المستعمرات، من خلال العديد من الممارسات الإسرائيلية التي تمثلت بالسيطرة على موارد الإنتاج، أو باستصدار الأوامر العسكرية التي تحدد طبيعة ونوع وكم الاستفادة من هذه الموارد، وإصدار القوانين التي ساهمت في نقل ملكية أراضي الفلسطينيين إلى المستوطنين الإسرائيليين مثل قانون أملاك الغائب، وكان نتاج هذه السيطرة تحويل الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد تابع للإسرائيلي، حيث أن الأخير الذي يمتلك رأس المال ويهيمن على الموارد الطبيعية ويمتلك التكنولوجيا أصبح يحدد ما ينتجه المزارع الفلسطيني، ويتحكم بآلية تسويقه، ومنذ ذلك العام أصبحت القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاعات الإنتاجية الزراعية والاقتصادية والصناعية مرتبطة بالاقتصادات الإسرائيلية، فساهم ذلك في تعزيز التبعية وفرض الهيمنة الإسرائيلية على مقومات الحياة للشعب الفلسطيني (النقيب وعطياني، 2003؛ Abu Awwad, 2011).

بالإضافة إلى السيطرة على موارد الإنتاج، فرض الاحتلال قبضته على الحدود الفلسطينية وتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير، وبذلك فقد تم إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وفتح

الأسواق الفلسطينية للمنتجات الإسرائيلية، وبالمقابل فرض القيود على نوع وكمية المنتجات الفلسطينية التي تدخل السوق الإسرائيلي، وبذلك فقد أحدث تغيرات على أنماط الإنتاج الفلسطينية، وعمل على تحويلها بما يحقق مصالح ومتطلبات السوق الإسرائيلية (AbuAwwad, 2011 ؛ النقيب وعطياني، 2003)

كما وأن السياسات الإسرائيلية لعبت دوراً كبيراً في التحكم بالأسواق والتبادلات التجارية، والتحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية، إذ أنها قامت بالتحكم بعمليات الاستيراد والتصدير من وإلى الجانب الإسرائيلي بطريقة غير واضحة وغير منتظمة، جعلت عمليات تسويق المنتجات الفلسطينية تعاني موجات من التذبذب والتفاوت في الأسعار بحسب ما يرتئيه الاقتصاد الإسرائيلي مناسباً له، وبالتالي فإن العوائد المادية من الإنتاج الزراعي لم تكن مضمونة، كما وعملت إسرائيل على تصدير منتجاتها الزراعية بحرية تامة إلى الأسواق الفلسطينية، تطبيقاً لسياسات السوق المفتوح وإنشاء الاتفاقات التجارية، مثل اتفاقية باريس الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار الأسعار وعدم قدرة الفلاحين الفلسطينيين على المنافسة، مما دفعهم للتوجه لقطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات والإنشاءات (عبد الرازق والزغموري، 1992).

بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة فتح الأسواق للأيدي العاملة الفلسطينية في الداخل للعمل في المشاريع الإسرائيلية أدى إلى العزوف عن العمل في القطاع الزراعي الفلسطيني، وذلك لارتفاع الأجور التي تدفعها الشركات الإسرائيلية مقابل العائد من العمل في الإنتاج الزراعي، كما وأن ضعف قدرة المنتجات الزراعية الفلسطينية على منافسة المنتجات الإسرائيلية ساهم في العزوف عن العديد من القطاعات الزراعية في فلسطين، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاجها المتمثل بارتفاع أجور الأيدي العاملة

وارتفاع أسعار الموارد المائية، مما أدى إلى إهمال قطاع الإنتاج الزراعي في فلسطين وضعف مساهمته في استيعاب الأيدي العاملة، ومساهمته في الإنتاج المحلي، حيث انخفضت نسبة المساهمة من 35% في العام 1968 إلى 22% في العام 1985، وفي المقابل ارتفعت مساهمات قطاعات أخرى مثل قطاع الإنشاءات من 3.4% في العام 1968 إلى 17.35 في العام 1987 (عبد الرازق والزغموري، 1992).

أنماط الإنتاج السائدة في فلسطين بعد العام 1993

تقول Sara Roy (1999) إنه وبالنظر إلى أن العمل والتجارة هما أساس الاندماج بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، فقد عملت إسرائيل على فتح الحدود للقوى العاملة الفلسطينية، وبالتالي أفقدتها مهنتيها وحرفتيها، وقد تم دعم هذه السياسة بسياسة مصادرة الموارد الطبيعة، مما أدى إلى إضعاف القاعدة الاقتصادية الأولى في فلسطين، وتراجع القدرة الإنتاجية ونمو قطاع الخدمات الفلسطيني بشكل كبير؛ كونه أصبح القطاع الرئيسي في جلب الدخل، مما أعاد هيكلة العلاقات التجارية الفلسطينية لصالح إسرائيل.

وقد ساهمت اتفاقية أوسلو واتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير مع دولة الاحتلال في العام 1994 في إعادة تشكيل أنماط الإنتاج الفلسطيني بشكل كبير، حيث منحت منظمة التحرير الحكم غير المطلق على ما لا يزيد عن 40% من الأراضي الفلسطينية، مع بقاء معاناة المزارعين الفلسطينيين من تقييد حرية الوصول إلى أراضيهم وحرية التنقل وحرية التصدير إلى الخارج، حيث ساهم توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي تبنت السياسات الرأسمالية الجديدة في تحول أنماط الإنتاج الزراعي الفلسطيني، من خلال تطبيق تلك السياسات القائمة على

الحرية الفردية وتعظيم الأرباح الرأسمالية، من خلال توجه المزارعين إلى زراعة المحاصيل الربحية وعزوفهم عن زراعة المحاصيل الأولية اللازمة للاستهلاك المحلي، وقد انخفضت نسبة دعم السلطة الوطنية للقطاع الزراعي، من خلال تخصيص ما يقل عن 1% من قيمة الموازنة العامة للقطاع الزراعي، بالإضافة إلى غياب الدعم الحكومي والمؤسساتي للمزارعين، حيث أشارت الإحصاءات أن الملكيات الزراعية التي تحصل على الدعم الحكومي لا تتجاوز 26%، كما وأن الملكيات الزراعية التي تحصل على الإرشاد الزراعي من قبل الحكومة لا تتجاوز 9%.

والمتتبع لنسب مساهمة القطاع الإنتاجي الزراعي على صعيد الناتج المحلي يرى انخفاضاً متزايداً عاماً، فقبل توقيع اتفاقية أوسلو شكلت الزراعة ما نسبته 13% من إجمالي الناتج القومي (قطامش، 2016) وفي العام 2012 قد بلغت 5.6% من إجمالي الناتج المحلي (وزارة الزراعة، 2014)، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن مساهمة قطاع الإنتاج الزراعي على صعيد الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، في العام 2015 قد بلغت 3.2% وانخفضت في العام 2016 إلى2.9% فقط من إجمالي الدخل القومي وتشمل الزراعة، وصيد الأسماك، والحراجة الذي يطغى عليه القطاع الخدماتي المتأثر بنشر الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية، والمتمثل في الأنشطة الخدماتية مثل الإقامة، والطعام، والشراب، وأنشطة الخدمات الإدارية، والترفيه والتسلية، بحيث تسيطر على النسبة الأعلى من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتشكل ما نسبته 20.2% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

ويشير عبد الحميد البرغوثي (2014) إلى أن استراتيجيات السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير الاقتصاد الزراعي لم تعتمد على سياسة وطنية زراعية موجهة نحو تعزيز صمود المزارع، بل ركزت

على مشاريع تنموية هدفت إلى استصلاح الأراضي ودعم التعاونيات وبرامج تنموية، وهذه انعكست سلباً على تمتين علاقة المزارع بأرضه مثل برامج العمل مقابل الغذاء، ودعم القطاعات الخاصة، ولم تهدف إلى تعزيز الجانب الرئيسي في الإنتاج الزراعي وهو الزراعة الأسرية، التي تعتمد عليها العديد من العائلات الفلسطينية، والتي تشكل أيضاً غالبية إنتاج اقتصاد الكفاف اللازم للمجتمع الفلسطيني، وقد ساهم هذا التركيز في انتعاش الشركات الخاصة على حساب المزارعين الصغار العاملين في المزارع الأسرية، حيث أن معظم المشاريع التنموية قد ساهمت في ارتباط صغار المزارعين بشركات خاصة سعياً لتلقي الدعم.

إن التغيرات البيئية المحيطة في فلسطين لا تقتصر على شح المصادر الطبيعية وصعوبة الوصول إليها والتغيرات البيئية الطبيعية، بل يضاف إليها كحالة خاصة في فلسطين ما أحدثه المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني من فرض السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية من أرض وماء وحجر، وما أحدثه من تغيرات على أنماط الإنتاج الشبيهة بالتغييرات التي يحدثها الاستعمار الاستيطاني في أي دولة مستعمرة، ويضاف إلى ذلك السياسات النيوليبرالية التي فرضتها الدول الأوروبية والجهات المانحة والتي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

وكما ذكرنا سابقاً حول تأثر مناطق الضفة الغربية بالاحتلال الإسرائيلي، فهي تختلف باختلاف السياقات المحيطة، وأنه لا يمكن تعميم آثار هذا التحول على جميع الأرياف الفلسطينية، وبالتالي فقد تأثرت بعض القرى بشكل مباشر بسياسات الاحتلال الإسرائيلي وأنشطته العسكرية والأمنية، مثل إقامة الجدار على أراضي زراعية للعديد من القرى الفلسطينية، ومنع الوصول للأراضي الزراعية، وإقامة

المستوطنات على مناطق أخرى، وكل ذلك يصب في مصلحة الأهداف العليا لدولة الاحتلال والمتمثلة في الاقتلاع والتهجير للشعب الفلسطيني ونزع علاقتهم الوطيدة بأراضيهم.

وأمّا في بلدة عرابه كحالة دراسية، فهي لم تعاني من هذه السياسيات القمعية لدولة الاحتلال بشكل مباشر، إذ أنه لم يتم الهيمنة على أراضيها، وجدار الفصل العنصري لم يؤثر على البلدة بشكل مباشر، ولكنها تأثرت بآليات التسويق، وصعوبة تسويق المنتجات الحالية، والمنافسة مع المنتجات الإسرائيلية، وتحول عدد كبير من أهالي عرابة للعمل في قطاعات مختلفة مثل قطاع الإنشاءات في الداخل الإسرائيلي.

المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي

كما في دول العالم الثالث الأخرى، فالمرأة الريفية الفلسطينية تتخذ دور المدير والمسؤول المباشر عن تأمين المأكل والمشرب والبيئة الصحية، من خلال استخدامها واحتكاكها بالموارد الطبيعية، بتوفير المياه الصالحة للشرب والطهي وأدوار النظافة الشخصية والمنزلية، التي تستخدم الماء كمورد أساسي في هذه العملية، وفي الكثير من الأرياف تكون المرأة هي المسؤولة عن الحديقة المنزلية التي توفر سلة غذائية مهمة للعائلة، وتشارك في الإنتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية والمزارع التي عادةً ما تكون تدار بشكل عائلي (Rodda, 1997).

ويصف البرغوثي الإنتاج الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية بأنه "إنتاج زراعي أسري، لم يعرف أنماط زراعية غير الزراعة الأسرية إلا ما ندر، وكان اللجوء للعمل المأجور خاصة في الأراضي البعلية حالات نادرة، وفي مواسم معينة عند القطاف غالباً أو غرس الشتل، وفي الحالات التي كان يزيد فيها الطلب على الأيدي العاملة كان يتم اللجوء إما إلى المعونة أو المقايضة أو إلى المحاصصة

والمشاركة في المحصول مع من لا يملك أرضاً زراعية، أو لديه فائض عمل عائلي أو مع عائلات تأتي من خارج المناطق الزراعية" (2014: 56).

ويقودنا هذا الوصف إلى إدراك أهمية دور المرأة الفلسطينية ومساهمتها في القطاع الإنتاجي الزراعي الفلسطيني، لما كانت تلعبه من دور رئيسي في المساهمة في المزارع العائلية بشكل مباشر، في القطاف وزراعة وجمع الثمار والحصاد، أو بشكل غير مباشر في تأمين الغذاء والماء اللازم للعاملين في المزارع الأسرية، ونقله من البيوت إلى المزارع أو إعداده في المزارع نفسها. إضافة إلى أهمية دورها الإنجابي في تنشئة وتربية الأطفال كونهم قوى عاملة مستقبلية في تلك المزارع.

وتضيف ميعاري (2005) أن هذه التحولات السياسية والاقتصادية قد انعكست على الأدوار التي تقوم بها النساء بشكل مباشر، وقد تحولت مهمة النساء إلى إعادة الإنتاج والقيام بالأدوار الإنجابية والرعاية الاسرية، إذ أن تحول المزارعين الذكور إلى عمالة في الداخل الإسرائيلي لم تشمل تحول النساء إلى عاملات.

وتقول Analise Moors (1990) أن مساهمة المرأة في القطاع الإنتاجي الزراعي الفلسطيني ارتبطت إلى حد كبير بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحالة الفلسطينية، من خلال التغيير على سبل الملكية ومقدرة المرأة على امتلاك الأراضي الزراعية، وحرية استخدامها وكيفية الحصول عليها إما بشرائها أو بالحصول عليها كمهر أو بالميراث، وبالتالي فإن التغيرات المحيطة مثل تغير سبل الملكية، وهجرة الذكور إلى الدول المحيطة، وتغير القيم والعادات السارية مثل تسجيل قطع الأرض باسم الزوجة كمهر لها عند الزواج، أو الحصول على مبلغ مالي أو قطع ذهبية كمهر لها قد

انعكس على سبل الملكية للمرأة، مما ساهم في إحداث التغييرات على الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية.

وحول ملكية الأرض فقد اختلفت التوجهات وعلاقات الملكية باختلاف المراحل التاريخية التي مرت بها الضفة الغربية، ففي فترة الحكم العثماني كانت جميع الأراضي مشاع، يعاد تقسيمها كل ثلاثة أو خمسة سنوات، وفيما يخص النساء كان لا يحق لهن المطالبة بالإرث، أو بالحصص في حال وجود ذكور أقارب لها في العائلة. (1985).

وتؤكد على ذلك مورز (Moors, 1995) بأن هناك عوامل عديدة تحدد آلية حصول المرأة على ملكية، وأخذ حقها في الميراث، فقبل فترة الخمسينيات كانت المرأة المتزوجة من شخص غريب عن القرية لا تأخذ حقها في الميراث، وبالنسبة للمرأة من داخل القرية ولديها أخوة ذكور كانت تأخذ حقها في حالات نادرة، وقد ارتكزت ملكية المرأة في تلك الفترة على المرأة بشكل رئيسي، وعلى ما يحصلن عليه عند الزواج كهدية عرس أو مهر، ولكن وحتى مع امتلاكها للأرض فإنه لم يكن لها حرية التصرف بها إلا بعد وفاة زوجها أو حميها.

وبعد احتلال الضفة الغربية وهجرة العديد من الشبان الفلسطينيين للعمل في دول الخليج أصبحت الزراعة عملاً ثانوياً، ومع تفتت الأسرة الممتدة وتوفر النقد لدى الشباب الفلسطيني، فقد انخفضت نسبة حصول المرأة على أرض كمهر، وإنما كانت تحصل على مهرها نقداً ولم يكن لها الحرية الكاملة في التصرف بها، ومع التضخم في العملة لم تعد المرأة قادرة على شراء الأرض بمهرها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ومحاربته للقطاع الزراعي والهيمنة على عمليات التصدير، كما ذكرنا، أدى إلى حصر فرص العمل المتاحة للجميع،

وقد تأثرت النساء بشكل كبير حيث أن القطاع الزراعي يوفر جزءاً من قطاع العمل غير الرسمي الذي تساهم به النساء، ويوفر مجالاً لمصادر الدخل المتاحة لهن سواء بالأعمال الموسمية أو بمساعدة العائلة على تأمين احتياجاتها، وبالتالي فقد انعكست هذه السيطرة سلباً على مصادر دخل النساء الفلسطينيات (Abu Awwad, 2011).

وقد شهدت مساهمة المرأة الفلسطينة في القطاع الإنتاجي الزراعي تغييرات ملحوظة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها الشعب الفلسطيني، والتي تأثرت بشكل مباشر بالظروف السياسية والإقتصادية المحيطة، كما وأن الطابع العام للإنتاج الزراعي في فلسطين والذي يرتكز على الزراعة الأسرية التي تشمل مساهمة جميع أفراد الأسرة في الإنتاج الزراعي قد ساهم في تحول أدوار المرأة نتيجة تأثر الأسرة نفسها بالسياقات المحيطة.

وبالرغم من أهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، إلا أنها في تراجع مستمر، حيث وصلت نسبة مساهمة المرأة في القطاع الزراعي 38.5% من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي في العام 2000، وتراجعت لـ 35.6% في العام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013). وبهذا الصدد يشير البرغوثي (2014) أن القطاع الزراعي الفلسطيني هو قطاع أنثوي حيث تشكل نسبة مساهمة المرأة المباشرة في الإنتاج الزراعي الفلسطيني ما يقارب 34% من إجمالي القوى العاملة فيه في العام 2014، وبالتالي إن أي تغير على أنماط الإنتاج الزراعي الفلسطيني سيكون له تأثير مباشر على المرأة الريفية الفلسطينية التي تشكل ما يزيد عن ثلث القوى العاملة المساهمة في هذا القطاع.

نسنتنج من ما ناقشته الأدبيات حول آثار التحديث، وسياسات الاستيطان الكولنيالي وآثارهما في تحول أنماط الإنتاج الزراعي، أن هذه السياسات تنعكس على أدوار النساء بشكل عام وعلى النساء الريفيات بشكل خاص، إذ أنهن الأكثر ارتباطاً بالقطاع الزراعي، وتتلخص هذه الآثار على تغير سبل الملكية، بالنسبة للنساء وصعوبة الوصول للموارد الطبيعية، وذلك أن سياسات التحديث تسعى لتعظيم الأرباح والتحول من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد الربحي القائم على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتكثيف إنتاج المحاصيل الربحية.

كما وقد أدى ذلك إلى تحول أدوار النساء لتنحصر في الأدوار الإنجابية، وتهميش دورها في الأدوار الإنتاجية، على اعتبار أن مساهمتها مساهمة ثانوية، بالإضافة إلى تعزيز أهمية دخل الرجل الذي أصبح أساسياً مقارنة بدخل النساء، كما وأشارت الأدبيات إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق النساء الريفيات نتيجة لصعوبة الوصول للموارد، وزيادة الأعباء الناتجة عن تقاسم الأدوار، إذ أنها أصبحت مجبرة على القيام ببعض الأدوار التي كان يقوم بها الرجل، وذلك نتيجه غيابهم وهجرتهم والتحول لسوق العمل.

وفي ظل إجماع العديد من الأدبيات حول الآثار السابقة على النساء الريفيات في دول العالم، يبقى التساؤل حول مدى تطابق هذه الآثار على جميع النساء في دول العالم الثالث، وهل يصلح الخروج بنتائج تفيد بتعميم آثار التحول على الأنماط الإنتاجية الزراعية وانعكاساتها على النساء. ولذلك سيقوم الجزء التالي من الدراسة بالبحث في واقع الحالة الفلسطينية إزاء هذه التحولات، وما هي القواسم المشتركة والفوارق بين ما يحدث في دول العالم الثالث وفلسطين، من خلال الاستماع إلى أصوات النساء الريفيات الفلسطينيات أنفسهن، وتسليط الضوء على أسباب وأثر هذه التحولات، كما تراها النساء

الريفيات الفلسطينيات، وما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه التحولات وفقاً لما تراه النساء في البلدة.

الفصل الرابع:

الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة

شكل الإنتاج التقليدي: اقتصاد الكفاف والتحول الذي طرأ عليه

عند الحديث عن أشكال الإنتاج في منطقة معينة فإن الأدبيات عادة ما تحصر أنواع الإنتاج بنوعين هما إنتاج اقتصاد الكفاف الذي تعرفه ماريا ميس (Mies, Maria, 2000) على أنه الاقتصاد القائم على تأمين الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب والقدرة على التحكم بمصادر الإنتاج الأولية اللازمة لإعاشة العائلة من منتجات زراعية أو حيوانات أو أرض، وبالتالي هو الاقتصاد القائم على تغطية الاحتياجات الأساسية للعائلة؛ لضمان بقائها على قيد الحياة وتمكينها من تنشئة الأطفال وتربيتهم، ليصبحوا أحد مصادر إنتاج الكفاف كقوى عاملة فيه. أما شكل الإنتاج الثاني فهو الإنتاج الربحي أو اقتصاد السوق القائم على زراعة المنتجات الموجهة نحو السوق لتحقيق الربح المادي.

وفيما يخص بلدة عرابة فإنه لم يّسد بها نمط إنتاجي واحد، بل يشكل نمط الإنتاج في البلدة مزيجاً من هذين النموذجين، وقد شهدت الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة تحولات عدة وتنقلات بين إنتاج اقتصاد الكفاف والإنتاج الربحي، وكما وفي باقي الأرياف الفلسطينية فقد شهدت بلدة عرابة ثلاث مراحل تاريخية مفصلية انعكست على واقع الإنتاج الزراعي فيها، وهي الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الـ 1948، واحتلال الضفة في العام 1967 ومرحلة ما بعد العام 1993.

الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة 1948-1967

تشير أم عمر[1] البالغة من العمر خمسة وثمانون عاماً، والتي تعد عائلتها من العائلات الفقيرة في بلدة عرابة، وقد عملت في القطاع الزراعي بأجر يومي، بأن سكان البلدة كانوا متأقلمين مع طبيعة الإنتاج القائم، وقد ارتبط غذاؤهم اليومي بطبيعة المنتجات الغذائية التي يقومون بقطافها، ففي موسم الزيت يعتمد معظم غذائهم على المأكولات المعتمدة على الزيت مثل الملاتيت، وفي مواسم القمح يعتمد غذاؤهم على المأكولات التي ينتجها القمح مثل الفريكة، وفي مواسم الربيع كان يعتمد غذاء العائلة على ما تسميه "أكلات الخضار" مثل العكوب والخبيزة والزعمطوط التي كانت نساء ورجال البلدة يقومون بجمعها من جبال البلدة.

وتضيف أم بسام[2] البالغة من العمر ثمانية وسبعون عاماً، والتي عملت مع زوجها وعائلتها في القطاع الزراعي لفترة طويلة من الزمن، كنا نحرص على تأمين جميع احتياجات العائلة الغذائية من الأرض، ففي كل موسم كنا نزرع ما نحتاجه لتغذية العائلة والأطفال في جزء من الأراضي التي كنا نستأجرها ونزرع باقي الأرض بالمنتجات التي كنا نبيعها في السوق المحلية أو أسواق الخضار.

([1]) أم عمر أرملة تبلغ من العمر خمسة وثمانون عاماً تعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة التي ليس لديها حيازات زراعية، وعملها في قطاع الزراعة كان كعاملة تعمل بأجر يومي أو موسمي، ترأست العائلة لمدة اثني عشر عاماً نتيجة مرض زوجها، وكانت هي المسؤولة عن تأمين جميع احتياجات العائلة وتنشئة أبنائها، وقد عزفت عن العمل الزراعي عندما كبر أبناؤها وتحولوا للعمل في الداخل الإسرائيلي وهجرة ابنها الأكبر لدول الخليج.

([2]) أم بسام مزارعة أرملة تبلغ من العمر ثمانية وسبعون عاماً، عملت في القطاع الزراعي مع زوجها وأبنائها لفترة طويلة من الزمن، وتعد عائلتها من صغار المزارعين الذين استفادوا من العمل في القطاع الزراعي، وتوسعت ملكيتهم ليصبحوا من كبار المالكين للأراضي الزراعية في البلدة، كما تنوع عملهم في القطاع الزراعي بين زراعة اقتصاد الكفاف، والمنتجات الربحية، وقطاف الزيتون، وفي أواخر السبعينيات ذهب أبناؤها للعمل في الداخل الإسرائيلي، وعزفوا عن العمل في القطاع الزراعي، وانحصر عملهم في قطاف الزيتون في أراضيهم المتبقية، بعد أن باع وتقاسم أبناؤها حصصهم بعد وفاة والدهم.

كما وتقول أم محمد [1] لم نكن نقوم بشراء أي منتج غذائي من السوق، وفي بعض الأحيان كنت أقوم بشراء اللحوم مقابل كمية معينة من المنتجات المتوفرة لدي مثل البامية أو الفقوس وغيره". وبالتالي فإن هذه الفئة من المزارعين والتي تشكل الأغلبية في البلدة تتعامل مع الأرض على أنها مصدر حياة وليست مصدر دخل. أما بخصوص المزارعين الكبار الذين استخدموا الأرض كمصدر دخل فمن الملاحظ أن علاقتهم بها هي علاقة ربحية قائمة على تحقيق الربح المادي من خلال إنتاج المحاصيل الربحية والمتنوعة.

تقودنا مداخلات هؤلاء النساء للاستنتاج بأن نمط الإنتاج السائد في تلك الفترة هو نمط الإنتاج الكفافي، الذي يهدف إلى سد احتياجات العائلة أولاً ومن ثم بيع الفائض، إذ أنه في تلك الفترة اعتمد أهل البلدة على تأمين احتياجاتهم الأساسية من غذاء على منتجات الأرض التي يقومون بزراعتها، أو على المنتجات الزراعية البرية التي يقومون بجمعها من التلال والجبال.

كما وأن الاعتماد التام على الموارد الزراعية لتأمين اقتصاد الكفاف واعتبار العمل بالإنتاج الزراعي هو عمل أساسي للبقاء على قيد الحياة وتربية وتنشئة الأطفال، قد قادني للتساؤل حول أهمية الأرض بالنسبة لتلك العائلات والنساء خاصة، والتي تبدو بأنها علاقة بقاء فهي مصدر الإنتاج الوحيد للعائلة، وتعتبر الملكية لها ملكية جماعية لجميع أفراد الأسرة، ولأهمية هذا الموضوع تم إفراد جزء

([1]) الحاجة أم محمد امرأة متزوجة تبلغ من العمر ثمانون عاماً، عملت مع زوجها في القطاع الزراعي وكانت تعد عائلتها من صغار المزارعين الذين يقومون بزراعة أراضيهم واستئجار بعض الأراضي الأخرى، عملت مع زوجها في القطاع الزراعي وعند سفره ترأست الأسرة، واستمرت الأسرة في الإنتاج الزراعي. في فترة الثمانيات ذهب أبناؤها للعمل في الداخل الإسرائيلي كعمال في قطاع الإنشاءات وغيره، وبذلك انحسر عملهم في القطاع الزراعي فقط في قطاف الزيتون من أراضيهم الخاصة.

خاص من الدراسة سيتم نقاشة لاحقاً للتركيز على طبيعة العلاقة بين المزارعين والأرض، بالتركيز على أهمية الأرض بالنسبة للنساء وآلية التحول على هذه العلاقة.

الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابة 1967-1993

يقول حسين (2010) إن الزراعة في بلدة عرابة شهدت تحولاً ملحوظاً بعد العام 1967، ويعزى هذا التحول لسيطرة الاحتلال على الضفة الغربية وهجرة العديد من سكان البلدة لدول الخليج وانتقال العديد من الأهالي للعمل في أراضي الـ 1948.

ولكن وبالرغم من التحولات على أنماط الإنتاج الزراعي في تلك الفترة وبدء التحول من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى الإنتاج الربحي، إلا أن النمط الإنتاجي السائد شكل مزيجاً من اقتصاد الكفاف والاقتصاد الربحي معاً.

حيث تقول الحاجة زهية[1] التي تبلغ من العمر ستة وستون عاماً وتعد من المزارعات النشيطات في تلك الفترة، ولم تعزف عن الإنتاج الزراعي بشكل كامل فهي ما زالت تعمل في قطاف الزيتون وزارعة بعض الأراضي التي تملكها أسرتها.

([1]) مزارعة من بلدة عرابة تبلغ من العمر ستة وستون عاماً، وهي امرأة غير متزوجة لا زالت تعمل في القطاع الزراعي مثل قطاف الزيتون، وزراعة بعض الأراضي التي لا زالت تملكها أسرتها، وقد ترأست أسرتها نيابة عن والدها منذ فترة طويلة نتيجة سفر إخوتها للدراسة والعمل في الخارج وكبر والدها في السن، كانت تعد أسرتها من المزارعين الميسوري الحال مقارنة بصغار المزارعين، وقد تحولوا إلى مزارعين صغار نتيجة العديد من التحولات الناتجة عن هجرة رجال العائلة والتحول من عائلة ممتدة تشمل الأب والأبناء والإخوة والأعمام إلى عائلة مكونة من الأب والأبناء فقط، بالإضافة إلى انحسار الأراضي الزراعية المتاحة نتيجة تقسيم الميراث بين الأب والأعمام ومصادرة بعض الأراضي من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

في أواخر الستينات وحتى أواخر السبعينات كنا نعمل على تأمين احتياجاتنا الغذائية الأساسية أولاً، بالإضافة إلى جميع اللوازم الزراعية للعام المقبل، من بذار والسماد الطبيعي الناتج من روث الحيوانات، وكنا نعمل على توفير التبن والشعير لعام كامل لكي نقوم بتغذية الحيوانات التي نملكها سواء للأغراض الزراعية أو لبيع الحليب والأجبان، وما يزيد عن حاجتنا كنا نبيعه، وفي العديد من السنوات كنا نخصص جزءاً من الأرض لسد احتياجاتنا الغذائية وباقي الأرض تخصص لإنتاج المنتجات التي يتم بيعها في الأسواق الفلسطينية أو تصديرها للشام أو دول الخليج.

من الملاحظ أنه في جميع حالات الحيازات الزراعية أن نمط الإنتاج القائم هو مزيج من اقتصاد الكفاف واقتصاد السوق، ولكن السائد في البلدة هو اقتصاد الكفاف القائم على سد احتياجات العائلة الأساسية من الغذاء وبيع الفائض، بل ويتجاوز ذلك إلى تأمين بذور منتجات العام المقبل وتأمين المأكل للحيوانات التي كانوا يقومون بتربيتها بغرض سد الاحتياجات أو بغرض استخدامها في الإنتاج الزراعي، مثل الحمير والبغال والخيول والأبقار وحتى في المزارع التي كانت تزرع بالمنتجات الربحية، فإن مالك الأرض أو مستأجرها كان حريصاً على تأمين احتياجات العائلة الغذائية بتخصيص جزء من الأرض لسد هذه الاحتياجات.

وتضيف أم علي[1] أن والدها قد عمل على تخصيص مارِس من أراضيهم لزراعة احتياجات العائلة السنوية طوال الموسم، حيث كانوا يقومون بزراعة البصل والثوم والبندورة والفقوس ومعظم المنتجات الزراعية اللازمة لتغطية الحاجات الأساسية من غذاء العائلة طوال العام.

([1]) أم علي امرأة متزوجة تبلغ من العمر اثنان وستون عاماً يعد أبوها من كبار مزارعي الزيتون في البلدة، عملت مع عائلتها في قطاف الزيتون في أراضيهم الخاصة وأراضي الضمان التي كان يستأجرها والدها، عزفت العائلة عن القطاع الزراعي نتيجة توجه إخوتها لأعمال أخرى ونتيجة لتقاسم الميراث وبيع العديد من حصص إخوتها بعد وفاة والدها،

وتضيف أم السعيد[1] التي تبلغ من العمر خمسة وسبعون عاماً وتعد عائلتها من صغار المزارعين أن كافة أعمالها وعائلتها في فترة الستينيات والسبعينات كان في أراضي ضمان حيث تقول: "كنا نقوم بضمان عدة أراضي سنوياً ونقوم بزراعة القمح والبيقة والسمسم والبندورة، وكنا نخصص جزءاً من الأراضي التي نقوم بضمانها للزراعة بالمنتجات التي تسد احتياجات العائلة، حيث كنا نزرع ما يكفي احتياجات العائلة من البندورة والكوسا واليقطين والفول والزهرة والباذنجان والحمص والعدس والخس، وقد كنا حريصين على ألا نقوم بشراء أي نوع من الخضرة من السوق".

كما ولا بد من الإشارة هنا أنه في فترة الستينات لما تكن الأنماط الإنتاجية الزراعية تأخذ نفس الطابع في جميع مناطق الضفة الغربية، ولكنها بشكل معين كانت تتقاطع في عدة أشكال أهمها التركيز على إنتاج اقتصاد الكفاف، وتختلف من منطقة لأخرى بحسب الظروف السياسية المحيطة، إذ تم مصادرة العديد من أراضي المزارعين في تلك الفترة وفي مناطق معينة، بينما في بلدة عرابة لم يكن للسيطرة الإسرائيلية أثر على تحول أنماط الإنتاج بل تعزى بشكل أكبر للعديد من الظروف المحيطة مثل هجرة شباب البلدة للعمل في دول الخليج، وتحول قسم كبير للعمل في الداخل المحتل.

وبالتالي فإنه يمكننا الاستنتاج بأن نمط الإنتاج السائد في تلك الفترة هو مزيج من إنتاج اقتصاد الكفاف، مع توجه واضح نحو الإنتاج الربحي، ولكن وفي هذا النوع من الإنتاج الربحي لا يمكن القول بأن آثاره كانت سلبية على المجتمع أو على المزارعين الآخرين؛ فمن ناحية، فإن هذا النوع من الإنتاج

استمرت بالعمل مع زوجها في أراضي الزيتون فقط لفترة معينة من الزمن ثم أصبحت تساعد زوجها في عمله الخاص الذي توجه إليه بعد ضعف المردود المادي للعائلة من قطاف الزيتون.

([1]) أم السعيد أرملة وتبلغ من العمر 75 عاماً، عملت مع زوجها في الزراعة وتعد من عائلة متوسطة الدخل المادي، لا تملك أراض زراعية كانت تعمل بأراضي المزارعين الكبار إمّا على حصة، أو تقوم وعائلتها باستئجار أرضي زراعية وقد تركوا العمل في الزراعة وتحولت لعمل الحلويات في المنزل.

كان يوفر مصدر دخل للمزارعين الكبار، حيث تقول الحاجة أم أحمد[1] التي تعد عائلتها حتى وقتنا الحالي من كبار المزارعين في البلدة، واستمر في العمل الزراعي مع بعض أبنائها حتى وفاة زوجها، بحيث قسم أبناؤها الميراث وكل منهم اتجه إلى عمله الخاص، ويقومون الآن بتأجير أراضيهم لمزارعين آخرين: "لم نكن بحاجة إلى أي مصدر دخل آخر، فقد كنا نعمل على توفير احتياجات العائلة من منتجاتنا، وقمنا بتعليم الأبناء من الدخل الناتج من الأعمال الزراعية التي نقوم بها".

ومن ناحية أخرى، فإن هذا النوع من الزراعة كان يوفر فرص عمل للعديد من العائلات التي اعتمدت على العمل لدى المزارعين الكبار وتوفير مصدر دخل يعيلها، حيث تقول الحاجة رسمية التي عملت لأعوام كثيرة في فترة السبعينات لدى المزارعين الكبار، بأن عائلتها الفقيرة قد اعتمدت على العمل على حصة أو بأجر يومي لدى المزارعين الكبار وتوفير مصدر دخل، بالإضافة إلى زراعة أرضهم بالمنتجات التي تحتاجها العائلة طوال العام.

ومن هنا يتبين لنا أن ملكية الأرض كانت ملكية جماعية يعمل بها جميع أفراد العائلة، وحتى صغار المزارعين كانت تربطهم بالأرض علاقة جماعية أيضاً، ولكن هذه العلاقة بدأت بالتفتت بعد العام 1967 نتيجة هجرة العديد من سكان البلدة، إما لدول الخليج أو العزوف عن القطاع الزراعي والتوجه للعمل في الداخل الإسرائيلي.

([1]) أم أحمد امرأة متزوجة تبلغ من العمر ثلاثة وستون عاماً، تعد عائلتها من كبار المزارعين في البلدة، وعمل لدى عائلتها العديد من المزارعين الصغار، واستمر عملها في القطاع الزراعي لحين وفاة زوجها إذ تحول أبناؤها للعمل في أعمال أخرى وقاموا بتقسم الميراث وكل منهم اتجه إلى عمله، ويقومون الآن بتأجير أراضيهم الزراعية لمزارعين آخرين يقومون بزراعتها.

وأخيراً، فإن هذا النوع من الزراعة قد عمل سابقاً على توفير فرص عمل للعمال الزراعيين الذين لا يمتلكون حيازات زراعية، وليس لديهم القدرة على الاستئجار أو العمل بحصة، فقد كانوا يعملون بنظام الأجر اليومي، حيث تقول سهام التي تبلغ من العمر 43 عاماً، وتعد عائلتها من كبار المزارعين في البلدة[1]: "في بعض مواسم البصل وزراعة البطيخ كان يعمل لدى أبي ما يزيد عن خمسين امرأة ورجل بمختلف المواسم الزراعية، ففي موسم البطيخ كانت تعمل النساء على زراعة البذور وفي مواسم البصل قد عملت النساء لدى والدي في تعبئة البصل". ولكن عائلتها لم تستمر بالزراعة على هذا النحو، فمع بداية الثمانينات كبر أفراد العائلة الذكور وقاموا بشراء معدات زراعية حديثة، قادتهم للاستغناء عن الأيدي العاملة التي كانت تعمل لديهم. وحتى هي لا تشارك عائلتها في العمل الزراعي الحالي، وذلك ليس لأنها تزوجت، بل لأنها باعت حصصها من الأرض لإخوانها الذكور بعد وفاة أبيها، وقامت ببناء منزل وافتتاح مشروع صغير يدر عليها دخلاً مستقلاً وتنفق به على زوجها وأولادها.

الأنماط الإنتاجية الزراعية في بلدة عرابه بعد العام 1993

ما يميز هذه الفترة عن المراحل التاريخية السابقة في بلدة عرابة، هو أن المزيج من إنتاج اقتصاد الكفاف والإنتاج الربحي بدأ بالتلاشي بشكل ملحوظ، حيث أن إنتاج اقتصاد الكفاف قد اختفى بشكل كبير في البلدة، واقتصرت زراعة محاصيل الكفاف على بعض المزارع الصغيرة، التي لا تشكل

([1]) سهام امرأه متزوجة وتبلغ من العمر أربعه وخمسين عاماً، تعد عائلة أبيها من كبار المزارعين في البلدة إلى يومنا هذا، ومن أوائل المزارعين الذين استغلوا التكنولوجيا المدخلة إلى البلدة عمل لديهم العديد من العائلات، والعمال الموسميين، بما فيهم النساء، وشهد إنتاجهم الزراعي العديد من التحولات سواء بإدخال التكنولوجيا أو بالتحول من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى التركيز على المحاصيل الربحية، حالياً لديها مشروعها الخاص إذ أنها تمتلك دكانة ومكتبة بجانب بيتها وتقوم بإعالة أسرتها منها.

غالبية الإنتاج الزراعي في البلدة، بالإضافة إلى بعض الحدائق المنزلية التي تكون بجوار المنزل والتي تعتني بها نساء البلدة عادة، حيث تقول سعاد[1] أنها تقوم بزراعة العديد من المنتجات الزراعية في حاكورة المنزل مثل البندورة والخس والباذنجان والفول والفلفل، وتقوم بسقايتها والعناية بها وذلك لتقليل الحاجة لشراء هذه الخضروات من السوق.

كما وأن المتتبع لأنماط الإنتاج الزراعية في البلدة يرى اختفاء العديد من المنتجات الزراعية مثل البطيخ والشمام، ويرى تحولاً واضحاً في أنواع المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في البلدة، حيث تقول الحاجة رسمية التي تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً، وعملت بأجر يومي لدى كبار المزارعين[2] أنه في السبعينيات والثمانينيات كان سهل عرابة مليئاً بالعديد من المنتجات الزراعية المتنوعة مثل البطيخ والشمام والبندورة والفقوس والسمسم والكوسا واليقطين، أما في هذه الأيام فإن زراعة البطيخ والشمام قد اختفت تماماً ويتم زراعة البندورة في بيوت بلاستيكية، وقد امتلأ السهل بمنتجين رئيسيين هما البامية والدخان ومساحات قليلة جداً يتم زراعتها بالفقوس والقمح والشعير.

وأخيراً، يمكن الاستنتاج بأن هذه الفترة شهدت تحولات بارزة على أنماط الإنتاج في البلدة، فقد تحول الإنتاج من مزيج من الاقتصاد الربحي والكفاف إلى إنتاج ربحي بحت، مع وجود بعض

([1]) سعاد امرأه متزوجة تبلغ من العمر 43 عاماً، وتعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة، عملت مع عائلتها في قطاف الزيتون وزراعة بعض أراضيهم ولكنهم توقفوا عن العمل في الزراعة؛ لأنه لم يعد كافياً لسد احتياجاتهم، تقوم الآن بزراعة حديقتها المنزلية لتوفير احتياجات العائلة الغذائية والتقليل من تكاليف سد احتياجاتهم من السوق، كما وتنتج العديد من المنتجات الاستهلاكية مثل المخللات والزعتر.

([2]) الحاجة رسمية امرأة غير متزوجة تعد عائلتها من صغار المزارعين في البلدة، عملوا لدى كبار المزارعين على حصة، وفي بعض الأحيان استأجروا العديد من الأراضي ليقوموا بالإنتاج الزراعي، تركز عملهم على قطاف الزيتون، وزراعة العديد من المنتجات وأهمها زراعة البامية، توقفت عائلتها عن العمل في القطاع الزراعي وانحصر عملهم في قطاف الزيتون نتيجة أسر أحد إخوتها من قبل الاحتلال وتوجه الباقين للعمل في الخارج أو في الداخل الإسرائيلي، حالياً هي لا تعمل وليس لديها مصدر دخل وتعيش على نفقة إخوانها المتزوجين هي وأمها.

الاستثناءات القليلة، وبما يخص بلدة عرابة، فإن هذا التحول ناتج عن ثلاثة أسباب رئيسية وهي الهيمنة الإسرائيلية، والهجرة وتفتت الملكية وظهور طبقه جديدة من المزارعين والسماسرة الذين يقومون باستئجار مساحات شاسعة من الأرضي وزراعتها بأشتال الدخان. حيث يعد الدخان المنتج الأساسي في البلدة في الوقت الحالي. وسيتم الحديث عن هذه الأسباب تفصيلياً في الجزء التالي من الدراسة نتيجة ارتباطه المباشر بسبل الملكية وعلاقتها بتحول أنماط الإنتاج.

أنواع الحيازات الزراعية وانعكاساتها على أنماط الإنتاج في بلدة عرابة

تقول Moors (1990) بأنه على الرغم من أن السياسات الرأسمالية لها دور كبير في تحويل أنماط الإنتاج، إلا أنه لا يجب إهمال السياقات الأخرى التي تساهم في هذا التحول، فمثلاً نظام الميراث، وتوزيع الملكية، والتغيير بحيازات الأراضي، يساهم بالخروج من نطاق الزراعة العائلية وتعزيز التوجهات الفردية في تحقيق الربح الفردي وتعزيز الملكية الفردية.

يعود التغير في أنماط الملكية لسببين رئيسيين: الأول يتمثل في هجرة عدد كبير من الذكور من البلدة لدول الخليج وخاصة الكويت، والأردن بعد عام 1948. وازدادت هذه الظاهرة ووصلت لأوجها في فترة حكم الأردن للضفة الغربية، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من البلدة إلى مدن الضفة، حيث يقدر عدد السكان في مدنية جنين الذين ينتمون لبلدة عرابة أصلاً 12 ألف نسمة وفي مدينة رام الله ما يقارب 600 عائلة، ويقدر عددهم في الأردن بـ40000 نسمة، بينما عدد السكان المتواجدين في البلدة يقدر بـ13000 نسمة تقريباً، لذا فإن هجرة هذه الأعداد ساهم في تحويل كثير من الأراضي الزراعية المنتجة إلى أراضي بور مما أدى إلى انهيار القطاع الزراعي بشكل كبير في البلدة.

أما السبب الثاني فهو التحول من فكرة الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية، وإصرار الورثة على تقسيم الأرض، وقد باع العديد من سكان عرابة الذين هاجروا حصصهم من ملكيات آبائهم خاصة بعد فترة الثمانيات واستقرارهم في البلدان التي هاجروا إليها.

ومن هنا بدأت فكرة تحويل الأرض إلى سلعة وبدأت النساء تطالب بحصصها من الميراث والتصرف بها، إما ببيعها والإنفاق على تعليم الأبناء أو بتأجيرها، حيث تقول أم بسام التي كان زوجها يملك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، أن أبناءها وبناتها طالبوا بتقسيم الميراث بعد وفاة زوجها في التسعينيات، وأخذ كل واحد منهم حصته من إرث أبيه، فمنهم من باع حصته من الإرث ومنهم من قام ببناء منزل خاص عليها وانفصل عن العائلة.

وفي بلدة عرابة تبين أن ملكية الأراضي الزراعية من أهم العوامل التي توثر على طبيعة الإنتاج، حيث أن الأرض كانت هي المورد الرئيسي لعمليات الإنتاج وتحدد بشكل كبير نوعيته وشكله، وقد تنوعت أشكاله وانقسمت إلى:

1. الزراعة في الملكيات الخاصة: حيث يعمل معظم أفراد العائلة في هذه الملكية ويقومون بزراعة الأرض وحراثتها والحفاظ عليها.
2. زراعة الأرض بالضمان: وهي أن يقوم المزارع باستئجار أرض من مالكها مقابل مبلغ مقطوع من المال يدفع سنوياً وعادة ما يكون الدفع في نهاية الموسم الزراعي.

وفي كلا النوعين كان المزارع يتحكم بنوعية الإنتاج، سواء كانت إنتاج اقتصاد الكفاف أم إنتاج المحاصيل الربحية، حيث تقول الحاجة زهية أنه في فترة السبعينيات كانت تعمل مع عائلتها بأراضي خاصة بهم ويقومون بضمان أراضٍ أخرى، وقد كانوا يقومون بالإنتاج الزراعي طوال العام وعملوا على

زراعة كل من المحاصيل الشتوية والصيفية ومنها زراعة القمح والشعير والعدس والبرسيم والسمسم والبطيخ والشمام، وقد شمل إنتاجهم كل من إنتاج الكفاف والإنتاج الربحي، وكانوا حريصين على توفير احتياجات العائلة سنوياً وبيع الفائض عن حاجتهم.

كما وأن اختلاف نوعية الملكيات الزراعية وآلية استخدام الأرض قد ساهم في تنوع الارتباط بالأرض، وانعكس على طبيعة علاقة المزارع بها، حيث نجد أن علاقة صغار المزارعين بالأرض هي علاقة اعتماد تام عليها كمصدر للحياة ومصدر تأمين الحاجات الأساسية اللازمة للبقاء والتنشئة، وفي ظل هذه العلاقة فإن الإنتاج الزراعي كان قائماً على تأمين كافة احتياجات العائلة الأساسية من المواد الغذائية.

وقد اعتمدت علاقات العمل وأشكاله في البلدة على حجم الملكيات الزراعية المتاحة للعامل في هذا القطاع، وقد ظهرت العديد من علاقات العمل التي تأثرت بها سياسة الأجور أيضاً وفقاً للآتي:

العمل على حصة

انتشر هذا النوع بين صغار المزارعين الذين لا يملكون حيازات زراعية ولا يقومون باستئجار الأراضي لزراعتها وارتبطوا بالعمل مع كبار المزارعين، حيث كانت تقوم هذه العلاقة على الاتفاق ما بين المزارع الكبير وصغار المزارعين سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بحيث كان يتم الاتفاق معهم كعائلات، فكان يتم الاتفاق على العمل مع مترئس العائلة بغض النظر إن كان ذكراً أو أنثى بحيث يقوم المزارع مالك الأرض بزراعة الأرض وتحمل تكاليف الزراعة كاملة من بذور ومعززات وآلات، ويقوم مزارع آخر وعائلته بالعناية بالمزروعات سواء بالتعشيب أو القطاف أو الحصاد مقابل حصة معينة من المحصول، ولم يكن للمزارع الصغير أو عائلته خيار في نوعية الإنتاج الزراعية، حيث أن من يتحكم

في نوعية الإنتاج هو مالك الأرض، وفي غالب الأحيان قد ساد إنتاج المحاصيل الربحية في هذا الشكل من أنماط الإنتاج، حيث تقول الحاجة رسمية أن عائلتها لم تكن تملك أرضاً، ففي بعض السنوات كانت عائلتها تقوم بضمان الأراضي وزراعتها لسد احتياجات العائلة، حيث كانوا يقومون بزراعة البندورة والفقوس والفاصولياء وعباد الشمس واليقطين والكوسا واللوبية. أمّا في الأراضي التي كانت عائلتها تعمل بها على حصة فقد كان المنتج الرئيسي الذي يزرعونه هو البامية فقط، أو المنتجات الزراعية التي يقوم بزراعتها صاحب الأرض مثل السمسم والقمح.

وفي هذا النوع من العمل كان المزارع الصغير يأخذ نصف المحصول كأجر، وكان له حرية التصرف إما بأخذ حصته من المحصول كأجر وله حرية التصرف في كيفية تسويقه وثمنه، أو يأخذ ثمن هذا النصف مباشرة من المزارع الكبير ولا يتحمل مسؤولية بيعه أو تسويقه.

وتضيف الحاجة أم أحمد:

في أواخر السبعينات قد عملت لدينا العديد من العائلات في عرابة على حصة، وكانوا يأخذون أجرهم وفقاً للاتفاق الذي يتم بداية الموسم إما نصف المحصول أو نصف ثمنه. وكان عليهم أن يقوموا بالعناية بالمزروعات وقطافها وهم من يتحملون هذه المسؤولية، كما أن هذه العائلات كانت تعمل بأكملها رجالاً ونساءً، وقد حرصنا على أن تتناسب مساحة الأرض الممنوحة على حصة مع حجم العائلة، وطبيعة الأيدي العاملة لديهم وفقاً لعدد أفراد الأسرة القادرين على العمل، وقد كان يتم الاتفاق مع مترأس العائلة سواء أكان رجلاً أو امرأة ويتم التعامل معهم على أن هذه العائلة لها حصة معينة دون النظر لعدد العاملين بها، فالأجر كان يدفع وكأنه لفرد واحد أو وحدة عمالية واحدة.

أما بخصوص العائلات الصغيرة التي كانت تصر على أخذ العناية بالمحصول على حصة، فقد كان يقع على عاتقهم مسئولية إتمام عملهم سواء بتوفير العمالة من العائلة أو استئجار عمال يقومون بهذا العمل.

وفيما يخص النساء في تلك الفترة فلم يكن يخصص لهن أجر منفصل في هذه الحالات، إذ أن عملهن وعمل العائلة كان يهدف لتأمين احتياجات العائلة كما ذكرنا، وكذلك الأمر لرجال العائلة وفي كثير من الأحيان كان الرجل والمرأة يتشاركان مسؤولية إنفاق هذا الدخل بحيث يتم الاتفاق بين الأب والأم على ماذا ينفق هذا الدخل، وكيف يتم ترتيب أمور مصاريف الأبناء وحاجياتهم، حيث تقول أم محمد: "كنا نتفق أنا زوجي على آلية تقسيم الدخل الناتج من عملنا، فلم يكن أحدنا يأخذ قراراً منفرداً في آلية تقسيم الدخل، واعتدنا على تقسيم الدخل إلى عدة أقسام، جزء منها للإنفاق على العائلة وجزء آخر كنت أحتفظ بها لتسديد الأقساط الجامعية والمدرسية للأولاد وفي بعض المواسم كنت أحتفظ بجزء من هذا الدخل وأعمل على تجميعه والاحتفاظ به لحين الحاجة".

وتضيف سهام التي تعد عائلتها من كبار مزارعي البلدة وقد عمل لديها العديد من العمال الزراعيين:

> في فترة السبعينات وبداية الثمانينات كان والدي من كبار المزارعين في البلدة، ولم تعمل والدتي بيدها في الإنتاج الزراعي بل اعتادت على الإشراف على النساء العاملات لدى عائلتنا، وكانت هي من تشرف على إدارة حسابات الإنتاج الزراعي، وعندما كَبُرت توليت أنا تلك المهمة وكنت أبلغ أبي عن قيمة الفائض منها في بعض الأحيان، كان يطلب مني الاحتفاظ بها وفي أحيان أخرى كان يأخذه ويعطيه لوالدتي للاحتفاظ به، ولكن الحال قد

اختلف الآن فلم يعد أبي يعمل بالقطاع الزراعي بتلك الكثافة نظراً لارتفاع التكاليف، وعدم توفر الأيدي العاملة كما في السابق.

أمّا أم بسام فتقول: "كنت أنا من يدير الأمور المالية للعائلة كنت أحتفظ بجميع العائد المادي، ولدي حرية في إنفاقها أو الادخار وكنت أجمع جميع ما ادخرت من فترة لأخرى نقوم بشراء الأراضي من هذا الادخار".

وتضيف الحاجة أم محمود التي تبلغ من العمر خمسة وسبعين عاماً وقد ترأست أسرتها نتيجة لوفاة زوجها في سن مبكرة، بالإضافة إلى أسر ثلاثة من أبنائها لدى سجون الاحتلال الإسرائيلي[1] تقول:

في الماضي كانت النساء أقدر على التصرف في الأمور المالية من النساء في الوقت الحالي، وكنَّ يحتفظن بجميع ما يملكنه من المال، وأنا قد تعاملت مع هذا الأمر بذكاء فقد كنت أعطي زوجي جزءاً من هذه الأموال المدخرة وأطلب منه شراء الأغنام حتى أصبح لدينا قطيع يصل إلى 100 من الخراف والماعز، وكنت أبيع الأجبان والألبان وأقوم بادخار عائداتها للزمن، وقمنا بشراء العديد من الأراضي بهذه الطريقة ووصلنا إلى ما نحن عليه الآن من خلال ما كنت أقوم بادخاره.

وهذا يدل على مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة إذ إنها تشارك في اتخاذ القرار وكيفية الادخار وآلية زيادة دخل الأسرة وزيادة ملكيتها، إذ أنها تساهم في دخل الأسرة تماماً كما يساهم

([1]) أم محمود أرملة تبلغ من العمل خمسة وسبعين عاماً، تعد عائلتها من العائلات الميسورة الحال في البلدة أثر امتلاكها العديد من الحيازات الزراعية، بالإضافة إلى العديد من الملكيات الزراعية المزروعة بأشجار الزيتون، عملت وزوجها في الأراضي الزراعية الخاصة بهم، بالإضافة إلى استئجار العديد من الأراضي الزراعية لزراعة العديد من المنتجات الزراعية وأهمها البامية والشمام والبطيخ، ترأست العائلة أثر وفاة زوجها في سن مبكرة، وبقيت العائلة تعمل بالزراعة لحين أسر أبنائها لدى الاحتلال الإسرائيلي وتحولت من الإنتاج الزراعي المكثف إلى العمل بإنتاج الحليب والألبان والأجبان وإنتاج البامية في أراضيهم فقط.

الرجل، وبالتالي كانت تملك الحرية في آلية إنفاقه بما يخدم مصالح الأسرة المعيشية، وهنا لا بد من الإشارة إلى وجود بعض الحالات النادرة التي تمكنت فيها النساء من الانتقال من طبقة الفقراء إلى المالكين الكبار ولكن لا يمكن تعميمها أو اتخاذها كحالة يمكن تطبيقها على جميع النساء العاملات في القطاع الزراعي، إذ أنه وفي حالة أم محمود قد لعبت العديد من الظروف المحيطة بها دوراً في تمكنها من إدارة الأمور المالية بشكل مطلق في العائلة، حيث تقول بأن زوجها توفي وأبناؤها كانوا صغاراً، بالإضافة إلى غياب أبنائها الذكور لاحقاً عن العائلة نظراً للظروف السياسية المحيطة، فاتخذت دور المدبر المالي والمعيل للأسرة. وبهذا يمكن القول إنه في بعض الحالات عندما تغيب الهيمنة الذكورية عن المرأة يمكنها أن تحقق ما يحققه الرجل إذا أتيحت لها الظروف والإمكانات.

من الملاحظ أن هم الأسرة الوحيد سابقاً كان هو البقاء على قيد الحياة وتنشئة الأطفال وتربيتهم، دون النظر إلى من يقوم بالعمل ومن يمتلك النقد ومن ينفقه، بل كانت هذه مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع، وخاصة أن الحاجة للإنفاق لم تكن كبيرة في ظل توفر معظم الحاجات الأساسية للعائلة من مأكل ومشرب، من خلال العمل ضمن اقتصاد كفاف يهدف إلى تأمين الاحتياجات الأساسية، حيث تقول الحاجة زهية إنه في ظل توفر جميع احتياجات العائلة من عملها في الزراعة، فإن المنتجات التي كانت العائلة تقوم بشرائها من السوق كانت تقتصر على اللحوم والأرز والثياب التي كان والدها يجلبها من الشام عند ذهابه لبيع المنتجات التي كانوا يقومون بزراعتها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى التحول الذي حصل على هذا النوع من العمل في الوقت الحالي، ففي فترة الستينيات والسبعينيات كان هذا النوع من العمل شائعا بكثرة وكانت العائلات التي تعمل بهذا النظام تحصل على أجر يتراوح بين ربع وثلث المحصول، والباقي الذي يتراوح بين الثلثين والثلاث

أرباع يحصل عليه مالك الأرض. أمّا في وقتنا الحالي ونتيجة عزوف المزارعين عن القطاع الإنتاجي الزراعي فقد قل انتشار هذا النوع من العمل وتحول من عمل على حصة جماعية يساهم فيه أفراد الأسرة، إلى عمل فردي يعتمد على استئجار الأرض من قبل المستأجر وتكون حصة مالك الأرض الثلث أو الربع، وذلك لارتفاع التكاليف في الوقت الحالي.

ومع حدوث التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية في بداية الخمسينيات، والتحول من العمل العائلي كمصدر دخل، تعززت أهمية العمل الفردي والعمل بأجر وتناقصت أهمية العمل غير المأجور ضمن العائلة الممتدة، وتحولت العائلات من العمل على حصة إلى العمل بالضمان القائم على استئجار الأراضي من مالكيها المتواجدين في البلدة أو خارجها، وقد بدأ هذا النوع من الانتشار في بداية الثمانيات، وسأتحدث عن هذا النمط بالتفصيل في قسم التحليل نظراً لأهميته والدور الكبير الذي لعبه في تحويل أنماط الإنتاج وعلاقات العمل المرتبطة بالنساء في البلدة.

العمالة الموسمية

وتشكل هذه الفئة النسبة الأكبر من علاقات العمل في قطاع الإنتاج الزراعي، والتي أصبحت الأكثر شيوعاً في وقتنا هذا، وتنتشر لدى الطبقات المهمشة والفقيرة التي لا تملك أرضاً لزراعتها أو ليس لديها الإمكانات المادية والبشرية لاستئجار الأراضي لزراعتها أو العمل مقابل حصة، وتعد هذه الفئة الأكثر تأثراً بالتحول على الأنماط الإنتاجية الزراعية، إذ أن مصادر الدخل المتاحة لها تعتمد على طبيعة الإنتاج الموسمي لباقي المزارعين، مما يعني أن فرص العمل المتاحة موسمية وفي الكثير من الأوقات تتناقص عند انتهاء المواسم الزراعية. وكان العمال مجبرين على البحث عن فرص عمل بديلة أو مصادر دخل مختلفة أو طرق أخرى لتأمين احتياجات العائلة.

تقول أمينة[1] التي تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً أن عائلتها تعد من العائلات الفقيرة في البلدة، وقد عملت لدى العديد من المزارعين بأجر يومي منذ بداية الستينيات. إن آليات وطرق الدفع مقابل العمل الموسمي كانت متعددة، منها آلية الأجر اليومي حيث كانت تتلقى النساء ما يقارب 5 قروش مقابل عملها ليوم واحد، بينما كان يتلقى الرجل 10 قروش يومياً إزاء نفس العمل، وفي بعض الأحيان كانت النساء تتلقى أجراً موسمياً عند انتهاء الموسم.

وتختلف النساء حول أحقية الرجل في هذا الفرق في الأجور مع الرجال، بعض النساء يقررن بأحقية الرجل في هذا الفرق، ولا يعتبرن هذا الفرق تحيزاً للرجال أو تهميشاً لدور المرأة بل يعتبرن أن هذا الفارق في الأجور يعود لقدرة الرجل الجسمانية على الإنجاز الأكثر مقارنة بجسد المرأة، حيث تقول الحاجة أم عمر أن الرجل أقدر من النساء وأقوى منهن جسدياً على إنجاز المهام، ففي موسم الحصاد مثلاً كان الرجل يحصد مساحات تكاد تساوي امرأتين أو ثلاث، وتضيف أم جمال بأن هذا الفارق في الأجور يعود لطبيعة الأعمال التي يقوم بها الرجل ولأهميتها، فالنساء في موسم الزيتون يقمن بجمع الزيتون عن الأرض "الجول" بينما يقوم الرجل بقطافها من الأشجار "الجداد"، "المرأة غير قادرة على الجداد مثل الرجل". بينما وجدنا بعض النساء يقدمن مبررات أخرى لهذا الفرق في الأجور، حيث تعزو الحاجة أم السعيد هذا الفرق في الأجور لقلة فرص العمل المتاحة في القطاع الإنتاجي الزراعي للرجل مقارنة بالمرأة، ففي موسم قطاف الزيتون كانت النساء تمضي ثلاثة إلى أربعة شهور في جمع الزيتون بينما قطاف الزيتون الذي يقوم به الرجل لا يتعدى الشهر، وتعطي مثالا آخر على

([1]) أمينة امرأة عزباء تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً، تعد عائلتها من العائلات الفقيرة جداً في البلدة، لا يملكون إلا قطعة أرض واحدة مزروعة بالزيتون، اعتادت على العمل لدى المزارعين الكبار بأجر يومي أو موسمي، ساعدت العائلة في قطاف الزيتون من أرضهم، بالإضافة إلى عملها مع المزارعين الكبار، ترأست العائلة نتيجة سفر إخوتها للخارج وتكفلت بمصاريف المنزل نتيجة لعدم وجود مصدر دخل آخر وخاصة بعد مرض والدها.

الزراعة في السهل بأن مهام الرجل كانت تقتصر على الحراثة، والحصاد وهذه المهام تحتاج لجهد أكبر من باقي المهام، بينما كانت المرأة تشارك في البذار والحصاد والتعشيب والتفريد، وبالتالي كان المزارع مجبراً على دفع أجرة يومية أعلى للرجل لاستقطابه سعياً لإنجاز العمل في وقت أسرع. ويرجع اختلاف المهمات هنا إلى الفوارق في القدرة الجسدية على أداء المهمات، فبعضها لا تقدر المرأة على أدائها مثل الحراثة أو جداد الزيتون، حيث تعتبر هذا المهمات مخصصة للرجل إذ أنه الأقدر جسدياً على أدائها، كما تحدثت المبحوثات حيث أنه في الغالب الرجال أقدر جسدياً من النساء على أداء بعض المهمات التي ذكرت.

وقد تباينت آراء نساء أخريات حول هذا الفرق في الأجور، فمنهن من يرى أن هذا الفرق في الأجور هو ظلم للمرأة لا أكثر، وأن المرأة قادرة على أداء المهام تماماً كما يؤديها الرجل، فعند سؤال الحاجة زهية حول هذا الفرق فقد أجابت " وعد" بمعنى ظلم لا أكثر، وتضيف رسمية بأنها كانت قادرة على أداء عملها بالتعشيب والحصاد بطريقة أفضل من الرجال، ولكن أصحاب العمل كانوا يستغلون النساء ويدفعون لهن أجراً أقل، وكانت النساء ترضى بذلك نتيجة المنافسة الشديدة بينهن للحصول على فرص عمل. بالرجوع إلى الحديث السابق عن الفوارق بالأجور وأسبابها نجد بأن آراء النساء مختلفة حول هذا الفرق في الأجور، وفي محاولاتنا لتحليل مواقف النساء المتباينة حول هذا الفرق في الأجور، فقد تبين لنا أن النساء يقمن بتبرير هذا الفارق وإبداء الرأي فيه وفقاً لمصالحهن، حيث أن جميع النساء اللواتي بررن هذا الفرق هن نساء متزوجات يعتبرن الرجل هو المعيل الأساسي للأسرة وربما ينطبق عليهن ما تطرق إليه Colin Creighton (1996) حين يقول بأن قبول بعض النساء بهذا الفارق في الأجور يعتبر من قبلهن تحقيقاً لمصلحتهن وإتاحة الفرصة لهن في تعزيز فكرة أن

الذكر هو المعيل للأسرة، بالتالي يمكنهن اعتبار أجرهن أجر ثانوي ويمكنهن من الانسحاب من سوق العمل في أي وقت يردنه.

وأما النساء اللواتي يعتبرن هذا الفارق ظلماً للنساء فهن إما نساء عازبات أو نساء مترأسات ومعيلات لأسر، مثل الحاجة زهية والحاجة رسمية اللواتي يرين بأنهن قادرات على العمل والإنتاجية تماماً مثل الرجل، ويرفضن هذا الفارق وقد سعين في بعض الأحيان للمطالبة بأجور مساوية أو الحصول على أجور تساوي أجر الرجل، من خلال العمل بالمقاولة أو العمل على حصة أو العمل كقائمة كما سيتم تفصيله تالياً.

ويكون النوع الآخر من العمل الموسمي في المقاولة الذي كان شائعا في السابق وبدأ بالاختفاء في فترة السبعينيات، حيث يعرف نظام المقاولة في البلدة على أنه الاتفاق بين المزارع ومزارع أو عامل آخر على إنجاز مهام معينة في مواسم معينة مقابل أجر واحد غير قائم على مياومة أو على حصة، فعلى سبيل المثال يتم الاتفاق بين المزارع والمرأة على أن تقوم بالعمل لديه طوال موسم الزيتون في جمع الزيتون من الأرض "الجول" مقابل جرتين زيت تحصل عليهما في نهاية الموسم، ولها حرية استخدام عمال آخرين لأداء هذه المهمة أو القيام بها بنفسها.

وكذلك الأمر بالنسبة للرجل، فقد كان الرجل العامل بنظام المقاول يطلق عليه مقاول والمرأة يطلق عليها قائمة "قايمة"، ومن مهامها أيضاً تأمين العاملات بأجر يومي للعمل في أرض المزارع، وكانت تتلقى أجراً موسمياً في نهاية الموسم، وتختلف قيمة الأجر بحسب الاتفاق، فمنهن من كان يتفق مع المزارع على تحمل تكاليف العاملات بأجر يومي، ويشكلن مجموعات من النساء قد يصل عددهن

لـ 20 عاملة بأجر يومي، تقوم القايمة بتأمين أجرهن من المزارع أو على نفقتها هي طوال الموسم، كما أشارت كل من الحاجة زهية والحاجة أم عمر.

وتضيف أمينة، في الكثير من الأحيان تواجد رجال عاملون بأجر يومي ضمن مجموعات العاملين مع "القايمة"، حيث أنها كانت تدفع لهم الأجر اليومي وهي من تكون مسؤولة عن عملهم، وطبيعته، وهي من توزع عليهم مهام العمل وتأخذ القرارات بخصوص إنجاز العمل الموسمي، كما أن القايمة هي من كانت تقرر بأي أرض يبدأ العمل في موسم الزيتون، وتحدد موعد نقل الزيتون إلى المعصرة.

وأما بالنسبة للرجل المقاول فكان يقوم بنفس الأعمال التي تقوم بها القايمة، ولا يوجد اختلاف في الأجور بين القايمة والمقاول، إذ أن هذا الأجر كان يعتمد على الاتفاق بين المزارع وبينهم، كما أشارت الحاجة زهية، وقد كان هذا النموذج من العمل شائعاً لدى فئة النساء بشكل أكبر من الرجال، فبعض المزارعين كانوا يتفقون مع قايمة لقطاف الزيتون وقايمة أخرى في موسم السمسم، وتعزو أمينة قلة شيوع هذا النوع من العمل لدى الرجال لعدم رغبتهم بالارتباط الموسمي الكامل مع مزارع، إذ أنهم كانوا يفضلون العمل على حصة أو بأجر يومي دون الارتباط لموسم كامل، وذلك لحاجتهم للدخل النقدي المستمر لتغطية بعض المصاريف التي تحتاج النقد، أما النساء فكن قادرات على انتظار الموسم للحصول على حصتهن من المحصول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام العمل بالمقاولة بالنسبة للنساء يعد مصدر دخل مضمون، يضمن لهن العمل طوال الموسم وخاصة أن النساء اللواتي لا يملكن أرضاً أو ليس لديهن عائلة تعمل بحصة

في هذه الحالة، يضمن توفر العمل طوال العام أو الموسم بدلاً من البحث عن عمل بأجر يومي لأنه في بعض الأحيان يكون متقطعاً.

ولم يكن هذا النوع من العمل متاحاً لجميع النساء، بل كان يعتمد على عدة إمكانات من الواجب توفرها لدى المرأة مثل قدرتها على الالتزام طوال الموسم مع المزارع وعدم العمل لغيره، أو القدرة على العمل دون أخذ أجر يومي لحين انتهاء الموسم، بالإضافة إلى قدرتها على تشكيل مجموعات من العمال أو العاملات بحيث تكون قادرة على إدارتهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن عمل القايمة كان شائعاً قبل احتلال الضفة الغربية بين النساء بشكل أكبر من الرجال، وبدأ بالتلاشي في أواخر الستينيات نتيجة بدء العزوف عن القطاع الزراعي كمصدر دخل، وبالإضافة إلى ظهور علاقات عمل جديدة تلت احتلال الضفة الغربية، مثل فتح الأسواق الإسرائيلية للعمالة الفلسطينية رجالاً ونساءاً، وبدء ظهور فئة سماسرة العمال، الذين يقومون بجمع العمال ونقلهم للعمل في الداخل الإسرائيلي، أو السماسرة الذين يقومون بتشغيل النساء في البيوت في منتجات زراعية بدأ التركيز عليها مؤخراً مثل نقل الدخان لبيوت النساء لشكه، ومن ثم إعادة نقله للمصانع، أو جلب الفستق من المزارع الإسرائيلية للنساء ومن ثم إعادة نقله بعد تبزيره.

علاقة المزارعين بالأرض

تختلف طبيعة العلاقة التي تربط المزارعين بالأرض باختلاف فئات المزارعين ونوعية العمل الزراعي، وذلك أن فئة المزارعين الكبار ربطتهم علاقة مادية تعتمد على تحقيق الربح المادي، من خلال زراعة المنتجات المختلفة التي يطلبها السوق، حيث لوحظ التحول شبه الموسمي في نوعية المنتجات التي تم زراعتها والتي ترتبط بظروف السوق، ففي بعض الفترات التي كان المزارعون قادرين

على تصدير منتجاتهم لدول الخليج أو الشام كانوا يزرعون البطيخ والشمام، وفي بعض السنوات التي تلت احتلال الضفة الغربية زرعوا البصل والبامية؛ وذلك لتوفر إمكانية بيع هذه المنتجات في السوق الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الفئة تنظر للإنتاج الزراعي على أنه مصدر لتحقيق الربح، ولذلك استمروا بالإنتاج الزراعي إلى يومنا هذا بنفس نسق الإنتاج الربحي، مع اختلاف طبيعة المنتجات الزراعية، فهم يقومون الآن بزراعة الدخان، والبامية، والخيار الذي ازداد عليه الطلب مع ازدياد عدد مصانع المخللات سواء في السوق الإسرائيلي أو السوق الفلسطيني.

وقد اعتمدت هذه الفئة غالباً على السوق المحلي لتلبية الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية، حيث أنهم لم يركزوا على تلبية الاحتياجات الأساسية بتخصيص جزء من الأرض لزراعتها بمحاصيل الكفاف، فقد كان جل تركيزهم على زراعة المحاصيل التي تحقق الربح المادي ولا يعانون من صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية إذ إنها متوفرة، حيث تقول أم أحمد: "لقد ركزنا في فترة السبعينيات والثمانينيات على إنتاج القمح والبامية والدخان والبطيخ والشمام وفقاً لحاجة السوق، كنا نوفر احتياجاتنا من الحسبة أو من المزارعين الذين يقومون بزراعة الكفاف، إما عن طريق المبادلة، فقد كنا في بعض الأحيان نبيعهم القمح مقابل بعض المواد الغذائية أو عن طريق شرائها مباشرة منهم ومن البائعين المتجولين في أحيان أخرى".

فحتى نهاية السبعينيات كان هناك طبقة من كبار المزارعين الذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وقد ركزوا على زراعة محاصيل بكميات كبيرة بغرض بيعها وتسويقها مثل زراعة البامية والقمح والشعير قبل احتلال الضفة وأثناء حكم الأردن، واستمروا على تلك الحال حتى أواخر

السبعينيات؛ حيث تقول الحاجة فاطمة[1] التي تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً، وقد عمل لدى والدها العديد من المزارعين الصغار والعمال الموسميين، أن والدها في فترة السبعينيات كان يركز على زراعة كل من البطيخ والشمام والقمح بغرض التصدير إلى كل من دول الخليج والشام، عن طريق الأردن، وبعد نهاية السبعينيات وانفتاح الاقتصاد الإسرائيلي على اقتصاد الضفة تحولوا إلى زراعة البامية؛ وذلك لزيادة الطلب عليها من قبل الإسرائيليين، وتضيف أم أحمد بأن زراعتهم كانت تعتمد على إمكانية تسويق هذه المنتجات محلياً أو دولياً، فقد كانوا يزرعون 50 دونماً من البطيخ لتصديره للأردن، وتبزيره لبيع البزر للمحامص في السوق الفلسطينية، وقد عزفوا عن إنتاجه لتوفره في السوق الإسرائيلية وتحولوا لزراعة البامية والقمح في بداية الثمانينيات، ومؤخراً قد تحول إنتاجهم من القمح البلدي إلى قمح مصانع العنبر الإسرائيلية، وفي آخر عشر سنوات تحولوا لزراعة الدخان.

أما فئة المزارعين الصغار الذين يمتلكون مساحات صغيرة من الأرض، فقد لوحظ أن طبيعة ارتباطهم بالأرض تختلف عن فئة المالكين الكبار، إذ أنهم يرونها مصدر عيشهم ومصدر البقاء على قيد الحياة بالنسبة لهم، كما أنهم يرونها مصدراً لتأمين كافة احتياجاتهم الغذائية، ويسعون لتقليل شراء حاجاتهم الأساسية بل إنتاجها بأنفسهم، ولكن هذه العلاقة بدأت بالتدهور نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية المحيطة إذ انه ومع احتلال الضفة في عام 1967، بدأ تحول علاقات العمل وأنماط الإنتاج، بالإضافة إلى تغلغل الرأسمالية والتركيز على الإنتاج الربحي، وبمرافقة سياسات الاحتلال الهادفة لاقتلاع المزارعين الفلسطينيين من أراضيهم وسلخهم عنها، بدأ الاعتماد على هذه الأرض

([1]) فاطمة متزوجة وتبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً، كانت تعد عائلتها من كبار المالكين في البلدة، وقد عملوا في الإنتاج الزراعي وعملت لديهم العديد من العائلات والعمال الموسميين، تراجع إنتاجهم الزراعي بسبب هجرة أخيها إلى دول الخليج وتحول إخوتها الآخرين للعمل في مجالات أخرى في البلدة وفي الداخل الفلسطيني.

بالانخفاض تدريجياً حتى وصل الحال إلى عزوف العديد من المزارعين الصغار عن الإنتاج الزراعي نظراً لأنه أصبح مشروعاً خاسراً لا يكفي لسد الاحتياجات الأسرية الأساسية.

وما يميز هذه العلاقة أنها أكثر عمقاً وارتباطاً بالأرض، إذ أنها كانت تهدف لسد احتياجات العائلة كأولوية ولا تعتمد على اقتصاد السوق في تحديد نوعية المنتج المزروع، فمعظم المنتجات التي كانوا يبيعونها تعتبر أيضاً احتياجات أساسية لعائلات أخرى، وبالتالي كان اعتمادهم كلياً على الأرض لتوفير الاحتياجات الأساسية والنقد معاً، بالإضافة إلى ذلك فقد استمروا في زراعة الأرض حتى في حال التعرض لخسائر وعدم تحقيق الربح، حيث تضيف أم بسام أنه في بعض السنوات كنا نتعرض لخسائر ولكن لم نتأثر؛ لأن هذه الخسائر ليست مادية وتقتصر على الجهد الذي كنا نبذله في الزراعة، فلم يكن لديهم تلك التكاليف التي تجهدهم مالياً فهم من يقومون بحراثة الأرض وتجهيزها وهم من يقومون ببذارها وتعشيبها وحصادها، ولم يكن لديهم تكاليف استئجار الأيدي العاملة، وبالتالي في غالب الأحيان اقتصرت الخسائر على جهدهم البدني المبذول، وكانت تلك الخسائر لا ترهقهم مادياً وخصوصاً أن معظم حاجياتهم الأساسية كانت متوفرة من الأرض التي يزرعونها.

هذا بما يخص خسائرهم في القطاع الإنتاجي الزراعي، أما فيما يخص كيفية تلبية الاحتياجات الأساسية التي تتطلب وجود النقد مثل التعليم والصحة والملبس، فقد كانت تتأثر بخسائر المزارعين في قطاع الزراعة. تشير كل من أم بسام وأم محمد أنهم في أواخر السبعينيات كانوا يسعون للتأقلم مع توفر النقد، فكانت الأولوية لتعليم الأبناء حيث عملوا على توفير النقد اللازم لذلك في أول الموسم، وأما الباقي مثل شراء الملابس فقد كان يعتمد على توفر النقد أو سفر الرجل إلى الشام، وذهابه للمدن لبيع المنتجات حيث كان يشتري اللازم للأبناء في حينها، وأما فيما يخص باقي المنتجات اللازمة فقد

كانوا يعتمدون على المنتجات المتوفرة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وفي بعض الأحيان كانوا يشترونها بالدَّين لحين بيع المحاصيل وسداد هذا الدين.

أما الفئة الثالثة فهي فئة العمال الزراعيين الذين عملوا بقطاع الإنتاج الزراعي مقابل أجر سواء أكان هذا الأجر أجراً مادياً أو حصة من الإنتاج، فإن العمل في الإنتاج الزراعي في فترة الستينيات والسبعينيات كان يعد مصدر الدخل السائد لهم.

وشكلت النساء أغلبية هذه الفئة، وتعد هذه الفئة على الرغم من عدم امتلاكهم حيازات زراعية، الأكثر ارتباطاً بالإنتاج الزراعي والأكثر اعتماداً عليه من ناحية تأمين المصادر اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

بالإضافة إلى ذلك فإنها الأكثر تأثراً بالتحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية في ظل غياب فرص العمل خارج هذا القطاع، وخاصة لفئة النساء، هذه الفئة تشمل فئة الفقراء والمهمشين الذين تتحدث عنهم (Agarwal,2014) حيث تقول، إن الفئات المهمشة والفقراء هم الأكثر تأثراً بالتحولات الطارئة على قطاع الإنتاج الزراعي، فهذه التحولات ستؤدي إلى فقدان تلك الطبقة لمصادر دخلها ومهاراتها الإنتاجية وتحولها إلى سوق البطالة نتيجة عدم مقدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج الجديدة، وضعف إمكانياتها المادية التي تساعدها على الاستفادة من التحولات الطارئة سواء بالقدرة على امتلاك أو استئجار الملكيات الزراعية أو استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج الزراعي أو بتوفير فرص عمل بديلة تعتمد عليها في تأمين الحاجات الأساسية للعائلة.

حيث تقول أم جواد[1] والتي تبلغ من العمر خمسة وخمسين عاماً، واعتادت أن تعمل في القطاع الزراعي كعاملة بأجر يومي، ولا زالت تعمل ليومنا هذا، أن التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية قد انعكس على مصادر دخلها المتاحة كعاملة زراعية، إذ أنها كانت تعمل خمسة أيام في الأسبوع في الزراعة، وفي هذه الأيام تعمل موسمياً فقط في قطاف الزيتون أو لمدة لا تزيد عن يومين في الأسبوع في قطاع الإنتاج الزراعي، وتضيف بأن هذا التحول قد قلل من فرص العمل المتاحة لها وانعكس على مصادر دخلها بشكل مباشر وكبير.

إن المتتبع للكيفية التي تأثرت بها النساء بالتحولات التي طرأت على الإنتاج الزراعي في البلدة يرى توافقاً مع ما تقوله (Shiva,1988) بأن النساء هن أفقر الفقراء والأكثر تأثراً في أي تحول يحدث على الأنماط الإنتاجية الزراعية؛ فالنساء في البلدة هن الأكثر تأثراً بالتحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية مقارنة بالرجال، وذلك لأن التحول في الأنماط قد عمل على إفقادهن مصادر الدخل وفرص العمل المتاحة لهن بصفة أكبر من الرجال، إذ أن الرجال قد تحولوا للعمل في الداخل الإسرائيلي بعد هزيمة الـ 1967 أو الهجرة إلى دول الخليج، بينما فقدن هن فرص العمل المتاحة في الزراعة دون وجود بديل، حيث تقول خيرية التي تبلغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً واعتادت على العمل بأجر يومي في القطاع الزراعي وتحولت ومع انحصار فرص العمل للعمل في قطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات أو العمل بالأعمال الزراعية المنزلية مثل إنتاج المخللات وشك الدخان[2]، بأن نساء البلدة

([1]) أم جواد امرأة متزوجة تعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة. عملت أم جواد في القطاع الزراعي منذ زمن بأجر يومي أو كعمالة موسمية، لا زالت تعمل في القطاع الزراعي بأجر يومي ولكن مع انحسار فرص العمل المتاحة فقد تحولت إلى أعمال أخرى مثل الأعمال الخدماتية، بالإضافة إلى عملها في أحد مؤسسات البلدة.

([2]) خيرية امرأة متزوجه تبلغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً، تعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة، عملت مع أهلها في قطاف الزيتون كما وعملت مع العديد من مزارعي البلدة بأجر يومي في الزراعة والقلاعة والتعشيب، لا زالت تعمل

فقدن فرص العمل في الزراعة ولجأن للعمل داخل المنزل وإيجاد مصادر دخل بديلة تكاد أن تكون نادرة مثل العمل في المعجنات أو مقاصف المدارس أو بالأعمال التي تساهم في قطاع الزراعة، أو من المنزل مثل فرط الزعتر وشك الدخان وبيع المخللات والزيتون.

وبما يخص النساء اللواتي كنّ يعملن ضمن الإطار العائلي وتصنف عائلاتهن من صغار المزارعين الذين هاجروا للعمل في دول الخليج أو في الداخل الإسرائيلي، فقد وجدن أنفسهن أمام خيارين إمّا الاستمرار في العمل الزراعي وتحمل المسؤولية كاملة عن الإنتاج الزراعي، وهذا التوجه لم يكن موجوداً في السابق، حيث تقول الحاجة زهية بأنها هي من استلمت إدارة أملاك أبيها بعد عجزه، ولم تسمح لأحد من إخوتها بالبيع وقاموا بتقسيم الحصص وأقام كل من أخويها منزلاً مستقلاً عن العائلة، ولكنها تقوم الآن بزراعتها وإعطاء جميع إخوانها وأخواتها المتواجدات في البلدة أو خارجها حصصهم من الإنتاج الزراعي كل حسب حصته من الأرض. وأمّا الخيار الثاني فهو العزوف عن العمل في القطاع الزراعي وتأجير الأراضي الخاصة بالعائلة لمزارعين آخرين استمروا في هذا العمل.

وأما النساء من فئة كبار المزارعين فإن طبيعة العلاقة بالأرض لم تكن وطيدة حيث أنها لم تكن تقوم على أساس الاعتماد على الأرض في المعيشة كما في حالة كل من النساء العاملات والنساء من فئة صغار المزارعين، وبالتالي فقد تم تسليع الأرض والكثيرات من هذه الفئة قد طالبن بحصصهن من الأرض، أو قمن ببيعها أو تأجيرها لمزارعين آخرين.

وقد أدى تحول الملكية الذي تحدثنا عنه إلى زيادة نفوذ فئة المزارعين المستأجرين التي بدأت بالتوسع في أواخر السبعينيات واستمرت بالتضخم إلى يومنا هذا، وهي طبقة المزارعين المستأجرين

في القطاع الزراعي الموسمي وعند انتهاء المواسم تعمل في شك الدخان وإنتاج المعجنات والعمل في المهام الخدماتية في مؤسسات البلدة.

الكبار والذي يطلق عليهم اسم "الضمًانة" حيث تقول الحاجة زهية في فترة السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات كان هناك العديد من الضمُانة الكبار الذين يقومون باستئجار الأرضي من المزارعين الموجودين في البلدة من مُلاك الأراضي الذين هاجروا، ويقومون بزراعة الأرض وحراثتها مقابل حصة من الإنتاج الزراعي. وفي الوقت الحالي فإن فئة الضمانة هذه هي الفئة المسيطرة على غالبية الإنتاج الزراعي في البلدة وتركز على زراعة منتجين رئيسيين وهما البامية في فترة الثمانينيات والتسعينيات، والدخان في الخمسة عشر عاما الأخيرة. وقد ركزوا على إنتاج الدخان بشكل مكثف وأدى ذلك إلى القضاء التام على اقتصاد الكفاف وظهور علاقات عمالية جديدة لم تكن موجود مسبقاً. وفي الجزء التالي سيتم نقاش هذه التحولات في العلاقات العمالية بالتفصيل.

الفصل الخامس:

أسباب التحول في أنماط الإنتاج الزراعي

تشير الأدبيات التي تمت مراجعتها حول بلدة عرابة والمقابلات المعمقة التي تم إجراؤها إلى أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لعب دوراً كبيراً في التحول في أنماط الإنتاج في البلدة، حيث بدأ التحول بشكل كبير بعد العام 1967 (حسين، 2010)، ولكن هذه الأدبيات لا تتعمق في تفاصيل السياسات الإسرائيلية وكيف أثرت على البلدة، ولا تأخذ بعين الاعتبار ممارسات الاحتلال وسياساته سواء أكانت سياسات عسكرية بمصادرة الأراضي ومنع الوصول إليها، أو سياسات الاستيطان الكولنيالي، وسياساته التحديثية التي عملت على التحكم بالأسواق وتحويل المزارعين الفلسطينيين إلى عمالة غير ماهرة في الأسواق الإسرائيلية، وسياسات التحكم بالأسواق والأسعار، ولا تناقش عمليات التحديث التي شجعت الإنتاج الربحي وعززت الملكية الفردية والاعتماد على الدخل الفردي، بالإضافة إلى دخول تقنيات الزراعة الحديثة من آلات وأسمدة.

وللوقوف على أسباب وآثار هذه السياسات على النساء في بلدة عرابة، سيتم مناقشة كل من سياسات التحديث وسياسات الاحتلال الإسرائيلي وتأثيرها على أنماط الإنتاج في هذا الجزء من البحث.

هجرة الأيدي العاملة

تتفق نتائج التحليل مع ما توصل إليه الزغموري (1992) أن هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية وتحولها للعمالة غير الماهرة في الداخل الإسرائيلي شكلت أهم أسباب انهيار القطاع الزراعي في

فلسطين، وأما بالنسبة لبلدة عرابة فقد ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي بتحويل أنماط الإنتاج في البلدة بشكل واضح، من خلال فتح الأسواق الإسرائيلية للعمالة الفلسطينية في الداخل المحتل، وتحول العديد من رجال البلدة للعمل هناك سعياً لتحسين الدخل، حيث أنهم يرون أن الأجر اليومي الذي يحصلون عليه أعلى من الأجر الذي يحصلون عليه إزاء عملهم في القطاع الإنتاجي الزراعي سواء كعمالة أو كمزارعين. إذ تقول الحاجة فاطمة بأن العامل في الداخل الإسرائيلي يحصل على أجر يعادل ثلاث أضعاف ما كان يتقاضاه العامل لديهم. وقد أجبر ذلك عائلاتهم على العزوف عن القطاع الزراعي بالرغم من أن أباها وعائلتها كان يعدون من كبار المزارعين في البلدة، إلا أن عدم وجود العمالة وارتفاع تكاليفها قادهم لتفضيل تأجير أراضيهم على زراعتها بأنفسهم.

كما وأن فتح الأسواق انعكس على صغار المزارعين بشكل جوهري، إذ أن أفراد العائلة العاملين في القطاع الزراعي تحولوا للعمل في الداخل الإسرائيلي، وبالتالي فقد توقفوا عن العمل في الإنتاج الزراعي، خاصة في العمل على حصة، فعدد الأفراد العاملين قد انخفض وبالتالي فإن أسر هؤلاء العاملين لم يعد لديها القدرة على استئجار الأراضي لزراعتها أو العمل على حصة لدى المزارعين الكبار، حيث تقول الحاجة فتحية أنهم كانوا يقومون باستئجار أراض بشكل سنوي، والعمل في الإنتاج الزراعي ولكنهم توقفوا عن ذلك بعد اتجاه أبنائها للعمل في الداخل المحتل وهجرة ابنها الأكبر للعمل في دول الخليج، كما وأن المزارعين الصغار قد عانوا من ارتفاع الأجور التي يطالب بها العمال العاديين، والذي يبقى منخفضا مقارنة بالأجر الذي يتقاضونه من العمل في الداخل الإسرائيلي كما أشارت أم محمد.

كما وتضيف أم بسام بأن جزءاً كبيراً من أراضيهم تحول إلى أراض بور غير مزروعة؛ بسبب عدم قدرة العائلة على تغطية أجور العمال، وبذلك أصبحت زراعة هذه الأراضي غير مجدية لعائلتها.

وبهذا فقد عملت دولة الاحتلال بنفس المبدأ الذي تحدثت عنه Rodda (1997) بتحويل المزارعين الفلسطينيين من مزارعين يمتلكون مهارات إنتاجية إلى عمالة غير ماهرة، تعمل تحت سيطرة استيطانية توجههم للعمل في مجالات تفقدهم مهاراتهم الموجودة، وتمنعهم من استغلال مهاراتهم وتطويرها، بحيث يصبحون عمالة يمكن الاستغناء عنها في أي وقت. كما وأن الاحتلال الإسرائيلي وسياسات التضييق على دخل الأسرة الفلسطينية ساهم في هجرة الأيدي العاملة في البلدة إلى دول أوروبية وعربية مختلفة بحثاً عن مصادر دخل أخرى، وقد ساهم نقص الأيدي العاملة في البلدة في انهيار قطاع الإنتاج الزراعي، إذ تقول أم محمود "بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ونتيجة لصعوبة تسويق منتجاتنا في الأسواق الفلسطينية والخارج كما في السابق، قام زوجي ببيع المواشي التي نملكها وبيع موسم زيت كامل، وهاجر إلى ألمانيا للعمل هناك"، وتضيف الحاجة فاطمة أن عائلتها عزفت عن الإنتاج الزراعي؛ لأن إخوانها اتجهوا للعمل بالداخل الإسرائيلي وأخاها الكبير هاجر إلى الكويت للعمل هناك، وكذلك الحال بالنسبة لأم محمد التي سافر بعض أبنائها للأردن والخليج واتجه الباقون للعمل في إسرائيل.

الهيمنة على المواد الأولية

يرى Rodney (1973) أن من مسببات هيمنة الدول القوية على دول العالم الثالث هو تغييب الزراعة العلمية، وإخضاع الدول الفقيرة لقيود تمنعها من تحقيق الاستفادة العظمى من الموارد المتاحة لها، وقد عملت إسرائيل على تحديد كميات الموارد الأولية اللازمة لتكثيف الإنتاج الزراعي في البلدة

فقد عملت على تحديد كمية الأسمدة المتاح استخدامها للمزارعين، كما وعملت على تصعيب إجراءات الحصول على بعض المواد الأولية مثل الكبريت، حيث اشترط على المزارع أن يكون حاصلاً على بعض التصاريح التي تتيح استخدام مثل هذه المواد مع تحديد الكميات، وقد أدى ذلك إلى إجبار المزارعين على تحديد الكميات التي يقومون بزراعتها وفقا لقدرتهم على تأمين هذه المعززات، فمثلاً تقول الحاجة فاطمة "كانت البندورة أحد المنتجات الزراعية التي تقوم العائلة بزراعتها بمساحات كبيرة، وقد أجبرنا على تخفيض المساحات المزروعة، ولاحقاً قد عزفنا عن زراعتها بسبب القيود التي يضعها الاحتلال على كميات الكبريت المسموح لنا بحيازتها، وصعوبة استصدار التراخيص اللازمة للحصول عليه وذلك أن الكبريت هو عنصر أساسي في زراعة البندورة".

كما وأن أسعار الكبريت هذه لم تعد رخيصة مثل السابق، مما جعل زراعة البندورة زراعة مكلفة، وفي الكثير من الأحيان غير مجدية، إذا أنها لا تحقق العائد المادي المنشود من زراعتها، وفي الكثير من الأحيان كانت تعود بالخسائر. وتؤيدها أم أحمد بأن زوجها كان يزرع 50 دونماً من البندورة وبرغم ارتفاع تكاليف زراعتها إلا أنه استمر في إنتاجها؛ وذلك أن الكثير من المزارعين عزفوا عن زراعتها وبالتالي ازداد الطلب عليها وبقي محافظاً على زراعة البندورة، وعمل على استصدار تراخيص حيازة الكبريت من وزارة الزراعة بالتنسيق حتى نشوب الانتفاضة الثانية، والتي منع خلالها الفلسطينيون من استعمال الكبريت بشكل شبه تام وازدادت صعوبة الحصول عليه. كما واجه المزارعون صعوبة بالحصول على المعززات والأسمدة الكيميائية مثل أسمدة الأوريال والعديد من الأسمدة الأخرى، التي تعمل على تكثيف الإنتاج أو تعمل كمعززات كيميائية لتسريع نضوج المزروعات، مما ساهم في تأخير حصاد وقطاف إنتاجهم وعدم قدرتهم على بيعها بأسعار أول الموسم، وأسهم ذلك في هجرة القطاع الزراعي من قبل المزارعين الصغار وأصبحت الزراعة مشروعاً خاسراً بالنسبة لهم.

السياسات التحديثية

كما في دول العالم الثالث ساهمت السياسات التحديثية وسياساتها المتمثلة في إنشاء التبادلات التجارية وفتح الأسواق وإدخال التكنولوجيا الحديثة للزراعة في إحداث تغييرات جذرية على سبل الإنتاج وأنماطها، وقد انعكست هذه التغييرات بشكل مباشر على العاملين في القطاع الزراعي سواء كانوا مزارعين كباراً، أو صغاراً، أو عمالاً موسميين ذكوراً أو إناثاً، وفي هذا الجزء من البحث سيتم التركيز على العمليات التحديثية التي أثرت على أنماط الإنتاج في بلدة عرابة، ومن ثم نقاش آثار هذه العمليات على مختلف الفئات بالتركيز على نساء البلدة.

إذ عملت السياسات التحديثية كما يقول Rodney (1973) على تغيير ملامح حياة السكان الأصليين، بالإضافة إلى تغيير شبكات العلاقات الاجتماعية والطبقية والاقتصادية، والهجرات الداخلية، والتحول من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، التي كانت تعتمد على الخبرات المحلية. هذه التحولات التي شملت تحول المزارعين إلى عماله مأجورة، ترافقت مع تحولات في تقسيم العمل بين النساء والرجال. إضافة إلى التحولات في القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية، وبالتالي التحولات في العلاقة بين النساء والمصادر الطبيعية وقدرتهن على القيام بأعمالهن التقليدية، بما فيها نشاطاتهن الإنتاجية الزراعية.

ما يخص الحالة الفلسطينية تقول (Sara Roy, 1999) تتم عملية إعاقة التنمية في فلسطين من خلال عدة سياسات، الأولى تتلخص في حرمان الفلسطينيين من الأراضي والقدرة الإنتاجية من خلال مصادرة الأراضي والموارد المائية، بالإضافة إلى وضع القيود على حرية استخدام الموارد، وبالتالي الحد من القدرة الإنتاجية. والثانية تتم من خلال اندماج الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على

الاقتصاد الخارجي من خلال فتح فرص العمل للفلسطينيين داخل إسرائيل، وتحويلهم إلى عمالة غير ماهرة يعتمدون في مصادر دخلهم على الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى ربط القدرة الإنتاجية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي وتوجيه التجارة بالمقام الأول لتغطية الاحتياجات الإسرائيلية، مما يؤدي إلى تحويل اعتماد الزراعة والصناعة على إنتاج السلع التي يتم تصديرها إلى إسرائيل بالمقام الأول، وبالتالي تحول أنماط الإنتاج واعتمادها على حاجيات السوق الإسرائيلي.

وقد تطابق هذا مع ما حدث في بلدة عرابة من هجرة الأيدي العاملة كما تحدثنا أعلاه، وقد ساهمت سياسة فتح الأسواق، والهيمنة على أسعار المنتجات في التأثير المباشر على طبيعة الأدوار التي تقوم بها النساء وتغيير أنشطتها الإنتاجية وتحولهن لقطاعات أخرى مثل قطاع الخدمات، وبطبيعة الحال قد انعكس ذلك على مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية كما هو موضح لاحقاً.

سياسة فتح الأسواق

ساهمت سياسة فتح الأسواق في عزوف العديد من المزارعين عن زراعة العديد من المنتجات مثل زراعة القمح، حيث تقول الحاجة زهية "أن القمح المستورد أصبح يباع بأسعار أقل من تكاليف إنتاج القمح البلدي، وبالتالي لقد عزفنا عن زراعة القمح؛ لأنها أصبحت زراعة خاسرة لا تعود بالدخل المادي علينا".

ويعزو (أمين، 1974) عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة منتجات الدول المتقدمة إلى عدم قدرة الدول الفقيرة على استغلال التقنيات الحديثة التي تمتلكها الدول القوية، فالعامل في الدول الفقيرة يحتاج إلى جهد ووقت أكبر لإنتاج المنتجات التي ينتجها العامل في الدول المتقدمة، وبالتالي

فإن سعر المنتج المحلي يصبح أعلى من أسعار المنتجات المستوردة ويعجز عن منافستها، ويصبح إنتاجه غير مجدي مما يدفعه للعزوف عن تلك الأنشطة والبحث عن مصدر دخل بديل.

وقد تجلى هذا واضحاً في عدم قدرة مزارعي البلدة على منافسة منتجات المستوطنات من الشمام والبطيخ خاصة، مما كبدهم خسائر فادحة قادت إلى العزوف الكلي عن زراعتها والتحول لزراعة محاصيل أخرى يحتاجها السوق مثل زراعة البامية، ولاحقاً زراعة أشتال الدخان. وكما ذكرنا سابقاً فقد أصبح سهل عرابة خاليا من العديد من المزروعات التي اعتاد المزارعون على تأمينها من إنتاجهم وأصبحوا مُجبرين على التوجه إلى السوق لشرائها، مما ساهم في زيادة نفقاتهم واستهلاك دخلهم على منتجات كانت متوفرة لديهم سابقاً.

أما المزارعين الكبار فقد تأثروا بشكل أقل، إذ أنهم كانوا يعقدون اتفاقات مع شركات نقل أو مصانع إسرائيلية تقوم بشراء كامل منتجاتهم، وبالتالي فقد وجدوا على الأقل مصدراً لتسويقها وليس كباقي المزارعين الصغار، وفي بعض الحالات كان كبار المزارعين يشترون منتجات المزارعين الصغار ليتم بيعها للشركات التي عقدوا معها اتفاقات حيث تقول سهام "كنا متفقين مع نعيم يجي يحمل كل إلي قطفناه الصبح، ويودي على شركة برزيه ويحاسبهم ويجبلنا الحساب المغرب". وتشير نتائج المقابلات إلى اختلاف آليات التسويق التي اتبعها المزارعون في البلدة، حيث تقول ختام[1] بأنهم كانوا يبيعون منتجاتهم إما في سوق الخضار التابع لمدينة جنين، أو لمزارعين آخرين في البلدة أو يبيعونها مباشرة للمستهلكين عن طريق بسطات الخضار المنتشرة على شارع السهل. لكن الأمر لم

([1]) سهام امرأة غير متزوجة عاطلة عن العمل، تبلغ من العمر 57 عاماً، عملت مع عائلتها في القطاع الزراعي، تعد عائلتها من صغار المزارعين في البلد الذين كانوا يقومون بزراعة أراضي الضمان، تنوعت منتجاتهم الزراعية وآلية تسويقها، وقد عزفوا عن القطاع الزراعي نتيجة اتجاه إخوتها للتعليم وبعضهم للعمل في الداخل الإسرائيلي.

يستمر على ذلك الحال مع تغلغل هيمنة الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في آليات التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى انحسار السوق على الصعيد المحلي فقط أو تحوله للتجار الذين يقومون بنقل منتجات المزارعين للتجار اليهود وللأسواق الإسرائيلية. وهذا ما يشير إليه Rappley (1996) أن التبادلات التجارية بين الدول الغنية والفقيرة عادة ما تصب في صالح الدول الغنية، وتعمل على هيمنة اقتصاد الدول الغنية على الأخرى، بالإضافة إلى استفادة كبار الملاك والمزارعين من هذه التبادلات، ففي البلدة ورغم تضرر معظم المزارعين سواءً من كبار المالكين أو صغارهم إلا أن الضرر الأكبر وقع على عاتق المزارعين الصغار، إذ أنه لم يكن هناك سياسات تسويق أو تصدير واستيراد واضحة للمزارعين، مما يجعلهم لا يأخذون احتياطاتهم نحو طبيعة المنتجات التي يقومون بزراعتها، ففي بعض السنوات دون أخرى كان يمنع تصدير صنف معين لدول الخليج، وفي تلك السنوات كان المزارعون يتعرضون لخسائر فادحه نتيجة عدم وجود منافذ لبيعها وإغراق السوق بهذه المنتجات جعلتهم يعزفون عن زراعة العديد من منتجات المحاصيل التي كانوا يعتمدون على تصديرها لكل من الشام ودول الخليج، مثل زراعة البطيخ كما أشارت كل من الحاجة أم محمد، وأم بسام.

التحكم بالأسعار

يشير Rodney (1973) إلى هيمنة الدول الاستعمارية والقوية على اقتصادات الدول الفقيرة بما يخدم مصالحها من خلال التحكم بأسعار المنتجات التي تنتجها الدول الفقيرة، وتعريضها لتخفيضات دائمة وفي نفس الوقت رفع أسعار المواد التي تنتجها الدول الغنية وتصدرها لتلك الدول، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الفقيرة، وإجبارها على العزوف عن إنتاج اقتصاد الكفاف

وتحولها للإنتاج الربحي الذي بدوره يجير لتحقيق مصالح الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة ومزارعيها ومنتجيها.

وفي بلدة عرابة واجه المزارعون مصاعب جمة في إمكانية سيطرتهم على أسعار المنتجات الزراعية وإمكانية بيعها بأسعار تجنبهم الخسائر المادية، حيث تقول أم أحمد أن الأسعار كانت ترتفع عند شراء البذور وتنخفض عند بيع المنتجات، وذلك لتحكم الاحتلال بأسعار السوق وآليات التصدير والتوريد، كما وأن الاحتلال الإسرائيلي عمل على إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وأصبح المزارعون غير قادرين على منافسة أسعار المنتجات الإسرائيلية، ومن المنتجات التي عزف المزارعون في البلدة عن زراعتها بشكل تام الشمام والبطيخ، واللذان يشكلان أهم منتجين كان ينتجهما مزارعو البلدة، ولكنهم لم يعودوا قادرين على بيعها حتى بأسعار تكلفتها نتيجة وجود البطيخ والشمام من منتجات المستوطنات الإسرائيلية، والتي تباع بأسعار لا يمكن للمزارع الفلسطيني منافستها.

وتضيف الحاجة أم محمد أنه حتى بعد تحولهم لزراعة المنتجات اللازمة للسوق الإسرائيلية مثل البامية والخيار، فإن إسرائيل عملت على التلاعب بالأسعار من خلال العديد من السياسات المتبعة، فتارة كانت تغرق السوق بالمنتجات الزراعية وتارة كانت ترفع أسعار الأسمدة، وتارة ترفع أسعار البذور. وتضيف إن قطاع الإنتاج الزراعي في البلدة اعتمد على تسويق المنتجات الزراعية للمصانع الإسرائيلية عن طريق السماسرة الذين كانوا يجمعون المنتجات صباحاً، ويذهبون بها للتجار الإسرائيليين الذين كانوا يتحكمون بالأسعار، وبالإضافة إلى ذلك ففي العديد من السنوات كان التجار

الإسرائيليون يمتنعون عن شراء المحاصيل الزراعية الفلسطينية لعدة أسابيع مما يجبر المزارعين في البلدة على بيعها لسماسرة أو في الأسواق المحلية بأسعار رخيصة جداً لا تغطي تكاليف الإنتاج.

دخول التكنولوجيا الزراعية

تتحدث Kate Young (1993) عن الجانب السلبي لإدخال التكنولوجيا الزراعية لأنماط الإنتاج الزراعي في دول العالم الثالث، مبينة أنه قد زاد من معاناة المزارعين الفقراء الذين لم يتمكنوا من استغلال هذه التكنولوجيا نتيجة ارتفاع تكاليفها، وعدم قدرتهم على الاستفادة منها، وبالتالي قد استفاد منها كبار المزارعين والمالكين الذي تمكنوا من شرائها أو استخدامها، وفي حالة عرابة من الملاحظ أن المستفيد الأكبر من دخول التكنولوجيا الحديثة هم كبار المزارعين فقط، فهم الأقدر على شرائها وتغطية متطلباتها المادية، فتقول الحاجة أم أحمد التي تعد عائلتها من كبار مزارعي البلدة لغاية يومنا هذا أن التكنولوجيا الزراعية الحديثة كان مفيدة لهم، حيث أن استخدام الآلات الزراعية سهل وسرع من عملية الإنتاج، إذ أن الوقت الذي تحتاجه الأيدي العاملة يعادل أضعاف الوقت الذي تحتاجه الآلات الزراعية والتكنولوجيا الحديثة بالزراعة، وتضيف أنهم كانوا قادرين على شرائها بعكس المزارعين الصغار، الذين لم يقدروا على استخدامها وقد كانوا يستخدمونها بالأجرة، وعادة ما تكون الأجرة مرتفعة وتدفع أجرتها لكبار المزارعين الذين يمتلكونها.

وبالتالي فقد وجد صغار المزارعين أنفسهم غير قادرين على مجاراة المزارعين الكبار ومنافستهم في تكثيف الإنتاج، أو خفض تكاليف الأيدي العاملة ومجاراة السرعة في إنجاز العمل، وقد أدى ذلك إلى تأخر إنتاج محاصيلهم، وعدم قدرتهم على كسب بيع المنتجات بأول الموسم واستغلال فرصة ارتفاع أسعاره في أوله، وبالتالي كانوا يبيعون منتجاتهم بأسعار أرخص مما يبيعها المزارعون الكبار

نتيجة لتأخر قطافها، وقد أسهم ذلك في زيادة معاناتهم ودفعهم للعزوف عن القطاع الزراعي، والبحث عن بدائل.

بالإضافة إلى ذلك فإن دخول التكنولوجيا ساهم في استغناء العديد من كبار المزارعين عن الكثير من الأيدي العاملة بكافة أشكالها سواء العائلات الصغيرة أو العمالة بأجر يومي، حيث تقول أم أحمد "كان يعمل لدينا خمسة إلى ثمانية أسر كاملة، ولكن لم يعد الحال على ما هو عليه، ففي هذه الأيام لم يتبق أي عائلة تعمل لدينا، وذلك لعدة أسباب منها توجه أبنائهم للعمل بإسرائيل، وعدم وجود عمل دائم لهم، إذ أن الآلات حلت مكان عمل العديد من أفراد الأسرة ولم نعد بحاجة لهذا العدد من الأيدي العاملة". بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الآلات أصبحت تقوم بنفس العمل بكفاءة أعلى ووقت أقل، الأمر الذي انعكس على فرص العمالة المتاحة وخاصة لفئة النساء، وذلك أن تقسيم الأدوار الحالي قد استفاد منه الرجال بصورة أكبر من النساء، بدعوة أن الرجال أقدر على استخدام هذه التكنولوجيا وأنهم يمتلكون المهارات لاستخدامها.

كما وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا الحديثة التي دخلت إلى بلدة عرابة لم تكن تكنولوجيا معقدة بل بسيطة وتقتصر على بعض الآلات الزراعية والمبيدات والمعززات الكيميائية، ولكن غالبها قد حل مكان الأيدي العاملة النسوية نتيجة تقسيم المهام الذي تحدثنا عنه، فتقول الحاجة أم محمد "كنا نقوم بتعشيب المزروعات ولكن في هذه الأيام لم يعد حاجة للتعشيب نتيجة لوجود المبيدات الكيمائية التي تقضي على الأعشاب"، كما وتقول سهام:" كان يعمل لدينا ما يزيد عن عشرين امرأة في زراعة البذور والأشتال، ولكن والدي قام بشراء زراعات ولم يعد لدينا حاجة لعمل النساء، إذ أن آلات الزراعة

تقوم بنفس العمل وبوقت أسرع". بالإضافة إلى أن القمباي[1] قضت على معظم فرص العمل المتاحة للنساء بالحصاد والتغمير وتعبئة المحاصيل بالأكياس، وتضيف أم أحمد أن شراءهم للقمباي والحصادة ساهم بتخفيف الحاجة للأيدي العاملة، وكذلك الحاجة لتأجير أراضيهم على حصة، وتشير إلى انخفاض عدد النساء العاملات لديهم بشكل كبير عند قولها "لم نعد بحاجة لنساء تقوم بالتغمير، أو التعشيب أو حصاد المحصول وجمعه".

ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي

إن السياسات التحديثية ساهمت في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، من خلال العديد من الممارسات والظروف، فعلى سبيل المثال، فإن تكاليف الإنتاج ارتفعت بشكل كبير نتيجة استخدام العديد من الآليات الحديثة مثل استخدام البذور المحسنة، التي توجب على المزارع شراؤها من السوق بدلاً من توفيرها من المواسم السابقة، كما أشارت أم أحمد. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الأسمدة الطبيعة لم يعد ممكناً للعديد من الأسباب منها انخفاض عدد المواشي في البلدة، حيث أنها تعد المصدر الأساسي للأسمدة الطبيعية، كما وأن الأسمدة الطبيعية لا تعود بنفس مفعول الأسمدة الكيميائية في إنتاج المحاصيل بالمواعيد المناسبة للتسويق، بالإضافة إلى أن نقل وتسميد الأراضي والمزروعات بالأسمدة الكيميائية يحتاج لوقت وجهد أقل من تسميدها طبيعياً، فاستعاض المزارعون عن ذلك باستخدام الأسمدة الكيميائية.

([1]) القمباي بالعامية هي الحصّادة أو الدّراسة، وهي آلة تحصد محصول الحبوب والاسم مشتق من طبيعة عمل تلك الحصّادة، حيث أنها تجمع بين ثلاث عمليات منفصلة تتألف منها عملية الحصاد وهي الحصاد والدرس والتذرية– في عملية واحدة. ومن بين المحاصيل التي يتم حصدها بالحصّادة القمح والشوفان والشيلم المزروع والشعير والذرة (الذرة الشامية) وفول الصويا والكتان و(الكتان). ونفايات القش المهملة في الحقل هي بقايا سيقان وأوراق النباتات الجافة وتكون محدودة في احتوائها على المواد المغذية، وإما يتم تقطيعها ونشرها في الحقل أو يتم تحزيمها لتستخدم علفاً أو فرُشاً للماشية.

كما وأن ارتفاع أجور الأيدي العاملة المتوفرة قد ساهم في ارتفاع تكاليف الزراعة، حيث تقول سهام أن عائلتها كانت تقوم باستئجار العمال مقابل خمسين شيكلاً يومياً، وقد ارتفعت هذه الأيام إلى 100–120 ولم ترتفع أسعار بيع منتجاتهم، وبالتالي فقد أصبحت الزراعة مشروعاً خاسراً للعديد من المزارعين.

والمثير هنا أن معظم فئات المزارعين تعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، ولكن المتأثر الأكبر في الحقيقة هو المزارع الصغير غير القادر على تعويض ارتفاع هذه التكاليف بتعزيز الإنتاج وتكثيفه، وبالذات فئات المزارعين الصغار الذين لم يعودوا قادرين على تحمل تكاليف الإنتاج الزراعي، حيث تقول الحاجة زهية "لم نعد قادرين على تغطية تكاليف الإنتاج، ففي الماضي لم نكن نشتري البذار من السوق كنا ننتجها من أرضنا ولم نكن مضطرين لدفع أجور الآليات الزراعية مثل الحصادة والزراعات"، بالإضافة إلى أنهم لم يكونوا مجبرين على شراء الأسمدة والمعززات الكيميائية، وبالتالي فإن هذه التكاليف لم تكن تدفع سابقاً من قبل المزارعين.

ومع ارتفاع تكاليف الزراعة في البلدة خاصة وفي الضفة الغربية عامة، فقد انطبقت عليها فكرة تقسيم العمل العالمي التي يتحدث عنها Wallerstein (1976) بحيث أصبحت الضفة بشكل عام تابعة اقتصادياً لدولة الاحتلال، كما وأنها أصبحت مصدراً للمواد الخام مثل المنتجات الزراعية التي تستخدم في المصانع الإسرائيلية مثل مصانع المخللات والتفريز، وأصبحت الضفة الغربية سوقاً لهذه المنتجات التي يتم تصنيعها وإعادة تسويقها كمنتجات مصنعة في الضفة الغربية، وبالإضافة إلى ذلك فإن هجر القطاع الزراعي الفلسطيني ساهم بأن تصبح الضفة الغربية ومنها بلدة عرابة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة التي تعمل في الوظائف الاعتيادية في الداخل الإسرائيلي. كما وأن الضفة ومنها بلدة

عرابه أصبحت سوقاً مفتوحاً للتكنولوجيا الزراعية التي يتم تصديرها من الداخل الإسرائيلي إليها، إذ أن معظم التكنولوجيا الحديثة التي تعد بسيطة قد دخلت من إسرائيل إلى الضفة مثل الحصادات والقطاعات والأسمدة الكيميائية والبيوت البلاستيكية، وبالتالي فقد عملت إسرائيل على تصدير التكنولوجيا التي تخدم مصالحها فقط للفلسطينيين، دون النظر إلى كلفتها أو القدرة على استخدامها بالشكل الأفضل الذي يعمل على تعزيز الإنتاج وخفض التكاليف، لذلك نرى بأنه وحتى مع استخدام هذه التكنولوجيا من قبل كبار المزارعين في البلدة إلا أنهم يعانون من ارتفاع تكاليف استخدامها مثل ارتفاع تكاليف صيانتها وارتفاع أسعار الوقود اللازم لتشغيلها.

الفصل السادس:

تحول أنماط الإنتاج وانعكاساته على أدوار النوع الاجتماعي

تقاسم الأدوار بين الجنسين

يبدو أن تقاسم العمل الجنساني في بلدة عرابة لا يختلف كثيراً عن باقي دول العالم الثالث، فالمرأة في بلدة عرابة كانت هي المسؤولة عن الأدوار الإنجابية جميعها المتمثلة في الإنجاب ورعاية الأطفال وتنشئتهم والعناية الصحية بهم، بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الأنشطة الإنتاجية ضمن اقتصاد الكفاف كانت توكل إلى المرأة في البلدة، فهي كانت المسؤولة عن تأمين احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب، وهي أيضاً من تقوم بجلب المياه من الآبار، وتقوم بجمع الحطب، وبزراعة المنتجات الغذائية الأساسية وجمعها وجلبها إلى البيت. حيث تتحدث العديد من المبحوثات عن هذه الأدوار؛ فتقول الحاجة أم عمر أنها كانت تعمل على جمع الحطب وهي من كانت تقوم بجمع الماء والوقود المستخدم في تلك الفترة، ولم تكن تحصل على المساعدة من زوجها بما يخص تربية الأطفال وتنشئتهم فالأدوار الإنجابية كانت مقتصرة على المرأة، ويضاف إليها أدوارها الإنتاجية مثل مساعدة العائلة في أعمالها الزراعية.

وبالرغم من الحياة القاسية التي عانت منها النساء في بلدة عرابة نتيجة ثقل الأعباء الملقاة على عاتقهن، ومساهمتهن بالقطاع الزراعي وعدم وجود مساعدة لهن لإتمام أدوارهن الإنجابية، إلا أنهن يكدن يجمعن على أن عملهن في القطاع الإنتاجي الزراعي والمحافظة على إنتاج اقتصاد الكفاف، وعدم التحول لزراعة المنتجات الربحية سيعمل على تسهيل وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهن.

حيث تقول الحاجة أم عمر "في الماضي كنا نأكل مما ننتج وكنا ننفق من بيع منتجاتنا" وفي ذلك إشارة إلى أن المزارعين اعتمدوا على تغطية احتياجاتهم الأساسية من إنتاجهم لاقتصاد الكفاف الذي يقوم بسد معظم حاجيات العائلة، وبالتالي فإن تكاليف المعيشة كانت أقل من الوقت الحالي إذا أنهم غير مجبرين على سد تلك الاحتياجات من السوق بل من إنتاجهم أنفسهم.

وهذا يبين أهمية عملهن في اقتصاد الكفاف في مساعدتهن على تخفيف الأعباء المادية الملقاة على عاتق العائلة، من خلال توفير حاجات العائلة الأساسية من مأكل ومشرب كما ذكرنا سابقاً، مما يقلل الحاجة لإنفاق الدخل على مثل هذه الاحتياجات التي يمكن توفيرها من إنتاجهن، وبالتالي تقليل عناء المرأة في البحث عن مصادر دخل بديلة، كما يحدث في العديد من المجتمعات التي تحولت من إنتاج اقتصاد الكفاف إلى الإنتاج الربحي.

ولكن في ظل العزوف عن الإنتاج الزراعي أصبحت النساء مثقلات بعناء البحث عن مصادر دخل بديلة، وأجبرن على مساعدة أزواجهن في الأنشطة الاقتصادية البعيدة عن الإنتاج الزراعي أو القيام بالمهام التي كان يقوم بها أزواجهن سابقاً. حيث تقول أم عمر:

> عندما هاجر زوجي للعمل في الخارج أصبحت مجبرة على القيام بالعديد من المهام التي كان يقوم بها، فهو من كان يقوم بجمع روث الحيوانات واستخدامه كسماد طبيعي لأشجار الزيتون الخاصة بنا، وهو من كان يقوم بنقل محصول الزيتون إلى المعاصر وأصبحت مجبرة على القيام بذلك، وأضيف إلى مهامي الزراعية، مهمة البحث عمن يحرثون الأرض والالتزام بالنفقات المادية التي لم أكن مجبرة على إنفاقها في وجوده.

وتضيف الحاجة لطفية:

> كنا أنا وزوجي نتقاسم مسؤوليات الإنتاج الزراعي وخدمة أراضينا، ولكن عندما هاجر للعمل في الأردن أوكلت جميع المهام التي كان يقوم بها إلي، فأصبحت مجبرة على البحث بنفسي عن الأيدي العاملة ومتابعة أعمالهم، وأصبحت مجبرة على الذهاب لأسواق الخضار لتسويق منتجاتنا، وفي أحد الأعوام سرق محصولنا لأني لم أقدر على تأمينه ونقله إلى سوق الخضار في نفس اليوم، كما جرت العادة بوجود زوجي الذي كان ينقلها يوميا للسوق.

يؤكد النقاش السابق وجهة نظر الأدبيات التي تقول بأن الأعباء والمسؤوليات تتضاعف على عاتق المرأة في ظل السياسات التحديثية، وسياسات فتح الأسواق وفتح باب الهجرة، كما وتتفق نتائج البحث الميداني مع ما ناقشه (Sen,1982) حول أن السياسات التحديثية لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات الاجتماعية، وتغير سبل الملكية وإمكانية الوصول لوسائل الإنتاج، وفرص العمل المتاحة، بالإضافة إلى هجرة العديد من الفلاحين ومحاولة انخراطهم في سوق العمل خارج قراهم ومزارعهم، وبالتالي انعكاس ذلك على نسائهم وإلقاء أعباء المهام التي كانوا يقومون بها على عاتقهن، وبالتالي إضافة مهام جديدة إضافة إلى المهام الموكلة إليهن نتيجة تقاسم الأدوار السائد والراسخ مجتمعياً، مثل الأدوار الإنجابية ومسؤوليات الرعاية الصحية والتربية، بالإضافة إلى مسؤوليات تأمين الماء والغذاء والحاجات الأساسية اللازمة للعائلة.

وفيما يخص بلدة عرابة فقد تركزت آثار السياسات التحديثية على هجرة الرجال لبلدان أخرى للبحث عن مصادر دخل بديلة، أو تحولهم للعمل في الداخل الإسرائيلي، وقد أدى ذلك إلى تضاعف مسؤوليات النساء في البلدة، وانخفاض فرص العمل المتاحة لهن وذلك لازدواج العمل الملقى على عاتقهن، وتؤكد على ذلك أمينة حين تقول عندما هاجر إخوتي للأردن والكويت أصبحت أنا المسؤولة

عن تأمين مصاريف البيت كاملة وعن العناية بوالدي ووالدتي، وانتقلت جميع المهمات التي كانوا يقومون بها إلي، وخاصة الرعاية الصحية لوالدي، وتأمين مصادر دخل تغطي نفقات المنزل وذلك كان على حساب وقتي الذي كنت أمضيه في العمل مع القايمات[1]، وبالتالي انخفض المردود المادي الذي كنت أحصل عليه وازدادت مسؤولياتي.

انخفاض مساهمه المرأة في قطاع الإنتاج الزراعي في بلدة عرابة

اختلفت مساهمة المرأة في عرابة في قطاع الإنتاج الزراعي، وتأثرت بالعديد من السياقات المحيطة وبطبيعة الإنتاج القائمة في كل فترة زمنية، فمنذ انتهاء الإقطاع في بلدة عرابة في آخر الحكم البريطاني ساد الإنتاج الزراعي الأسري القائم على إنتاج اقتصاد الكفاف، والذي تشارك به المرأة بدور رئيسي جنباً إلى جنب مع الذكور في عائلتها.

وفي فترة الأربعينيات إلى أواخر السبعينيات تطورت مساهمة المرأة في القطاع الإنتاجي الزراعي، من اقتصارها غالباً على المساهمة في الإنتاج الأسري، وظهرت العديد من علاقات العمل التي تربط النساء في العمل الزراعي، كالعمل بأجر يومي، أو موسمي، والمحاصصة، بالإضافة إلى المقاولة الموسمية والتي تسمى بعمل القايمة.

ومن ثم بدأت مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي تنحسر تدريجياً لعديد من الأسباب التي تم نقاشها، ومنها احتلال الضفة الغربية والهجرة، وتغير أنواع الملكية، بالإضافة إلى بدء دخول

([1]) القايمة امرأة تعمل بنظام المقاولة من مهامها تأمين العاملات بأجر يومي للعمل في أرض المزارع، وكانت تتلقى أجراً موسمياً في نهاية الموسم، وتختلف قيمة الأجر بحسب الاتفاق فمنهن من كان يتفق مع المزارع على تحمل تكاليف العاملات بأجر يومي، ويشكلن مجموعات من النساء قد يصل عددهن لـ 20 عاملة بأجر يومي، تقوم القايمة بتأمين أجرهن من المزارع أو على نفقتها هي طوال الموسم.

التكنولوجيا الزراعية التي قضت على العديد من فرص العمل المتاحة للنساء، كما وأن هجرة الرجال الناتجة عن هذه السياسات وانهيار القطاع الزراعي الفلسطيني ساهمت في تفتت العمل الزراعي الأسري، واختفت العديد من أشكال العمل النسائية مثل عمل القايمة، حيث تقول الحاجة زهية أن آخر قايمة عملت لديهم كانت قبل اجتياح الضفة بسنتين أو ثلاث، كما أن العمل الزراعي الأسري بدأ بالتلاشي في أواخر السبعينيات وانحسرت علاقات العمل في نوعين، الأعمال الدائمة التي تأثرت بدخول الآلات وازدادت الحاجة إلى العمالة الماهرة القادرة على استخدام هذه الآلات وتميز بها الرجال عن النساء، النوع الثاني هو عمالة موسمية مثل العمل في مواسم الحصاد، وقد أثرت عليها التكنولوجيا حيث أصبحت الآلات تقوم بهذا الدور، وبالتالي فقد انخفضت فرص العمل الموسمية في المزارع الصغيرة التي تدار من قبل العائلات والمزارعين الصغار وفي المزارع الكبيرة أيضاً، ولكن مع اختلاف شدة المنافسة للحصول على فرص العمالة الموسمية من منطقة إلى أخرى، وقد شكل العمال من المناطق الريفية والمهاجرين معظم العمالة الموسمية، فقد تحولت هذه العائلات التي كانت تعمل في المزارع الصغيرة إلى عماله مأجورة في المزارع الكبيرة وتحولت العائلة إلى عمالة زراعية يبحثون عن العمل اليومي للحصول على النقد الذي يبقيهم على قيد الحياة (Sen,1982).

كما وأن دخول التكنولوجيا الزراعية لبلدة عرابة ساهم في انخفاض مساهمة المرأة بشكل ملحوظ، حيث عملت التكنولوجيا الزراعية على تقليص فرص العمل المتاحة لها، حيث أن المعرفة العلمية والمهارات التي تتطلبها التكنولوجية الحديثة وآلالات وطرق الزراعة والتسميد واستخدام المواد اللازمة للزراعة المكثفة، أدى إلى تهميش المهارات الموجودة لدى النساء. ولكن المفارقة هنا ما بين واقع عرابة وما تحدثت عنه Agarwal (2014) عن التمييز في إعطاء التدريبات واكساب المهارات في استخدام التكنولوجيا للرجال وإهمال النساء، لم يكن متواجداً في عرابة، ذلك أن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل

الحصادات انحصر على المزراعين الأغنياء القادرين على شرائها، وقد تدربوا على استخدامها من البائع، وبالتالي لم يكن هناك جهات تقوم بتدريب الرجال أو النساء على اكتساب هذه المهارات.

وفي البلدة فإن هذه التكنولوجيا قد حلت مكان معظم الوظائف التي كانت تقوم بها المرأة في هذا القطاع، نتيجة لعدم امتلاكها المهارات والخبرات التي تمكنها من استخدام هذه التكنولوجيا أو نتيجة لتقسيم العمل الجنساني القائم، فالمرأة هي من كانت تقوم بتعشيب الزرع، وقد حل مكان هذا الدور وجود المبيدات التي تقضي على هذه الأعشاب، ومن فرص العمل المتاحة للمرأة سابقاً التغمير والحصاد، وقد حلت القمباي والحصادة مكان عملها، بالإضافة إلى مهام زراعة الأشتال والبذور وجدت الآلات التي تقوم بزراعة هذه البذور، وحتى على مستوى الأسمدة الكيمائية التي حلت مكان الأسمدة الطبيعية، فقد كانت أحد الأعمال الموكلة للمرأة سابقا هي نقل هذه الأسمدة وتوزيعها داخل الأراضي المزروعة، حيث تقول الحاجة زهية أن مهام التعشيب كانت توكل إليها وللنساء اللواتي تقوم باستئجارهن للعمل على تعشيب مزروعاتهم، ولكن عندما وجدت المبيدات لم يعد حاجة إلى استئجار النساء للعمل في التعشيب، وبالتالي قلت فرص عملهن في الزراعة وتضيف أم علي أن دخول التكنولوجيا أفقد النساء العديد من فرص العمل التي كانت متاحة لهن في تلك الأيام، فالعديد من النساء كانت تعمل على عصر الزيتون واستخراج الزيت منه، ولكن مع وجود معاصر الزيتون، فإن العديد من نساء البلدة فقدن عملهن واقتصرت فرص العمل على الرجال فقط، فجميع العاملين حالياً في معاصر الزيتون هم رجال والنساء غير قادرات على العمل في هذا المجال.

ومنذ دخول السلطة الوطنية الفلسطينية، واتباع سياسات الدول المانحة، وتغلغل الرأسمالية في القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، فقد حدث تحول هائل على مساهمة المرأة في القطاع الزراعي

الاعتيادي أو انحسرت مساهمة المرأة في قطاف الزيتون واقتصر العمل على النساء الفقيرات فقط، وأما نساء البلدة فيقتصر عملهن في قطاف الزيتون على جول الزيتون وليس كعمل رسمي أو موسمي كما في السابق، وعند الحاجة لنساء عاملات في موسم الزيتون يتوجه صاحب الأرض أو الضمان للبحث عن نساء "جوالات" في البلدات المجاورة، حيث تقول أم جواد التي ما زالت تعمل بأجر يومي في جول الزيتون، بينما نساء البلدة لم يعدن يرضين بهذا العمل، فتعمل هي مع بعض المزارعين الذي يذهبون لبلدات مجاورة للبحث عن جوالات للعمل في أراضيهم في موسم الزيتون، وكذلك الأمر بالنسبة لمشاركة النساء في العمل في قطاف البامية أو تعشيبها أو طمرها، فإن نساء البلدة قد عزفن بشكل تام عن المساهمة في هذا النوع من الزراعة، واقتصر العمل بها على حالات نادرة من النساء الفقيرات، وتبين مداخلة أم جواد حول رفض نساء البلدة العمل في هذين النوعين من الأعمال الزراعية، واللذين يعدان العملين الوحيدين الذين يوفران فرص عمل مباشرة للنساء في القطاع الزراعي في البلدة. إن لهذه الظاهرة علاقة بالمكانة الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الزراعي، وسيتم نقاش هذه القضية بالتفصيل أدناه.

بالإضافة إلى ذلك، ومع انحسار فرص العمل للنساء في قطاف الزيتون فقد ظهرت أشكال جديدة من المساهمة في القطاع الإنتاجي الزراعي في البلدة، فتساهم العديد من النساء بالقطاع الزراعي من منزلها، حيث يقوم كبار تجار الدخان بنقل ورق الدخان لبيوت النساء في البلدة، وتقوم النساء بشك الدخان ويتقاضين أجراً يتراوح بين 2.5– 3 شيكل مقابل كل خيط. وتعمل بعضهن في لف الدخان العربي حيث تتقاضى ما يقارب 20 شيكل عن كل ألف سيجارة دخان يتم لفها من قبلهن، حيث تقول خيرية التي تعمل بالقطاع الزراعي لوقتنا الحالي أنها في مواسم الزيتون تعمل كجوالة، وفي باقي المواسم يقوم تاجر الدخان بجلب أوراق الدخان لمنزلها وتقوم بشكه مقابل 3 شيكل لكل خيط،

وتعمل في شك الدخان بناتها أيضاً، وأما ختام فتقول بأنها تعمل هي وجارتين لها بنفس الطريقة وتتقاسمان النقود مع بعض، ففي موسم قطاف الدخان تعمل بشكه، وفي موسم اللف تعمل بلفه ويتقاضين 18 شيكل عن كيلو دخان يقمن بلفه.

بالإضافة إلى ذلك فإن مساهمة المرأة في الإنتاج الحيواني قد انخفضت وانحصرت في النساء اللواتي يقمن بصناعة الأجبان والألبان، ففي السابق وحتى نهاية السبعينيات كانت العديد من العائلات في البلدة تملك بعض الماشية والأبقار، وكانت النساء تقوم برعايتها وحلبها، وتصنيع الأجبان والألبان والحليب منها، حيث تقول الحاجة زهية بأنه في فترة الستينيات كانت معظم عائلات البلدة تقوم باقتناء بعض المواشي، وتعمل على توفير الأجبان طول العام من إنتاج المواشي التي تمتلكها العائلة وتقوم ببيع الفائض من الحليب والجبن واللبن، وتضيف الحاجة أم عمر بأن عائلتها قامت ببيع كافة المواشي التي كان يملكونها نظراً لوجود منافسة شديدة من مصانع الألبان والأجبان، وأصبح اقتناء هذه المواشي يشكل عبئاً مادياً ومخسراً على العائلة. أما في وقتنا الحالي فإن نسبة المواشي المملوكة من العائلات بغرض سد احتياجات العائلة الأساسية تكاد تكون معدومة. وتقتصر تربية هذه المواشي على المزارع التي تقوم بالإنتاج المكثف للحليب ومنتجاته.

المكانة الاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الزراعي

تشير نتائج التحليل أن المكانة الاجتماعية للمرأة وحريتها في اتخاذ القرار ينبع من أهمية الأدوار التي تقوم بها في ذلك المجتمع، ويبدو أن تعزيز مساهمة المرأة في أنشطة اقتصاد الكفاف وتأمين حاجات العائلة الأساسية كان ما يمكنها من أن تصبح عضواً فاعلاً في مجتمعها؛ فعلى مستوى نساء البلدة تشير العديد من المتقابلات إلى أهمية الأدوار التي كن يقمن بها، إذ أن الأولوية كانت لتأمين

هذه الأساسيات من مأكل ومشرب، وأن التمكين الاجتماعي وحريتها في اتخاذ القرار تأتي من خلال قدرتها على المساهمة في تأمين تلك الاحتياجات الأساسية.

كما وبينت نتائج التحليل أن مكانة المرأة العاملة سواء بالإنتاج الزراعي وغيره تتغير بتغير السياقات المحيطة، وأن المقاييس التي تحدد مكانة المرأة المجتمعية تختلف من فترة زمنية لفترة أخرى. ففي الفترة الزمنية التي كان النمط الإنتاجي قائماً على سد احتياجات العائلة ويشكل مزيجاً من اقتصاد الكفاف والاقتصاد الربحي، كانت المكانة الاجتماعية للمرأة تتحدد بقدرتها على المساهمة في سد الاحتياجات الأساسية، حيث تقول أمينة أن المجتمع كان ينظر إلى المرأة التي تقوم بتأمين احتياجات عائلتها نظرة احترام وتقدير بعكس المرأة التي لا تقوم بهذه الأدوار الإنتاجية، وتضيف أيضاً أن عمل المرأة في الإنتاج الزراعي هو ما كان يحدد مكانة المرأة سابقاً، بالإضافة إلى أن هذا العمل هو دليل على قدرة المرأة على القيام بمهامها وواجبتها تجاه زوجها وعائلتها حتى وصل الأمر بأن يكون عمل الفتاة غير المتزوجة مميزاً لها، ودافعاً للزواج بهن، حيث كان هناك تفضيل للزواج من المرأة العاملة في تلك الفترة، وكما أشارت أمينة التي تبلغ من العمر اثنين وسبعين عاماً، أن كثير من الأمثال والأقوال الشعبية كانت تشجع الشباب المقبلين على الزواج لاختيار الفتيات العاملات مثل "خذها من آخر الحطابات وأول الملايات"، حيث أن تأخرها عن زميلاتها ممن يجمعن الحطب دليل على ثقل الحطب التي تحمله، مما يجعلها أبطأ في المشي، وأول الملايات دليل على استيقاظها مبكراً للذهاب وملء الماء وسعيها لتأمين احتياجات عائلتها، وتضيف الحاجة أم عمر التي تبلغ من العمر خمسة وثمانين عاماً كنا ننصح بأن لا ينغر الشاب بجمال الفتاة، بل يتوجب عليه السؤال عما إذا كانت أمها تساعد أباها في أعماله، ومن كانت أمها كذلك ستكون ابنتها معيناً لك في حياتك المقبلة"، وانطلاقا من هنا نلاحظ أهمية عمل النساء في الأعمال الإنتاجية بالنسبة لأهل البلدة فترة الخمسينيات والستينيات.

وما يثير الاهتمام حول مكانة المرأة الاجتماعية في البلدة في تلك الفترات السابقة هو رضا النساء أنفسهن عما يقمن به من أعمال، حيث تصفها بعضهن بالشاقة ولكنها كان تهدف وبشكل مباشر إلى تلبية احتياجاتهن الشخصية بأن يكنّ نساء مسؤولات ومنتجات في المجتمع المتواجدات به، وإن لا يكنّ عالة على أحد، بأن يمتلكن الاستقلالية التي تمكنهن من مساعدة عائلتهن وتحقق لهن التقدير الذاتي والمجتمعي. ويبدو أن نساء البلدة اللواتي عملن في الزراعة يمتلكن الرضا عما كن يقمن به، بل ويتحدثن عنه بسعادة وفخر، وفي بعض الأحيان بتعالي على النساء غير العاملات سابقاً وفي الوقت الحالي أيضاً.

وعند سؤالنا للنساء أنه إذا كانت المساهمة في إنتاج اقتصاد الكفاف والإنتاج الزراعي هي ما يعزز المكانة الاجتماعية للمرأة في مجتمعها، فلماذا تعزف العديد من النساء في بلدة عرابة عن العمل في القطاع الزراعي حالياً. كانت الإجابات تبين أن الزراعة في الوقت السابق كانت ظاهرة عامة تعمل فيها معظم النساء بمشاركة أسرتها، أو بالعمل بأجر يومي وموسمي كما ذكرنا، وبالتالي لا يوجد مشكلة مجتمعية بخصوص تنقل النساء وذهابهن للمزارع، والمساهمة في الإنتاج الزراعي فمعظم نساء البلدة يعملن في هذا القطاع.

وأما في الوقت الحالي فقد اقتصرت مساهمة المرأة في هذا العمل على النساء الفقيرات، اللواتي يحتجن لمصدر دخل مادي يساعد أزواجهن على سد التكاليف المعيشية للأسرة، وبالتالي فإن العمل في القطاع الزراعي تحول من ظاهرة عامة إلى ظاهرة مقتصرة على النساء غير المقتدرات مادياً وغير المتعلمات، لذا فإن عملها في القطاع الإنتاجي الزراعي حالياً يعكس في مجتمعها صورة بأنها امرأة فقيرة غير متعلمة.

وتؤكد على هذا الاستنتاج الحاجة أم أحمد التي تبلغ من العمر خمسة وستين عاماً وتعد عائلتها من كبار المزارعين، حين تفتخر بأنها كانت تعمل جنباً إلى جنب مع زوجها في القطاع الزراعي ولكنها لا تسمح لبناتها بالذهاب للأراضي التي تملكها العائلة والعمل بها، بل أنها تجبرهن على التفرغ للتعليم والدراسة الجامعية، ولا تمنعهن في العمل بوظائف حكومية أو خدماتية، حيث أشارت إلى أن إحدى بناتها تعمل في وظيفه حكومية وبالرغم من أن راتبها الشهري لا يكفيها كمصروف شخصي إلا أنها تفضل عملها كموظفة عن عملها في القطاع الزراعي.

وكذلك الأمر بالنسبة للحاجة زهية التي لا زالت تعمل في القطاع الزراعي منذ خمسين عاماً، والتي تقول بأنها لم تسمح لأخواتها الأصغر سناً في العمل في هذا القطاع، بل عملت على تعليمهن في الجامعات، وتفتخر بأنها قامت بتغطية تكاليف دراسة أخواتها الأصغر منها، وبأن إحداهن أصبحت مُدرسة والثانية كانت موظفة في إحدى الجامعات.

وحول المحدد الرئيس لمكانة المرأة المجتمعية، فلم نجد إجابة مباشرة حول هذا السؤال ولكن تقول رسمية بأن أوضاع النساء الاجتماعية الاقتصادية سابقاً أفضل من أوضاع النساء في الوقت الحالي، فمعظم النساء في البلدة في الوقت الحالي هن نساء غير منتجات يجلسن في بيوتهن ويعتمدن في دخلهن على أزواجهن وأخوتهن، كما وأن النساء الموظفات حالياً يعملن بأجور منخفضة جداً لا تكفيهن لسد حاجاتهن الاستهلاكية ولا يساعدن أزواجهن في تلبية احتياجات الأسرة، وتضيف سهام أن النساء العاملات في هذه الأيام لديهن اعتقاد خاطئ بأنهن نساء مستقلات لمجرد أنهن نساء عاملات، بينما توزع أجورهن لسداد قروض العائلة التي يتم اقتراضها إما لشراء مسكن أو شراء مركبة.

وتضيف الحاجة أم عمر التي عاصرت معظم الفترات التاريخية والتحولات في بلدة عرابة، أن نساء اليوم يختلفن عنهن في السابق بقدرتهن على التواصل مع مجتمعهن والانخراط به وتقول حرفياً "بنات اليوم لا بهمهن قرايب أو جيران، أو أنه جوزها بشقى ولا لأ، كل همهن يشتغلن ويلبسن ويتمكجين والناس تقول بتشتغل ما شالله عنها".

وهذا يقودنا للاستنتاج بأن المكانة الاجتماعية للمرأة تتحدد بقدرتها على الانخراط في مجتمعها، ومشاركته مشكلاته، والتواصل والمبادرة بأن تكون عضواً فاعلاً فيه بغض النظر عن العمل الذي تقوم به أو مساهمتها بقطاع إنتاجي أو آخر.

حرية الإنفاق والتملك واتخاذ القرار، والمكانة الاقتصادية للمرأة

إن التحول في أنماط الإنتاج الزراعي وتغلغل السياسات الليبرالية الجديدة انعكس بشكل مباشر على ارتفاع التكاليف المعيشية للمزارعين في البلدة من خلال تحولهم لسد احتياجاتهم الأساسية عن طريق شرائها من السوق بدلاً من إنتاجها في مزارعهم، ومع انحسار فرص العمل للمرأة في هذا القطاع وانخفاض نسبة مساهمتها في إنتاج اقتصاد الكفاف، لم تعد لها القدرة الاقتصادية والمادية على تأمين احتياجات العائلة الأساسية من مأكل ومشرب، ولم يعد باستطاعتها التحكم بمصادر الدخل المتاحة سواء بإنتاج الدخل أو التقليل من النفقات التي يغطيها هذا الدخل الناتج.

بالإضافة إلى ذلك فإن دخل العائلات قد تأثر بعدة طرق، الأولى مباشرة وتتمثل في انحسار فرص العمل المتاحة للنساء، وبالتالي انخفاض مساهمتهن على صعيد تأمين الاحتياجات الأساسية، والثانية غير مباشرة وتتمثل في زيادة الحاجة إلى الدخل النقدي وارتفاع المصاريف التي لم تكن موجودة مسبقاً؛ فالعائلة أصبحت بحاجة إلى تأمين احتياجاتها الأساسية التي كانت تنتجها وتساهم

المرأة في إنتاجها بشكل كبير من الأسواق، حيث تقول الحاجة زهية أن مصاريف العائلة قد ارتفعت بشكل كبير، ففي السابق، عائلتها لم تكن بحاجة لشراء الخضروات من البقالة أو شراء البيض واللبن والحليب فجميع هذه الحاجات كانت متوفرة لدى معظم عائلات عرابة والمعظم كان يعمل على تربية الدجاج والمواشي في أراضيهم القريبة من المنزل أو في الحظائر التي كانت منتشرة بكثره في البلدة.

كما وأن القدرة على تأمين الحاجات الأساسية للعائلة قد تأثرت بهذه التحولات عن طريق عدم ضمان توفر الدخل اللازم لتغطية احتياجات العائلة، فقد كانت العائلات سابقا تقوم بسد الاحتياجات إما بدفع ثمنها أو بتأجيل الدفع والشراء بالدين بضمان السداد الموسمي، حيث تقول الحاجة أم محمود "كنا نقوم بشراء احتياجاتنا ودفع ثمنها وفي بعض الأحيان كنا نقوم بتأجيل الدفع لحين الحصاد، فكثيراً ما كنا نشتري العديد من الحاجات وعند بيع المحصول نقوم بسداد ثمنها. أما في هذه الأيام فلا يوجد محصول لبيعه وأصبحنا نؤجل مشترياتنا لحين توفر النقد".

ويضاف إلى ذلك تقييد حرية المرأة في آلية اتخاذ القرار والإنفاق، ففي السابق كان المرأة هي المسؤولة عن تأمين احتياجات العائلة الأساسية، وبالتالي كانت تمتلك حرية الإنفاق على هذه الحاجات وحرية التوفير والادخار، فهي كانت تنتج وتبيع وتدر الدخل على العائلة، وفي الكثير من العائلات كانت تعمل النساء على إنتاج العديد من المنتجات إلى جانب الإنتاج الزراعي، فقد كن يقمن بصناعة الجبن واللبن والمخللات وبيعها وتأمين مصادر دخل للعائلة، ولكن هذه العمليات الإنتاجية لم تعد متوفرة للبلدة كما في السابق حيث أن القطاع الزراعي قد شهد تحولاً كبيراً في آليات الإنتاج وطبيعة المنتجات التي ينتجونها والمعظم تحول لزراعة المنتجات الربحية مثل البامية، كما أن العديد من صغار المزارعين يقومون بتأجير أراضيهم بدلاً من زراعتها، أما بما يخص النساء فقد انحصرت فرص

العمل المتاحة لهن بسبب هذه التحولات وبسبب إدخال التكنولوجيا الزراعية التي حلت مكان العديد من الأعمال التي كانت تقوم بها النساء. حيث تقول أمينة "كنت أقوم بإنتاج الجبن، اللبن والمخللات وكنت أقوم ببيعها وسد جزء من احتياجات المنزل من هذا الدخل"، وتضيف بأن العديد من نساء البلدة عملن على ادخار بعض من النقود وتحويلها لذهب لبيعه حين الحاجة من هذه الأعمال البسيطة. وتضيف الحاجة أم عمر بأنها كانت تملك الحرية الكاملة في آلية الإنفاق فهي كانت امرأة منتجة تماماً مثل زوجها، وكانا يتشاركان تأمين الدخل واحتياجات العائلة، وبالتالي كانت تنفق بما يناسب احتياجات عائلتها دول الرجوع إلى زوجها وخصوصاً أن هذا الإنفاق كان يتم غالباً على تأمين الاحتياجات الأساسية للعائلة، وتضيف على هذا مثلاً للتأكيد على حرية اتخاذها القرار والإنفاق "إلي بصرف من باعه لا حدا بقله بيش ولا حدا بقله بقديش".

ولكن عند الحديث عن حرية الإنفاق التي كانت نساء البلدة تمتلكها يتوجب الوقوف على ما هي النفقات الشائعة في ذلك الوقت، وكيف كانت تنفق حيث أنه من الملاحظ أن إنفاق الأسرة المزارعة كان لا يتعدى احتياجات العائلة الأساسية من الغذاء والماء والمسكن وتعليم الأطفال وتنشئتهم، وبالتالي من الممكن أن تكون امتلكت هذه الحرية نتيجة عدم انتشار الحاجات الاستهلاكية النثرية المتواجدة في الفترة الحالية حيث أن الثقافة الاستهلاكية الشائعة حالياً على النثريات والمواد غير الأساسية لم تكن موجودة سابقاً حيث تقول الحاجة فاطمة: "نعم كنا نمتلك الحرية في الإنفاق ولكنا كنا حريصات على الإنفاق على حاجات العائلة فلم ننفق شيئاً على أنفسنا مثل شراء الألبسة الثمينة أو المكياج أو العطور أو الأجهزة النقالة، لكن في بعض الأحيان عندما كنا نجمع ثمن ليرة

ذهب كنا نقوم بشرائها حيث أن شراء الذهب هو الشيء الوحيد الذي كنا ننفق عليه بعيدا عن حاجاتنا الأساسية ولكن هذه الذهب كنا نبيعه في حال احتياج العائلة له".

فالنساء قد امتلكن حرية الادخار أو الاستثمار في ما يزيد عن حاجات العائلية الاستهلاكية، وفي البلدة فقد اعتادت بعض النساء على تجميع بعض النقود وشراء ليرات ذهب والاحتفاظ بها لحين الحاجة أو لإنفاقها على تعليم الأولاد في الجامعات أو شراء بعض الأراضي أو العقارات التي تعود منفعتها على العائلة، فتقول أم بسام "اعتدت في كل موسم على توفير بعض النقود وشراء ليرات ذهب، وعندما يوازي ثمن الذهب المدخر ثمن أراضي متوفرة للبيع كنت أقوم ببيع الذهب وشراء الأراضي أنا وزوجي"، وتضيف الحاجة أم محمد "من خلال عملنا بالزراعة لقد قمت بادخار وتجميع ما يعادل 24 ليرة ذهب، قمت ببيعها وقمنا بشراء أرض وسجلت الأرض باسمي وقد بنى عليها زوجي بيتاً وخصص ريع هذا المبنى بوصية زوجي لي شخصياً إلى أن يتوفاني الله والحمد لله حتى الآن لا أحتاج أحد في كبري بل أنا من يساعد أبنائي في بعض الأحيان".

تغير أنشطة المرأة الريفية وتحول مصادر الدخل

في ظل انعدام فرص العمل في قطاع الإنتاج الزراعي في البلدة وانخفاض عدد الوظائف أو الأعمال المتاحة فيها، فقد توجهت النساء للعمل في المدن المحيطة لتأمين مصادر دخل تساعد العائلة على تأمين احتياجاتها الأساسية ولكن المفارقة هنا تكمن في أن الأجور التي يحصلن عليها تكاد لا تغطي نفقات المرأة نفسها، حيث تقول الحاجة أم السعيد أن بعض من نساء البلدة يعملن في مدينة جنين ويحصلن على رواتب منخفضة جداً يتم إنفاقها على تكاليف التنقل وحضانة الأطفال، وبالتالي ما يتبقى من يومية المرأة غير كافي لشراء غداء العائلة في ذلك اليوم، وهذا يشير إلى

انخفاض قيمة عمل المرأة، ويشير إلى أنه أصبح دخلاً ثانوياً لا يمكن الاعتماد عليه في تأمين الحاجات الأساسية للعائلة.

وتضيف الحاجة فتحية أن عمل المرأة في هذه الأيام يكاد لا يؤمن احتياجات العائلة من الغذاء لذلك اليوم، بينما في السابق "كان عملنا ليوم واحد في بعض الأحيان يؤمن احتياجات العائلة لأسبوع فقد كنا نقوم بالذهاب لجبال البلدة في الربيع وجمع الزعمطوط والعكوب والخبيزة، ونؤمن احتياجات العائلة الأساسية من المواد الغذائية لأسبوع كامل مما جمعناه في ذلك اليوم". وهذا يشير إلى انتقاص مكانة وأهمية عمل المرأة في هذه الأيام، وتعزيز مفهوم ثانوية عمل المرأة والانتقاص من المكانة الاقتصادية لعملها في القطاعات البعيدة عن اقتصاد الكفاف. حيث تظهر آثار عمليات التحديث في تعزيز مفهوم الرجل المعيل للأسرة، وقد تعزز من خلال الفكرة السائدة بأن الرجل هو الأقدر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واعتبار عمله مصدر إنتاجي يدخل في عملية التنمية واعتباره أساسياً بالنسبة للأسرة، وبالتالي تهميش دور المرأة وعملها في القطاع الإنتاجي الذي أدى إلى انحسار فرص العمل المتاحة للنساء وانخفاض الأجور التي يتقاضينها إزاء تلك الأعمال.

وفي إشارة إلى أهمية عمل المرأة في اقتصاد الكفاف تقول الحاجة أم محمد أن عمل المرأة في السابق كان ينتج عنه تأمين احتياجات العائلة وكانت تعتبر معيلة للأسرة تماماً مثل زوجها، ولكن عمل المرأة هذه الأيام في القطاعات الأخرى هو عمل ثانوي تسعى من خلاله لتحقيق ذاتها بأنها امرأة فاعلة اقتصادية، ولكن الواقع يشير إلى أن دخلها يتم إنفاقه على أغراض ثانوية مثل الحضانات، والألبسة والباقي تبقيه مصروف لنفسها طوال الشهر.

وتشير سعاد التي تبلغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً وتعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة، إلى صعوبة الإنفاق في هذه الأيام نظراً لعدم كفاية مصادر الدخل المتاحة لتغطية احتياجات العائلة الأساسية، وأنها تتردد كثيراً في طلب النقد من زوجها أو تتردد في إنفاق النقود حتى على الحاجات الأساسية للعائلة، وذلك أنهم توقفوا عن العمل في القطاع الإنتاجي الزراعي، وانحسر الإنتاج الزراعي في الحديقة المنزلية التي تقوم بزراعتها والعناية بها بنفسها سعياً للتقليل من النفقات والحد من الحاجة للسوق في شراء الخضروات والمواد الغذائية الأساسية مثل البندورة والخيار.

ومما لا شك فيه أن التحول في أنماط الإنتاج قد أحدث تغيرات على أنشطة المرأة الريفية، ففي العديد من الحالات توجهت المرأة إلى البحث عن فرص عمل بديلة أو التوجه لأنشطة خدماتية وفي بعض الأحيان أنشطة إنتاجية أخرى.

ففي بلدة عرابة توجهت النساء للبحث عن فرص عمل في مدينة جنين المجاورة أو العمل كخائطات في مشاغل الخياطة، كما وأن بعض النساء قد توجهن لعمل مشاريع خاصة، إما بالعمل من المنزل في إعداد المعجنات والمخللات وبيعها، أو في شك الدخان المنتج والقليل منهن عملن على افتتاح مشاريع مثل محلات الأدوات المنزلية والدكاكين الصغيرة التي عادة ما تكون مجاورة لمنزل المرأة.

حيث تقول أم السعيد: "عندما انقطعنا عن العمل في الزراعة سافر زوجي للعمل في الخارج وأصبحت مجبرة على إيجاد مصدر بديل يساعد على سد احتياجاتنا بشكل يومي، فعملت على إنتاج الحلويات وذلك لتوفير مصدر دخل يمون احتياجاتنا لحين وصول النقود من زوجي المغترب". وتبين أن هذا العمل لا يكفي لسد احتياجات العائلة ولكنه يساعد في جلب مصدر دخل ثانوي، كما وتشير

إلى أن عملها في القطاع الزراعي كان يؤمن احتياجات العائلة من الأغذية الأساسية بشكل أفضل من عملها حالياً، ولكن هذا العمل لا بأس به إذ أنه يوفر بعض الاحتياجات الضرورية وخاصة لها بعد أن كبرت في السن وأصبحت تعتمد على أولادها في نفقاتها.

وتضيف سهام أنها عملت على إنشاء مشروع دكانة صغير بجانب بيتها سعياً لتوفير مصدر دخل، وأما خيرية البالغة من العمر ثلاثة وأربعين عاماً وتعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة[1] فتقول أنها في ظل انقطاع فرص العمل التي كانت متاحة لها سابقاً، قد عملت على توفير مصدر دخل للعائلة من خلال العديد من الأنشطة مثل شك الدخان، وتبزير الفستق، وصناعة المخللات، وإنتاج المعجنات، وفي بعض الأحيان أجبرت على العمل كمدبرة منزل سعياً منها لسد بعض النفقات التي لم يقدر زوجها على تغطيتها.

وتضيف أمينة السبعينية العمر أن نساء البلدة أصبح أمامهن ثلاثة خيارات، إما البحث عن مصادر دخل بديلة أو التوجه للتعليم، ولكن غالبية نساء البلدة قد أصبحن ربات منازل، وقد فقدن أدوارهن الإنتاجية ومساهمتهن في تلبية احتياجات العائلة، مما ساهم في تحولهن إلى نساء عاطلات عن العمل يعتمدن على دخل أزواجهن.

([1]) امرأة متزوجه تبلغ من العمر ثلاثة وأربعين عاماً، تعد عائلتها من العائلات الفقيرة في البلدة، عملت مع أهلها في قطاف الزيتون كما وعملت مع العديد من مزارعي البلدة بأجر يومي في الزراعة والقلاعة والتعشيب، لا زالت تعمل في القطاع الزراعي الموسمي وعند انتهاء المواسم تعمل في شك الدخان وإنتاج المعجنات والعمل في المهام الخدماتية في مؤسسات البلدة.

وبذلك فقد تحولت النساء كبيرات السن وغير القادرات على الانخراط في الأعمال الأخرى إلى ربات منزل، لا يشاركن بأي عمل إنتاجي، حيث أنهن كبيرات في السن لا يقدرن على الانخراط في سوق العمل الحالي، وقد اعتمدن على أبنائهن أو إخوانهن في تأمين حاجياتهن الأساسية.

بينما لجأت العديد من نساء البلدة الأصغر سناً لتوفير الحاجات الأساسية للعائلة والمساهمة في تقليل النفقات، من خلال القيام بزراعة الحدائق المنزلية ببعض المنتجات الغذائية التي تساهم في توفير احتياجات العائلة الأساسية مثل البندورة والخس والفلفل، وذلك سعياً لتخفيف الحاجة لشراء مثل هذه الخضروات من السوق.

حيث تقول سعاد بأنها تقوم بزراعة الحاكورة خلف منزلها بالعديد من المنتجات التي ذكرت سعياً لتوفير النفقات، وكما أشارت أم بسام بأن زوجة ابنها وتصفها بالذكية تقوم بزراعة كل ما يلزم منزلها من خضروات خلف بيتها ولا تقوم بشراء هذه الخضروات من السوق، وتشير إلى أن مثل هذه الأنشطة تساعد الزوج في تخفيف نفقاته. وتضيف سعاد أن بعض نساء البلدة يقمن باستغلال الحواكير والمساحات الصغيرة المحيطة ببيوتهن لزراعة بعض الخضروات ويقمن بالعناية بها، حيث أنه وفي ظل ارتفاع أسعار الخضروات في هذه الأيام فإن زراعة مثل هذه المنتجات تساهم بشكل إيجابي بتوفير بعض النفقات واستغلال الدخل لتغطية نفقات أخرى. بالإضافة إلى ذلك فقد اتجهت النساء الصغيرات والفتيات إما إلى قطاع التعليم أو العمل في المحلات التجارية وفي هذه الفئة بالتحديد قد ظهر أثر التحول في أنماط الإنتاج على أنشطة المرأة الريفية، إذ أن هذه الفئة من النساء كانت تعد الفئة الأكثر إنتاجا والأكثر مساهمة في الأعمال الإنتاجية الزراعية نتيجة لصغر السن وقدرتها على المساهمة في معظم الأعمال الإنتاجية الزراعية في البلدة.

يتبين لنا من النقاش السابق حول تغير أنشطة المرأة الريفية وتحولها بأن المرأة الريفية بطبيعتها تسعى لأن تكون منتجة ولا تقبل بأن تكون عالة على أحد حتى زوجها، فحتى ومع انعدام فرص العمل في البلدة فمعظم النساء توجهن لإيجاد مصادر دخل بديلة، كزراعة الحدائق المنزلية، وإنتاج بعض المنتجات الزراعية من المنزل أو افتتاح مشاريع صغيرة، أو التوجه نحو سوق العمل والعمل في الوظائف الخدماتية أو في المحال التجارية. ولكن كما بينته نتائج المقابلات هذه المجالات ليست مجدية كما العمل في إنتاج اقتصاد الكفاف، وذلك لأن الدخل الناتج من المجالات الأخرى لا يكفي لسد احتياجات العائلة، وإنما يسعى لتخفيف النفقات، وبالتالي فإن هذه من شأنها التقليل من أهمية عمل النساء في هذه المجالات. إذ أن الدخل الذي تنتجه لا يكاد يكفي سوى لسد بعض احتياجات الأسر الريفية.

بالإضافة إلى ذلك تبين أن النساء العاملات في تلك المجالات يتعرضن لاضطهاد مزدوج الأول يتلخص في أن هذا الدخل لا يتناسب مع احتياجاتها كامرأة عاملة، وذلك نتيجة التمييز القائم بين عمل الرجل والمرأة، وأما الثاني فلأن النساء العاملات في هذه المجالات يتعرضن للانتقاص من أهمية عملهن من قبل النساء كبيرات السن اللواتي عملن في اقتصاد الكفاف، وذلك أنهن يرين أن عملهن في القطاع الزراعي كان كافياً لسد احتياجات الأسرة، بينما عمل النساء صغيرات السن في المجالات الأخرى لا يكفي في بعض الأحيان لتغطية نفقات الذهاب والعودة إلى العمل.

كما يعمل النظام الرأسمالي على تعزيز تقسيم العمل الجنساني الذي يعزز من هيمنة الرجل والتقليل من أهمية أدوار النساء، إذ أن الرجل ضمن العملية الإنتاجية الرأسمالية هو مصدر دخل العائلة وهو المدر للدخل، ويبيع خدماته كقوى عاملة مقابل أجر خدماته، والتي تساهم في الإنتاج

وتحقيق الربح. أما المرأة فهي التي تقوم بالأعمال المجانية غير المأجورة كرعاية الأبناء وإعادة إنتاج القوى العاملة المستقبلية، وبالتالي فإن هذا التوجه يعمل على تعزيز تبعية المرأة وعدم استقلاليتها وتعزيز سيادة الذكر اللازم لاستمرارية العملية الإنتاجية الرأسمالية (Mies, 2000).

كما وتبين من تحليل المقابلات مع المبحوثات من هذه الفئة بأنهن لا يكدن يتمتعن بالاستقلالية المالية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية التي كانت تتمتع بها النساء الأكبر منهن سناً، اللواتي كن يعملن في القطاع الزراعي، وذلك أن النساء الأكبر سناً شاركن أزواجهن بالعمل وكان عملهن مهماً وضرورياً للأسرة وسد احتياجاتها تماماً كما هو عمل الرجل، حيث تقول أم السعيد بأن دخلها من الإنتاج الزراعي أفضل بكثير من دخلها من إنتاج الحلويات، وذلك أن الدخل في الإنتاج الزراعي لم يكن عبارة عن نقود فقط، وإنما في بعض الأحيان كان عملها ليوم واحد يكفي لسد حاجيات العائلة لأسبوع كامل، وكانت تملك الحرية في إنفاقه. بينما عملها في إنتاج الحلويات لا يكفي وليس بنفس القيمة التي كانت للعمل بالإنتاج الزراعي، وتضيف بأنها تملك الحرية في إنفاقها ولكن ضمن أولويات سد جزء من احتياجات العائلة. وتضيف أحلام[1] بأنها تملك الحرية التامة في إنفاق دخلها ولكن احتياجات العائلة وعدم كفاية الدخل يجبرها على إنفاقها على حاجيات الأسرة، وبالتالي فإن حريتها محصورة في سد التزامات العائلة.

وهنا يتوجب علينا الإشارة إلى السياقات التاريخية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بعمل النساء، والتي تحدد أهمية عملهن في الماضي وما يميزه عن عملهن في الوقت الحاضر، وحول

([1]) امرأة تبلغ من العمر ___ تعد من عائلة فقيرة وزوجة عاطل عن العمل بسب إعاقة، عملت في العديد من القطاعات منها القطاع الزراعي، وتنقلت إلى أعمال أخرى نظراً لانخفاض الفرص الزراعية المتاحة. لا تمتلك أحلام أية قطعة أرض، ولكن عملت كعاملة زراعية في أراضي العديد من المزارعين، كما وعملت في الأعمال الزراعية المنزلية مثل تعبئة الدخان.

هذا الموضوع تتحدث الحاجة أم عمر وتقول: بأن النفقات ازدادت في هذه الأيام، وأن الحاجات الأساسية في الوقت الحاضر لم تكن مهمة لهن في السابق، ففي السابق اقتصرت نفقات الأسرة على المأكل والمشرب وتعليم الأطفال، أما في الوقت الحاضر فقد ازدادت النفقات وارتفعت الأسعار، وتعطي مثالاً على ذلك حيث تقول "إن مهر الفتاة في السابق لا يكفي حالياً لشراء منتج تجميل واحد للعروس".

وتقودنا ملاحظة الحاجة أم عمر أعلاه إلى التركيز على فارق التوجهات والنزعات الاستهلاكية، والفوارق في طبيعة الحاجات الأساسية ما بين تلك الفترة التي عاشتها أم عمر وما بين الوقت الحاضر الذي دخلت به النظم الرأسمالية لدول العالم الثالث، وعملت على تعزيز الحريات والنزعات الفردية التي عملت على تفكك الأسر الممتدة وانشغال أفرادها في أعمال فردية سعياً لتحسين الدخل المنفصل عن العائلة والذي بدوره وبتشجيع من الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، قد ساهم في نشر الثقافة الاستهلاكية وتغيير الحاجات الأساسية، وبالتالي تغيير قيم الأشياء وضرورتها بالنسبة لأفراد المجتمع، لذا فإن قيمة العمل الإنتاجي قد اختلفت بين الماضي والحاضر، وقد تحددت هذه القيمة بمقدار مردود هذا العمل على تلبية الاحتياجات العائلية وفقاً لمفهوم الضرورات السائد حالياً. وهذا بدوره قد يكون أحد أسباب العزوف عن العمل الإنتاجي الزراعي سواء للرجال أو النساء، إذ أن العمل الزراعي في السابق كان قادراً على تلبية احتياجات الأسرة في تلك الفترة، بالرغم من أنه في كثير من الأحيان لم يكن يعود بمردود مادي نقدي إلا أنه كان يعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية. بينما في الوقت الحالي فقد تعززت ضرورة وجود المردود النقدي اللازم لشراء تلك الحاجيات، بالإضافة إلى شراء الحاجيات التي أصبحت ضرورية في وقتنا الحالي.

كما وأنه من الملاحظ أنه وفي كلا الحالتين من عمل النساء سواء في العمل الإنتاجي الزراعي سابقا، أو العمل في الوقت الحالي فإن النساء ينفقن هذا الدخل على عائلاتهن، ولكن ما يميز عمل المرأة سابقاً في الإنتاج الزراعي أنه لم يكن يشترط أن يكون هذا الدخل دخلاً مادياً، وكان ينفق على حاجات أساسية فعلية مثل المأكل والمشرب والتعليم والصحة، أما دخل المرأة في الوقت الحالي فإنه لا يعتبر دخلاً إلا إذا كان نقدياً، وقد تأثر بالسلبيات المرتبطة بالأنظمة الرأسمالية التي عززت مفهوم الثقافة الاستهلاكية، وأدخلت إلى المجتمعات ثقافات ومفاهيم جديدة للحاجات الأساسية، مثل شراء المركبة الخاصة لكل عائلة، أو المنزل المستقل وأثاثه، بالإضافة إلى ثقافات اقتناء أو شراء الألبسة من العلامات التجارية المعروفة، وثقافات التسوق والأكل في المطاعم، أو ثقافة التعليم في المدارس الخاصة المرتفعة التكاليف، وبالتالي نرى أن معظم الدخل الناتج عن عمل المرأة في الوقت الحالي ينفق على الأسرة لتغطية هذه التكاليف والحاجات المستحدثة.

بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة العمل نفسها من شأنها التأثير على أهمية العمل وتعزيز مكانة المرأة في مجتمعها ومحيطها، إذ أن عملها في السابق لم يكن منعزلاً عن محيطها ومجتمعها، بل كان عملاً زراعياً مجتمعياً يشارك به العديد من الرجال والنساء في محيط المرأة، مما يتيح لها الفرصة الأكبر للانخراط مع مجتمعها، وجعلها قادرة على فهم واقعها والإشكالات المجتمعية المحيطة، بعكس واقع عمل المرأة في ظل الثقافة السائدة حالياً، وبواقع العمل لساعات محددة في مكان عمل محدد لقاء أجر معين، إذن العمل في ظل هذه التوجهات يعزلها عن مجتمعها ويحصر خبرتها وفهمها لواقعها وحدود معرفتها في العمل الذي تمارسه لا غير. وبالتالي فإن هذين السببين من أهم الأسباب التي ميزت عمل المرأة ومردوده في السابق عن عمل المرأة في وقتنا الحالي وما جعله أكثر أهمية.

النتائج والتوصيات

يتكون هذا الفصل من جزأين رئيسيين الأول سيعمل على تلخيص الدراسة، بالإضافة إلى عرض نتائجها وتسليط الضوء على المفارقات في دراسة آثار التحول في أنماط الإنتاج على المرأة الريفية بين واقع البلدة والأدبيات المعروضة. أمّا الجزء الثاني فسيلخص ويختتم النقاش حول تحول أنماط الإنتاج في بلدة عرابة وانعكاساتها على نسائها، كما وسيقدم توصيات حول السياسات الواجب اتباعها في عرابة لتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً.

اتفقت نتائج الدراسة مع ما تحدث عنه كل من (1973) Rodney وأمين، (1974) حول تعزيز تبعية اقتصادات الدول الفقيرة للدول الغنية، وأن هيمنة هذه الدول الغنية تعمل على خلق اقتصادات دول فقيرة تابعة لاقتصادات الدول الغنية، حيث أننا وجدنا أن القطاع الإنتاجي الزراعي الفلسطيني أصبح تابعاً بشكل كلي لاقتصاد دولة الاحتلال ومتأثراً بطريقة مباشرة بسياساتها المختلفة، من فتح الأسواق والتحكم بالأسعار وسياسات التسويق والتصدير والتوريد والتحكم بالمصادر الأولية، ففي بلدة عرابة لاحظنا أن التحكم بسياسيات التصدير قد عمل على القضاء على زراعة بعض المنتجات السائدة في البلدة مثل البطيخ والشمام، التي كان اعتمد أهل البلدة على تصديرها للخارج، كما وأن التحكم بالموارد الأولية مثل الأسمدة والأدوية ووضع القيود على استخدامها قد عمل أيضاً على إضعاف إنتاج بعض المنتجات الأساسية، مثل إنتاج البندورة في عرابة، فقد أصبح مقتصراً على القادرين على الحصول على تصاريح استخدام الكبريت وبكميات محددة.

كما وأن نظرية تقسيم العمل العالمي التي قدمها Wallerstein (1976) قد تجلت بوضوح في الحالة الفلسطينية، إذ أن القطاع الزراعي الفلسطيني قد تحول لمصدر للمواد الأولية اللازمة للمصانع

الإسرائيلية مثل مصانع إنتاج المخللات والمفرزات، بالإضافة إلى تركز إنتاج المنتجات اللازمة للسوق الإسرائيلي دون النظر إلى حاجة السوق الفلسطينية من بعض المواد التي كان ينتجها مسبقاً، وأصبح يستوردها من السوق الإسرائيلية، كما أن تحول معظم المزراعين الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلي قد عزز مصداقية هذا النظرية بما يخص كل من فلسطين ودولة الاحتلال. حيث أنه أصبح هناك دولتين دولة تقوم بزراعة وإنتاج محاصيل معينة تخدم مصالح الدولة الأخرى، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتزويدها بالعمالة غير الماهرة والمصادر الأولية والمواد الخام، دولة تقوم بالهمينة على اقتصاد الدولة الضعيفة وتحويل أنماط إنتاجها، ومواردها الأولية، ومصادر العمالة بما يخدم تعزيز اقتصاد الدولة القوية، وبالتالي فإن وجود القطاع الإنتاجي الفلسطيني الضعيف أصبح ضرورة لتعزيز هيمنة وخدمة مصالح الاقتصاد الإسرائيلي المهيمن، وذلك أن وجوده يعمل على تزويد الاقتصاد الإسرائيلي بالعمالة، والمواد الخام التي يحتاجها الاقتصاد الإسرائيلي لتعزيز نموه وتطوره وفرض هيمنته، ولكن المفارقة بين الوضع في فلسطين وباقي دول العالم الثالث أنه في دول العالم الثالث يسعى الاستعمار لتحقيق مصالحه من خلال السياسات التي تم نقاشها، والمتمثله في إبادة المهارت المحلية، وجعل الاقتصاد في دول العالم الثالث تابعاً لاقتصاد الدول القوية، والحصول على المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة من الدول الفقيرة.

أمّا في حالة فلسطين فإن العلاقة علاقة استعمارية إحلالية تسعى لاقتلاع ومحو الوجود الفلسطيني، من خلال التهجير وهذا ما قام به العديد من أبناء البلدة ومزراعي فلسطين بشكل عام، والذي يقع ضمن الهدف الأعلى لدولة الاحتلال، وهو وجود أرض بلا شعب.

كما ولا بد من الإشارة هنا بأن مشروع الاحتلال التهجيري للفلسطينيين قائم على انهيار وإضعاف القطاع الزراعي الفلسطيني وسلخ المزراعين عن أراضيهم، وبالتالي وحتى إن كانت هجرة الأيدي العاملة أحد أسباب التحول في الأنماط الإنتاجية الزراعية؛ لكنها كانت ناجمة أيضا عن انهيار القطاع الزراعي الذي كان يوفر العديد من فرص العمل للشباب الذين هاجروا باحثين عن فرص عمل.

وبالتالي فإن تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل حتمي سيكون مشروع مقاومة لسياسات التهجير التي تتبعها دولة الاحتلال، إذ أنه يعمل على تثبيت المزارع الفلسطيني الذي كان دائماً في خط المواجهة الأول في الدفاع عن أرضه ووطنه نتيجة العلاقة المادية القوية التي تربطه بهما.

وإذا ما تحدثنا عن تطوير الإنتاج الزراعي ودعمه من خلال الأطر النظرية والأدبيات العالمية والدراسة الإمبريقية لتجربة عرابة، فإننا نجد أن أحد أهم الإشكالات التي يواجهها سكان البلدة بشكل عام تتعلق بارتفاع التكاليف المعيشية، وتحولهم من إنتاج حاجاتهم الأساسية لشرائها من السوق بالرغم من ارتفاع أسعارها، وبالتالي فإن دعم اقتصاد الكفاف والعودة إليه وتعزيز أهميته في تغطية احتياجات السكان، هو من أهم السياسات التي يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية دعمها والسعي لتطويرها، إذ أنها بذلك تعمل على تحقيق هدفين أساسيين للشعب الفلسطيني، فهي بذلك تعمل على تعزيز صمود المزارعين الفلسطينيين في وجه سياسات الاقتلاع والتهجير، التي تسعى إليها دولة الاحتلال، وتعمل ثانياً على خلق اقتصاد فلسطيني يقوم بسد احتياجاته الأساسية من السوق المحلي الفلسطيني، وبالتالي تساهم في عملية فك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

اتفقت نتائج التحليل مع ما تحدث عنه كل من Kate Young (1993) و John Rapley (1996) و Agarwal (2014) في جزئية استفادة كبار المزارعين من التحديثات الجديدة والتكنولوجيا

الزراعيـة الجديـدة، وتعزيـز أربحـاهم وعـدم قـدرة صـغار المـزراعين علـى مجـاراة هـذه التكنولوجيـا، واستخدامها نظراً لعدم توفر الإمكانات المادية المتاحة لهم، مما ساهم في عزوفهم عن قطاع الإنتاج الزراعـي، ولكـن بالنسـبة لتكـون الطبقـة البرجوازيـة المسـتفيدة مـن هـذه التكنولوجيـا والتحـديثات فهـذا لـم يحدث في حالة عرابة، إذ أن جميع المزراعين كانوا متضررين كبارهم وصغارهم حتى أغنياء المزارعين قد تعرضـوا لخسـائر وضـغوطات سـاهمت فـي تحويـل إنتـاجهم، وعـزوفهم عـن إنتـاج محاصـيل كـانوا مستفيدين منها وكانت تعد محاصيل ربحية مثل إنتاج البامية، لعل السبب في ذلك هو أن فلسطين ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن قطاع الإنتاج الفلسطيني لا زال يخضع لهيمنة مباشرة من دولة الاحتلال الذي يعمل على تعزيز هيمنة المزارعين الإسرائيليين على القطاع الإنتاجي الزراعي، وبالتالي فإن الطبقة المهيمنة والمسيطرة والتي تكون عادة من نفس المجتمع، في حالة فلسطين هي طبقة المزارعين الإسرائيليين الذين يهيمنون على غالبية القطاع الإنتاجي في فلسطين. لذا فإن المزارعين الإسرائيلين هم من هيمنوا واستغلوا التكنولوجيا الحديثة وتعاظمت أرباحهم على حساب المزراعين الفلسطينيين بمختلف تصنيفاتهم، وذلك أنهم تحولوا إما لعمال زراعيين يعملون في بيارات ومزراع المزارعين اليهود، أوبسبب الضغط والقيود أصبحوا مزارعين صغاراً مقارنة بمزارعي دولة الاحتلال، وبالتالي فإن الطبقة البرجوازية أو كبار المزارعين الذين يعملون على تحقيق الفائدة العظمى وصغار المزراعين الذين يتم استغلالهم والهمينة على أراضيهم وتحويلهم لفقراء ومهمشين، هو نتاج تسخير دولة الاحتلال كافة مواردها وتجيير سياساتها للمزارعين الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، وبالتالي أصبحت المنافسة هنا بين مزارعين من شعبين مختلفين يقوم أحدهما باستغلال الآخر نتيجة همينة الدولة المتحكمة القوية على الدولة الضعيفة، ويبدو ذلك متوافقاً مع ما توصلت إليه Rodda (1997) حول دول الاستيطان الكولنيالي في الهيمنة على اقتصادات الدول الفقيرة، وسلب السكان الأصليين

مهاراتهم وتحويلهم لعمالة غير ماهرة لدى الدول القوية، لعل أحد الفوارق بين ما توصلت إليه Rodda(1997) والحالة الفلسطينية هو التقارب الجغرافي والمنافسة المباشرة بين المزارعين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومع غياب الدعم المالي والخبراتي للمزارعين الفلسطينيين من قبل السلطة الفلسطينية فقد أصبحوا غير قادرين على المنافسة وتعرضوا لخسائر فادحة وقيود أجبرتهم على العزوف عن هذا القطاع. كما ولا بد من الإشارة إلى أحد أهم الفوارق فيما توصلت إليه الأدبيات حول أهداف الاستعمار في دول العالم الثالث وبين ما هو موجود في الواقع الفلسطيني، حيث ذكرت العديد من المبحوثات أن البعض من أفراد عائلاتهن توجه للعمل في البيارات الإسرائيلية وفي القطاع الإنتاجي الزراعي الإسرائيلي، وهذا يقودنا إلى التأكيد أن الهدف الأساسي من الاستيطان الكولونيالي الإسرائيلي وسياسته هي الاقتلاع والتهجير وفصل المزراع الفلسطيني عن أرضه، بينما موضوع إبادة المهارات المحلية أتى متاخراً وبسياسات حرمان المزارعين الفلسطينيين من الاستفادة من التقنيات الزراعية الحديثة، وذلك أن دولة الاحتلال قد عملت على نقل الخبرات من المزارعين الفلسطينيين وآلية التعامل مع الأرض وطرق زراعتها للمزارعين اليهود المهاجرين إلى فلسطين. فالمزراعين اليهود لم يكونوا على دراية في طرق وآليات الزراعة الفلسطينية، وقد تم نقل هذه الخبرات إليهم عن طريق المزارعين الفلسطينيين الذي عملوا في البيارات والمزراع التي تمت السيطرة عليها من قبل دولة الاحتلال، وبعد نقل هذه الخبرات تم الاستغناء عن العديد من العمال الزراعيين الفلسطينيين وتحويلهم إلى عمال في قطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى، وبالتالي تم سلخهم تماماً عن علاقتهم في الأرض (كنفاني، د.ت).

وأما فيما يخص وضع النساء في البلدة فقد ساهم اختيار أسلوب البحث الكيفي وإجراء المقابلات المعمقة مع المبحوثات في تمكيني من الخوض بتفاصيل حياة النساء، من خلال سماع أصواتهن

وتجاربهن ضمن السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعشنها. حيث بينت المبحوثات كيفية مساهمتهن في القطاع الإنتاجي وتحديد الأدوار والمهام التي اعتدن على القيام بها، والخوض في تفاصيل أثر التحولات على حياتهن وتجاربهن الشخصية، بالإضافة إلى نقاش توجهاتهن ووجهة نظرهن حول أهمية مساهمتهن في هذه الأنشطة وأهمية مشاركتهن في تأمين احتياجات العائلة، وتفاصيل انعكاسات هذه المساهمة على تحسن المستوى المعيشي للعائلة سواء بتوفير الحاجات الأساسية أو بتوفير مصدر دخل يساعد العائلة على العيش الكريم. كما وقد ساهم هذا الأسلوب في تمكين نساء البلدة من التعبير عن احتياجاتهن واهتماماتهن المختلفة حول مصادر دخلهن وأنشطتهن.

كما ويجدر الإشارة هنا إلى أحد النتائج المهمة التي توصل إليها الباحث أثناء عمله الميداني ومقابلة المبحوثات، وهو أن التحصيل العلمي، أو إنتاج الدخل، أو الاندماج في برامج التنمية والتمكين لم يكن في حالة هؤلاء النساء السبيل لتعزيز مكانة المرأة الاجتماعية أو الاقتصادية، أو تعزيز قدرتها على التحليل وفهم السياقات المحيطة، وفهم أهمية الأدوار التي يقمن بها بل قدرتها على الانخراط في مجتمعها، وجعلها عضواً مجتمعياً فاعلاً يشارك مجتمعه في إشكالاته ومدركاً للتحولات التي تحدث فيه وتعزيز قدرتها على المساهمة في مواجهة الإشكالات الخاصة والعامة هو السبيل الصحيح لتعزيز مكانة المرأة في مجتمعها. وذلك أن تحليل علاقات التبعية، وأسباب ونتائج التحول في أنماط الإنتاج الفلسطيني في هذه الدراسة قد توصل إليه الباحث من خلال ما تحدثت عنه النساء اللواتي تمت مقابلتهن، فهن قادرات على التحليل وفهم الأسباب والنتائج، وقادرات على الجمع ما بين الآثار المترتبة عن هذه التحولات عليهن شخصياً وعلى المجتمع بشكل عام، وقد رأينا الحاجة أم عمر التي يقارب عمرها الثمانون عاماً ولم تلتحق بأي برنامج تعليمي أو مدارس، تحدثت عن تغيير الحاجات الأساسية وزيادة الإنفاق على المواد الاستهلاكية، وتغيير قيمة الأشياء وقيمة العمل من خلال تركيزها على أن

دخل المرأة في الوقت الحالي يتم إنفاقه على حاجيات استهلاكية مستحدثه لم تكن موجودة سابقا، كما وقد ركزت الحاجه أم علي أن السبب في تحول أنماط الإنتاج حالياً هو تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي من خلال تركيز الإنتاج الفلسطيني على ما تحتاجه المصانع الإسرائيلية، ونوهت الحاجة زهية إلى أن الهجرة وتحول المزارعين الفلسطينيين إلى عمال في الداخل الإسرائيلي هو السبب في انهيار القطاع الإنتاجي الفلسطيني.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو هلال، جميل. 1975. *الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي 1948-1974*. بيروت: مركز ابحاث منظمة التحرير.

أمين، سمير. 1974. *التراكم على الصعيد العالمي (نقد نظرية التخلف)*. ترجمة: حسن قيسي، دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

البرغوثي، عبد الحميد. 2014. *واقع الزراعة الأسرية في الضفة الغربية: دراسة تشخيصية*. المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2013. *المرأة والرجل في فلسطين قضايا واحصاءات*. تقرير 2013. رام الله- فلسطين.

---. 2016. *الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة*. تقرير سنوي، رام الله: الجهاز الإحصائي المركزي الفلسطيني.

حسين، أحمد. 2010. *عرابه دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية: (1804-1918)*. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

الحمد، فايز. 1995. *كتاب عرابة الأول*. اربد: دار الأمل.

الدباغ، مصطفى. 1991. *بلادنا فلسطين*. دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع، البيرة، رام الله، فلسطين.

دياب، ولاء. 2013. *فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الإقتصادي في مصر* (1991-2011). القاهرة: جامعة بنها.

الزغموري، عودة. 1992. *الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967- 1990*. غزة: المكتبة المركزية، .

السروجي، فتحي. 2016. *النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

سلطة المياه الفلسطينية. 2016. *التقرير السنوي لسلطة المياه الفلسطينية. تقرير سنوي*، رام الله: سلطة المياه الفلسطينية.

عبد الرازق، عمر، والزغموري، عودة. 1992. *الاقتصاد الزراعي الفلسطيني 1967-1990*. رام الله: مركز العمل التنموي / معا.

عراف، شكري. 1997. *مصادر الاقتصاد الفلسطيني من اقدم الفترات حتى عام 1948*. ترشيحا: دار إلى العمق_ معليا.

عمر، معن خليل. 1983. *الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي*. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

القرني، محمد. 2008. "منهج البحث الكيفي والخدمة الاجتماعية العيادية." *مجلة الشئون الإجتماعية*، 1 يونيو: 65-89.

قطامش، أحمد. 2016. "المرأة والعمل والتنمية في أراضي عام 1967". *إتجاه*، ع5، http://www.itijah.ps/article/

كنفاني، غسان. (د.ت). *ثورة 36- 39 في فلسطين (خلفيات وتفاصيل وتحليل)*. دار التقوى للنشر، القاهرة.

المالكي، مجدي، ولدادوة، حسن. 2018. *تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة 1948: جدلية الفقدان وتحديات البقاء*. بيروت – رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مرابطي، عادل، ونحوي، عائشة. 2009. *"العينة في دراسة الظاهرة الاجتماعية"*. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، ع4.

https://drive.google.com/file/d/0B8ZAGJQDqoB1UkNQa0pRZGR5Y0k/view

مناع، عادل. 1999. *تارخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700–1918*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

ميعاري، لينا. 2005. *أدوار النساء الفلسطينيات ببعديها الاقتصادي والثقافي بين الأعوام؟–1930 1960* (رسالة ماجستير). رام الله: معهد دراسات المرأة – جامعة بيرزيت.

النقيب، فضل، وعطياني، نصر. 2003. *واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية– الإسرائيلية*. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،..

المراجع الأجنبية

Agarwal, Bina. 2014. “The Gender and Environment Debate: Lessons from India.” *Feminist Studies*, vol.18, no.1, pp. 119-158.

Abu Awwad, Nida. 2011. *Informal Economy, Gender And Power Relationships Within A Settler-Colonial Context: The Case Of The Palestinian West Bank Following The Second Intifada*. University of Exeter, (PhD dissertation).

Beneria, Lourdes, & Sen, Gita. 1982. “Class and gender Inequalities and Women's Role in Economic Development: Theoretical and Practical Implications.” *Feminist Studies*, vol.8, no.1, pp. 175- 176.

Boserup, Ester. 1970. *Woman's Role in Economic Development*, New York: St. Martin's Press

Bryman, Alan. 2012. *Social Research Methods*. New York: Oxford University press.

Creighton, Colin. 1996. "The Rise of the Male Breadwinner Family: A Reappraisal." *Comparative Studies in Society and History, 38*(2), 310-337.

Dillman, Jeffrey D. 1989. "Water Rights in the Occupied Territories." *Journal of Palestine Studies* 46-71. Accessed October 8, 2017. https://sslvpn.birzeit.edu/stable/pdf/,DanaInfo=www.jstor.org+2537245.pdf?refreqid=excelsior:574323a61e7e163b4eb2fb0d9b0faf25.

Marx, 1845. *Marxists Internet Archive*.” Das National System Der PolitischenOekonomi https://www.marxists.org/archive/marx/works/1845/list.html

Marx, 1844. Economic & Philosophic Manuscripts of 1844 , . Vol. 3, No. 3, pp. 323-355,.

Mies, Maria, & Shiva, Vandana, 1993*: Ecofeminism By Maria Mies And Vandana Shiva* (London, zed book, 1993). 328pp.

Mies, Maria, & Veronika, Bennholdt. 2000. T*he Subsistence Perspective Beyond The Globalized Economy*. Translated By: Patrick Camiller,Zed Book, London & New York.

Mies, Maria. 1989. *Patriarchy & Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour*. Zed press, London.

Moors, Annelies. 1995. *Women, properety and Islam. Palestinian experience, 1920-1990*. Cambridge: cambridge University Press.

Rapley, John. 1996. *Under Standing Development Theory And Practice In The Third World*. London: Lynne Reinner.

Rodda, Annabel. 1997. *Women and the Environment*. London&New Jersey: Zed Books Ltd.

Rodney, Walter. 1973. *How Europe Underdeveloped Africa.* London:Bogle-L'Ouverture Publications, Dar-Es-Salaam: Tanzanian Publishing House,

Roy, Sara. 1999. "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo." *Journal Of Palestine Studies,* vol.28, no.3, pp. 64-82.

Sen, Gita. 1982. "Women Workers and the green Revolution." In *Women and Development*, Lourdes Beneria (ed.),. NewYork: International Labor Orgnization. 29-60.

Shiva, Vandana. 1988. *Staying Alive: Women, Ecology And Survival In India*. Zed Books London.

Stake, Robert E. 1978. "The Case Study Method in Social Inquiry.", (SAG Juornal), February 1: 5-8

Wallerstein, Immanuel. 1976. *The Modern World-System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*. New York: Academic Press.

Young, Kate. 1993. *Planing Development With Women Making A World Of Differnce*. London: Macmillan.

المـلاحـق

أسئلة المقابلة

القسم الأول: المعلومات الشخصية

الاسم:

العمر:

الحالة الاجتماعية:

العمل الأساسي:

نوع العمل الزراعي: – ملكية عائلية، خاص، أم عمل مأجور (عمال زراعيين)

مصدر\ مصادر الدخل في الأسرة:

القسم الثاني: أسئلة تتعلق بالإنتاج الزراعي

التحول الرأسمالي:

1. **ما هي المنتجات الزراعية التي كنتم تنتجوها وما هي المنتجات التي لم تعودوا تنتجوها؟**
2. **هل كان انتاجكم موجها للبيع ام لسد احتياجاتكم الأساسية وما هو التغيير الذي تم على ذلك؟**
3. **كيف كنتم تسوقون منتجاتكم وتبيعونها؟**
4. **كيف تغيرت تكاليف الإنتاج وهل كان لها أثر على طبيعة إنتاجكم؟**
5. **هل تعرضتم لخسائر وما هي أسباب تلك الخسائر؟**
6. **ما هي الآلات التي كنتم تقومون باستخدامها سابقاً وما هو التغير على استخدام الآلات؟**
7. **كيف تغيرت أنماط المليكة الزراعية لديكم وما هو انعكاس ذلك على عمليات الإنتاج؟**

8. هل تغيرت سبل الوصول للمكيات الزراعية ومصادر الإنتاج اللازمة مثل الوصول للأراضي وحرية استخدامها وحرية استخدام الموارد الطبيعية مثل الماء اللازم للري؟
9. أثر الاحتلال:
10. كيف أثر الاحتلال على العلميات الإنتاجية الزراعية سواء بمصادرة الأراضي، تقييد الوصول إليها، او بالتحكم بعمليات ري المزروعات؟
11. كيف يوثر وجود المنتجات الإسرائيلية على تسويق منتجاتكم؟
12. كيف أثر فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين على العمل في الزراعة؟

القسم الثالث: مساهمة النساء في الإنتاج الزراعي

1. من كان يساهم في العمليات الزراعية وما هو دور أفراد الأسرة بها؟
2. ما هي الأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في الأعمال الزراعية
3. هل تغير نوع المزروعات التي تقومون بإنتاجها (هل هناك تحول من إنتاج الكفاف إلى المنتجات الربحية) وما تأثير ذلك عليكم ؟
4. هل أثر التغيير في طرق الزراعة على مشاركه النساء بها؟ وكيف؟
5. ما هو أثر دخول الآلات الزراعية والأسمدة الكيمائية على دور المرأة في الإنتاج الزراعي؟
6. ما هي مصادر الدخل في الأسرة، إلى أي مدى يوجد تحكم للنساء بمصادر الدخل: أي السيطرة عليها واتخاذ القرار بكيفية إنفاقها؟
7. هل كان العمل في الزراعة يوفر دخلاً للنساء؟ على مستوى الأسرة أم بشكل خاص؟ وما هو شكل هذا الدخل منتظم أم موسمي؟
8. ما هي الأدوار التي كانت تقوم بها المرأة بالإضافة إلى المساهمة في الأعمال الزراعية؟
9. هل استفدت من هذه التحولات على الصعيد المادي وفرص العمل المتاحة والأجور اليومية؟
10. هل هناك فارق بين الأجور اليومية بينك وبين الرجال الذين يقومون بنفس العمل؟
11. كيف كانت تنفق المرأة الدخل الذي تحصل عليه من العمل في الزراعة؟ ، وكيف كانت تساهم المرأة في توفير دخل للأسرة من خلال المساهمة في الاعمال الزراعية؟
12. ما هي طبيعة مساهمة المرأة في توفير الاحتياجات الأساسية للعائلة من غذاء وماء؟

13. كيف تشعرين بوضع مساهمتك في الأنشطة الزراعية الحالية؟ وهل ستكونين مرتاحة وراضية أكثر في حال ابتعادك عن الأنشطة الزراعية أم زيادة مساهمتك في تلك الأنشطة؟

القسم الرابع: تقاسم الأدوار وتوجهات النساء

1. **كيف تقومين بسد احتياجات العائلة من المواد الغذائية الأولية وعلى من تقع مسؤولية تأمينها؟**
2. **ما هي مصادر الدخل البديلة عن المساهمة في القطاع الزراعي في البلدة؟ هل تقومين بأي أنشطه اقتصادية غير زراعية؟ إذا نعم ما هي تلك الأنشطة وما مدى رضاك عنها؟**
3. **هل تؤثر زيادة أو نقصان مساهمتك في الأنشطة الزراعية على طبيعة الأدوار التي تقومين بها؟ وما هي تلك التغيرات إن وجدت؟**
4. **هل تنصحين الفتيات الصغار بزيادة المساهمة في الأنشطة الزراعية أم الابتعاد عنها؟ ولماذا؟**